عقدٌ خطر

الملف الثاني لقضايا المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (٢٠٠٠-٢٠١٠)

معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت

عقدٌ خطر

الملف الثاني لقضايا المرأة
في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين
(٢٠٠٠-٢٠١٠)

© ٢٠١١ معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت

شكر

تمّ إنجاز هذا الملف بدعم سخيّ من مركز البحوث للتنمية الدولية في أوتاوا، كندا، الذي نقدّر دوره عاليًا.

المحتويات

تقديم: عقدٌ خطر ٥

ريما حمامي

النساء في السياسة: بين واقع مشرذم وحكم منقوص ٩

إصلاح جاد

اقتصاد: القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل تعيث تدميراً في سوق العمل الفلسطيني ٢٢

سامية البطمة

فقر: إفقار النساء والرجال والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ٣٩

جميل هلال

ما من فلسطيني آمن: ديناميات السكان ورفاه الرجال والنساء والأطفال من خلال مقاييس موضوعية ومؤشرات ذاتية ٤٩

ريتا جقمان

التعليم تحت الاحتلال: منظور جنسوي ٥٩

آيلين كتاب

العنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية: عقد خطير ١٧

بيني جونسون

تقديم
عقدٌ خطر

ريما حمامي

تقديم
عقدٌ خطر

ريما حمامي

الملف الثاني لقضايا المرأة هو محاولة «لنرى ما نحن عليه الآن» سواء من حيث تطور العلاقات بين الجنسين منذ انهيار عملية السلام، أو من حيث إعادة التفكير في برامج بحوثنا في السياقات الحالية. ويشمل الملف مراجعة شاملة ومعمقة للبيانات والأدبيات المتعلقة بالتطورات والوجهات في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدى العقد الماضي. وفي حين كانت هناك وفرة من التقارير التي كتبت في مراحل مختلفة من الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي دامت عقداً من الزمن، لم يحاول سوى القليل منها جمع تداعيات الأزمة معاً في صورة كبرى؛ ولم يحاول غير عدد أقل أن يفهم أين يمكن أن تندرج العلاقات بين الجنسين في الصورة السياسية والاقتصادية الكبرى. وقد مكّن الدعم، الذي تلقيناه من مركز بحوث التنمية الدولية الكندي لهذا الملف، مكن المعهد من أن يعمل على إنجاز هذه المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، مكننا هذا الدعم من دمج النتائج الإثنوغرافية، صغيرة النطاق والمتعلقة بالنوع الاجتماعي والمتناثرة، في صورة أكبر تبين الكيفية التي أعيد بها تشكيل المجتمع الفلسطيني بفعل آثار أزمة السنوات العشر الماضية المتعددة المستويات. ونحن ممتنون لمركز بحوث التنمية الدولية الكندي لما قدمه من دعم لهذا المشروع. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للكثيرين من النساء والرجال الذين شاركوا معنا في هذه العملية، سواء بصفتهم مسؤولين وممثلين للحكومة، أو ممثلين عن منظمات غير حكومية محلية أو دولية، أو أكاديميين أو ناشطين.

يشمل الملف الثاني لقضايا المرأة:

- فصلاً تمهيدياً عن السياقات الراهنة: «مقدمة: عقد من نكبة»، من تأليف ريما حمامي؛
- فصلاً عن السكان والصحة: «ما من فلسطيني آمن: ديناميات السكان ورفاه الرجال والنساء الأطفال من خلال مقاييس موضوعية ومؤشرات ذاتية»، من تأليف ريتا جقمان؛
- فصلاً عن الفقر: «إفقار النساء والرجال والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة»، من تأليف جميل هلال؛
- فصلاً عن العنف والأمن: «العنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية: عقد خطير»، من تأليف بني جونسون؛
- فصلاً عن العمل والاقتصاد: «القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل تعيث فساداً في سوق العمل الفلسطيني»، من تأليف سامية البطمة؛
- فصلاً عن المشاركة السياسية: «النساء في السياسة بين واقع مشرذم وحكم منقوص»، من تأليف إصلاح جاد.
- فصلاً عن التعليم: «التعليم تحت الاحتلال: منظور جنسوي»، من تأليف آيلين كتّاب.

١. معلومات عن خلفية الملف

الملف الأول

في آب/أغسطس عام ١٩٩٩، قام معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، بوضع ملف عن المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة. وقد جمع الملف معاً بيانات وعلماً معرفياً في شكل سهل المنال لإيصال قضايا النوع الاجتماعي والفجوات بين الجنسين البارزة في المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع حقوق وسياسات المرأة الأوسع. واستند الأساس المنطقي للملف إلى تجربة معهد دراسات المرأة، التي بينت أن هناك فجوة في التواصل بين دور المعهد، كمجتمع باحثين وباحثات، والميدان السياسي المعقد، الذي يتشكل من الجهات المانحة غير الحكومية والوزارات والناشطين، الذين لديهم جداول أعمال مختلفة، وفي كثير من الأحيان متناقضة، فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني.

تمثّل النطاق السياسي الأوسع لهذا في الملف التحولات البالغة الأهمية الجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال «الفترة الانتقالية» التي بدأتها عملية أوسلو للسلام عام ١٩٩٤. فقد خرج معهد دراسات المرأة إلى حيز الوجود تماماً عندما ابتدأت هذه العملية الصدامية والمتناقضة بعمق. فمن ناحية، كان هناك إرث طويل من النضال الشعبي والجماهيري السياسي الذي كانت الحركات والبرامج النسوية فيه جزءاً من الحركة الوطنية الكبيرة؛ ومن ناحية أخرى، تشكلت هناك الحكومة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) بمؤسساتها المختلفة، ودخلت على نطاق واسع الوكالات الدولية المانحة، وجداول أعمال التنمية العالمية في السياق الفلسطيني للمرة الأولى.

منذ العام ١٩٩٥، وضع معهد دراسات المرأة، سلسلة متعمقة من الملفات القطاعية عن المرأة الفلسطينية، مستخدماً، في المقام الأول، بيانات مبعثرة عن المرأة، أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي كان قد شُكّل حديثاً حينذاك. فصدرت عن المعهد، على مدى السنتين التاليتين، لمحة اجتماعية عامة واحدة، وأربعة ملفات اجتماعية قطاعية (عن الصحة والخصوبة؛ والتعليم؛ والعمل والاقتصاد؛ والقانون وحقوق الإنسان؛ والسياسات والحكومة).

وفي حين كانت الملفات القطاعية مفيدة، كان من الواضح أن توليفها ضروري، على حد سواء لمعهد دراسات المرأة، للتعبير بوضوح أكثر عن الصلة بين تحليل البيانات والاستراتيجيات والقيود السياساتية، ولمجتمع حقوق وسياسات المرأة الأوسع لتكون لديه لمحة عامة عن أهم الثغرات وتداعياتها الاجتماعية والسياساتية، كما عن المسارات المؤسسية. هكذا، لم يكن الملف مجرد استعراض للبحوث، بل كان عملية متعددة الجوانب شملت أيضا:

في الصفحة السابقة: الجدار الفاصل في الضفة الغربية يمتد على ارتفاع ثمانية أمتار في بعض المناطق. تصوير رُلى حلواني

رسم خريطة لمختلف مكونات «الآلية الوطنية»، ومحاولة فهم التآزرات والتناقضات فيما بينها.

تقييم نطاق ومحدودية المبادرات والأطر المختلفة التي أصبحت بمثابة «الحس السليم» للجهات المانحة والحكومة ومجتمع حقوق المرأة ككل.

فتح حوار بين الجهات المختلفة الفاعلة في مجال حقوق المرأة سعياً إلى استراتيجية جنسانية محددة بالسياق وذات صلة بالواقع أكثر، يمكنها أن تجمع ما بين نهجي السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين: النهج التنموي والنهج الحقوقي؛ هذان النهجان اللذان كثيراً ما يكونان منفصلين، بل ومتعارضين.

هكذا أجريت مقابلات كثيرة مع منظمات غير حكومية ومسؤولين في الوزارات الرئيسية في السلطة الفلسطينية والجهات المانحة الدولية، ثم صيغت النتائج النهائية للتقرير من خلال مناقشة جماعية مع ٢٥ شخصية فاعلة من هذه الخلفيات في ندوة ختامية. وقد دمجت نتائج هذه المناقشات في أنحاء الملف، في حين تم عرض الإطار المؤسسي والسياساتي في ثلاثة ملاحق ختامية.

ابتدأ الملف، وهو بعنوان: «نحو المساواة بين الجنسين في المناطق الفلسطينية: ملف بشأن العلاقات بين الجنسين»، بـملخص تنفيذي ومقدمة. وأعقب ذلك فصل عن «المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وهو فصل حاول تقديم لمحة تاريخية عن العملية الاقتصادية- السياسية الرئيسية التي شكلت المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٤٨، وبحث كيف تشكلت، نتيجة ذلك، العلاقات بين الجنسين والقيود عليها.

الملف الثاني

بعد العام ٢٠٠٠، انهار سياق بناء الدولة والتنمية الذي كان مجال تركيز معهد دراسات المرأة في الملف الأول لقضايا المرأة، وهوى المجتمع الفلسطيني إلى حالة غير مسبوقة من أزمة طال أمدها واستمر انكشاف آثارها التدميرية والتحويلية طوال الفترة التي جرى خلالها تنفيذ هذا المشروع البحثي. وكانت المسألة الرئيسية للبحث في الملف الثاني لقضايا المرأة هي محاولة فهم كيف شكّلت أزمة متعددة الأبعاد وطويلة الأمد الجوانب المختلفة للعلاقات بين الجنسين (عبر القطاعات المختلفة)، وكذلك كيف أعادت قولبة أولويات السياسة الجنسانية وفرص القيام بتدخلات تتعلق بحقوق المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تشمل المعالم الرئيسية لهذه الأزمة ما يلي:

- سياق صراع عنيف/مسلح مستدام جارٍ يحتد ليصل ذروةً مؤلمة، كان أبرزها الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ــ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد أدت أعمال العنف العسكرية الإسرائيلية أيضاً إلى عنف سياسي داخلي، وخصوصاً في قطاع غزة.
- انهيارا اقتصاديا نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إسرائيل عسكرياً، والذي تكثف بالعقوبات الدولية التي فرضت على السلطة الفلسطينية.
- قرب انهيار مؤسسات الدولة بسبب العقوبات والقيود المفروضة على التنقل والصراع الجانبي السياسي الداخلي.
- فرض إسرائيل لنظام شديد التطرف في تقييده حركة السكان المدنيين، وذلك من خلال إقامة مئات من نقاط التفتيش العسكرية والحواجز المعززة بجدار فاصل، ودعم ذلك كله بنظام تصاريح معقد يحكم جميع جوانب الحياة الفلسطينية من الأسرة والحياة الاجتماعية، مروراً بالتعليم والصحة، وإلى جميع أشكال النشاط الاقتصادي.

في بداية المشروع، في العام ٢٠٠٧، لاحظ معهد دراسات المرأة أن «الوضع العام لا يزال وخيماً، والمسألة المضطرمة هي فصل النظام السياسي الفلسطيني إلى حكومتين متنافستين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت نتائج ذلك أسوأ بكثير على غزة، حيث تسارع الانهيار الاجتماعي والاقتصادي العميق بفعل العقوبات الدولية والإسرائيلية». وبحلول العام ٢٠٠٧ - حتى قبل عملية الرصاص المصبوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانت الأزمة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة زلزالية وشاملة ومستمرة، واجتاحت جميع قطاعات المجتمع ونظام الحكم، ما أدى إلى حالة تحوّل فيها، إلى حد كبير، بناء المؤسسات والتركيز على التنمية الذي سبق عام ٢٠٠٠ إلى عمليات إغاثة إنسانية ومساعدات طارئة وإدارة أزمات. وبعد ذلك بعام، تفاقمت الحالة إلى مستويات لم يكن من الممكن تخيلها من قبل بسبب الحرب الوحشية على غزة والعواقب التراكمية لاستمرار الحصار والمعاناة هناك.

خلال فترة الأزمة، حاول معهد دراسات المرأة التركيز على مشاريع وبحوث متنوعة لمعالجة مختلف جوانب سياق الأزمة الجديد وآثاره المستمرة على المساواة بين الجنسين. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، بدأ كثير من أبحاثنا يتوجه إلى التركيز على مسألة البقاء، سواء على مستوى الفرد أم الأسرة أم المجتمع. وحاول المعهد، على وجه الخصوص، فهم كيف تؤثر الأزمة على دور الجنسين، وكيف تشكل استراتيجيات البقاء والنتائج. وخلال هذه الفترة، قام المعهد بدراسات إثنوغرافية في محاولة فهم هذه الديناميات. فعلى سبيل المثال، أجرى المعهد دراسات نوعية واسعة النطاق في محاولة لفهم كيفية رد فعل العائلات، في المقام الأول، تجاه الحرب (بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال المسح المجتمعي للأسر المعيشية للعام ١٩٩٩، الذي دعمه مركز بحوث التنمية الدولية). ولحقت ذلك دراسات عن التأثير الجنساني للعنف المسلح، والتأثير الجنساني للجدار الفاصل، ودراسة أكثر تعمقاً لثلاثة مجتمعات محلية في منطقة رام الله من حيث الاستجابة للأزمة (دعمها أيضاً مركز بحوث التنمية الدولية)، وكذلك أيضاً بحوث بشأن استراتيجيات البقاء والقيود المفروضة على الحركة التي خلقتها الحواجز العسكرية. في حين ركزت أبحاثنا على كيفية استجابة المجتمع للأزمات من جميع جوانبها – وعلى كيف تتشكل هذه بالديناميات الجنسانية–؛ حاولنا أيضاً فتح نقاش حول دور الحركة النسائية وقضايا المساواة بين الجنسين خلال الأزمة. وعلى هذا النحو، قام المعهد أيضاً بإجراء دراسة وعقد سلسلة من ورش العمل مع نشطاء حركة حقوق المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل والأردن، في محاولة لرسم رؤية مشتركة للفترة الراهنة.

في السنوات الأولى من الانتفاضة الثانية، انتقلت الجهات المانحة والوكالات الدولية إلى وضع حالات الطوارئ، وحلت الإغاثة الإنسانية مكان التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تراجع اهتمام وكالات المعونة بالقضايا الجنسانية، إذ أعقب الدمار المادي الذي أوقعه الجيش الإسرائيلي بروز الحاجة إلى التعامل مع قضايا الأزمات الصحية والغذائية والتشرد وتصاعد معدلات الفقر. إضافة إلى ذلك، تراجع العمل السياسي للحركة النسوية الفلسطينية، فاستمرت كل مؤسسة، على حدة، في عملها البرنامجي، لكنها لم تشن، مجتمعة، حملة عامة جماهيرية تتعلق بحقوق المرأة (كان الاستثناء الوحيد هو الحملات المختلفة لتعزيز ترشيح المرأة لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني والانتخابات البلدية عام ٢٠٠٥). وقد تمحور إسهام السلطة الفلسطينية الأكثر استمراراً في مسألة المساواة بين الجنسين، خلال هذه الفترة أيضاً، حول انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وانتخابات المجالس البلدية – إذ وضع نظام حصص (كوتا) في الحالتين-. كذلك

غيّرت السلطة خلال الفترة نفسها الهيكل المؤسسي لتعميم المنظور الجنساني – عن طريق إنشاء وزارة مستقلة لشؤون المرأة- وفي الحالتين (نظام الحصص وإنشاء وزارة مستقلة)، اتخذت هذه التغييرات – وللأسف، في سياق الصراع الفصائلي الدائر بين حركتي «فتح» و»حماس»- ما أضعف إمكاناتها.

على هذا النحو، أدت التغييرات العميقة في السياق، على مدى فترة مستمرة، إلى تحد متعدد الجوانب للبحوث المتعلقة بالمسألة الجنسانية. فمن ناحية، كانت البحوث تحاول فهم السبل الأوسع لكيفية تأقلم العلاقات بين الجنسين مع الأزمة في المجتمع على المدى القصير. وليس ذلك فحسب، بل وأيضاً كيف تغيّرت هذه العلاقات خلال الأزمة مع مرور الوقت. ومن ناحية أخرى، كانت هناك حاجة إلى فهم منتظم أكثر لآثار هذه البيئة المتغيرة على رؤية واستراتيجية وأدوار الجهات الفاعلة السياسية، وعلى السياسات المختلفة (الجهات المانحة والحكومة والحركة النسائية)، من حيث المبادرات المتعلقة بالقضايا الجنسانية (أو من حيث عدم وجودها). باختصار، بحلول العام ٢٠٠٧، رأى الباحثون والباحثات في المعهد، بقوة، أن الوقت قد حان لحصر كيف أعيد تشكيل وتنظيم العلاقات بين الجنسين والقضايا والجهات الفاعلة من خلال الصراع، وذلك لبناء أولويات بحثية وسياساتية متينة للمستقبل المباشر.

٢. المنهجية

اعتمد الملف - كونه عملية استعراض ورسم خريطة «أين نحن الآن»-، في المقام الأول، على إجراء مراجعة شاملة للبيانات والأبحاث الموجودة. وقد عززت هذه المراجعة بمقابلات متعمقة أجريت مع واضعي السياسات في عدد من المجالات، وكذلك مع جهات فاعلة في هذا الميدان؛ وعندما اقتضت الحاجة، أجريت مقابلات مع مجموعات تركيز. وعلى هذا النحو، تضمن البحث مجموعة من المنهجيات التكميلية المختلطة المناسبة لكل مجال من مجالات الاستكشاف.

شملت مراجعات الكتابات والبيانات الموجودة: تحليل طيف واسع من البيانات الموجودة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومطبوعات في مجال السياسات من وزارات مختلفة، وكذلك من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والوكالات العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة المكلفة بتقييم الآثار المختلفة للأزمة في مختلف القطاعات. ولإعطاء بعض الأمثلة فقط، شملت هذه المراجعات: تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) المستمر للقيود المفروضة على التنقل؛ والتقييمات الاقتصادية للبنك الدولي؛ وتقارير وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة والوفيات. وقد استخدمت هذه باعتبارها مصادر بيانات، وكذلك قيّمت، بشكل نقدي، من حيث كيفية مقاربتها للقضايا الجنسانية (لا يوفر كثير من الوكالات الدولية سوى بيانات قليلة جداً مفصلة عن المرأة، وفي كثير من الأحيان تتغاضى تحليلاتها عن مسألة النوع الاجتماعي). وبالإضافة إلى ذلك، جمع الباحثون معاً نتائج وأفكار من مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية تعالج مجتمعات محلية وأوجه للأزمة، بما في ذلك النتائج الإثنوغرافية التي توصلنا إليها على مدى العقد، وأيضاً أعمال ناشطات نسائيات وأكاديميين.

كذلك، أجريت مقابلات فردية مع جهات فاعلة متنوعة مثل رجال شرطة ومسؤولين في وزارة شؤون المرأة وناشطات في حقوق المرأة, أما مجموعات التركيز، فقد استخدمت، بالتحديد، لفهم التصورات الجنسانية للعنف في عدد من المجتمعات.

كان دعم مركز أبحاث التنمية الدولية محورياً في تمكيننا من إجراء مراجعة واسعة النطاق ومعمقة للبيانات والأدبيات المعنية بصراع السنوات العشر الماضية في الأرض الفلسطينية، وكذلك في تمكيننا من دمج النتائج الإثنوغرافية الصغيرة المبعثرة والمتعلقة بالقضايا الجنسانية لبناء صورة أكبر للكيفية التي أعيد بها تشكيل المجتمع الفلسطيني والعلاقات بين الجنسين بتأثير أزمة السنوات العشر الماضية المتعددة المستويات.

النساء في السياسة

بين واقع مشرذم وحكم منقوص

إصلاح جاد

النساء في السياسة
بين واقع مشرذم وحكم منقوص

إصلاح جاد

يتأثر واقع النساء في الحياة السياسية والعامة، في الحالة الفلسطينية وكما هو الحال في العديد من الدول المستعمرة، بالعديد من العوامل أهمها: واقع الاحتلال، وواقع تطور ونمو الحركة الوطنية المقاومة لأشكال الاحتلال المختلفة والمتعاقبة على فلسطين. في الإمكان القول أن واقع المرأة السياسي والعام يتأثر بالعوامل التالية: الاحتلال، وتطور الحركة الوطنية (فيما بعد السلطة الفلسطينية)، وتطور ونمو الحركة النسوية.

يتضمّن هذا الفصل عرضاً وتحليلاً لأهم التطورات والمؤثرات على واقع النساء في الحياة السياسية في المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس) خلال العقد الأخير، منذ انتفاضة الأقصى حتى الآن. يتطرق الفصل لواقع النساء في مجال السياسة على المستوى الرسمي، وغير الرسمي، من منظور مفهوم المواطنة، كما يتطرّق لتحليل المؤثرات على هذا الواقع، سواء أكانت البنية التشريعية، أو القانونية، أو الثقافية، إضافة إلى البنية الاقتصادية، والسياسية. سيشمل المستوى الرسمي: تواجد النساء في أجهزة السلطة المختلفة مثل الوزارات وأجهزة السلطة التنفيذية، وبالأخص وزارة شؤون المرأة، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والمجالس المحلية والبلدية؛ أما المستوى غير الرسمي، فيشمل الاتحادات والأطر غير الجماهيرية، والمنظمات غير الحكومية المختلفة.

يطرح هذا الفصل جدلية مفادها أنه، وبالرغم من الإنجازات الهامة التي حققتها النساء على المستوى السياسي الرسمي، والتي تجسدت في تأسيس أول وزارة لشؤون المرأة في عام ٢٠٠٣، وإدخال محاصصة انتخابية للنساء (كوتا) في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٤ والانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦، إضافة إلى تبني قرار ١٣٢٥ لحماية النساء وقت الحروب؛ رغم كل ما سبق إلا أن آليات تشكل السلطة الفلسطينية كدولة في إطار كولونيالي (رغم تحقيق بعض المكاسب هنا وهناك) قد أدّت لولادة سلطة فلسطينية ضعيفة غير قادرة على السيطرة على مواردها ولا مقدّراتها؛ وبالتالي، غير قادرة، لحد كبير، على تلبية ما رفعته النساء من مطالب تتعلّق بالحرية والمساواة في تحقيق المواطنة الكاملة. في الوقت نفسه، أدى تشكُّل هذه السلطة إلى ضعف القدرة التنظيمية والتعبوية للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، التي كانت منتظِمة في إطار منظمة التحرير، بما فيها الحركة النسوية. هذا في الوقت الذي أدى انقسام النظام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ولادة ديناميات مختلفة في العلاقة بين السلطة السياسية والنساء، سواء في الحكم أم في المجتمع، ما أدى إلى تفتيت وضعف قدرة النساء التنظيمية على تحقيق التحرر، سواء لوطنهن أو لجنسهن، وإضعاف ما حققته النساء من إنجازات؛ بل وأدى إلى مساهمة النساء في تكريس هذا الانقسام كما سيفصّل لاحقا.

الإطار العام: اتفاقيات أوسلو والوضع السياسي

أدت اتفاقيات أوسلو لجعل السلطة الفلسطينية رهينة في يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خاصة بعد توقف مفاوضات الحل النهائي عام ١٩٩٩، ما أدى إلى الانتفاضة الثانية في العام التالي. فالشق الاقتصادي من الاتفاقيات، كما في اتفاقيات باريس، وضع الاقتصاد الفلسطيني وكل طموحات التنمية رهينة للإرادة الإسرائيلية، فباتت معدلات الفقر، كما يشير جميل هلال في هذا التقرير، غير مسبوقة (من ٢٠٪ عام ١٩٩٨ إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٦). ما زاد الأمر سوءا الرؤية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي تبنت اقتصاد السوق والخصخصة وفاقمت الفجوات الطبقية في المجتمع بشكل عام، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص؛ ناهيك عن الفجوات الطبقية التي ظهرت بين شمال وجنوب الضفة الغربية مقارنة بمنطقة الوسط.

كما أخذ النظام السياسي الفلسطيني، بشكل خاص، والحياة السياسية بشكل عام، رهينة التفسيرات الإسرائيلية لاتفاقات أوسلو بناء على مفهوم «السيادة المكتسبة»، كما أشارت حمامي في هذا التقرير، والتي ركزت فيها على أن المفاوضات المباشرة هي الطريق الوحيد لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير. كذلك، تم التركيز على الشق الأمني الذي فسر بأن تقوم السلطة الفلسطينية بدور أساسي في حماية أمن المحتلين وخاصة المستوطنين. أدى ذلك لتآكل مساحة الحريات العامة المتاحة في المجال العام لكل طرف سياسي يحمل وجهة نظر مخالفة، وبالتالي إلى خلافات عميقة في قلب الحركة الوطنية الفلسطينية.

فاقم هذا الوضع ضعف وتشرذم الحركة الوطنية الفلسطينية التي فشلت في تأسيس شرعية لنظام سياسي فلسطيني يقوم على الانتخابات وتداول السلطة بديلا عن «الشرعية الثورية» التي كانت تقوم على نظام المحاصصة الفصائلية في قلب منظمة التحرير الفلسطينية. إذ أدت الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٦، وما تبعها من سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة، إلى تكريس الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال فصلٍ سياسي، نشأت على أثره سلطة سياسية في قطاع غزة منفصلة عن تلك القائمة في الضفة الغربية، مازال الشعب الفلسطيني بشكل عام، والحركة النسوية بشكل خاص، تعاني من آثاره حتى هذه اللحظة. فقد أثر هذا الانقسام، بدرجة كبيرة، على أولويات النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أثر على ما استطعن تحقيقه من إنجازات، كما سيفصل في الحالات التالية.

في الصفحة السابقة:امرأة فلسطينية تجلس إلى جانب ملصقات لحملة انتخابية. تصوير رُلى حلواني

الحالة الأولى: السياسة الرسمية بعد عام ٢٠٠٠

وزارة شؤون المرأة ودمج النوع الاجتماعي في حالة من الصراع

مع تراجع دور الحركة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو وضعف كافة أشكال التنظيم التابعة لها أو لأحزابها (جاد، ٢٠٠٨)، تشكلت الآلية الوطنية لدمج النوع الاجتماعي، أو ما يُعرف بوزارة شؤون المرأة التي تأسست عام ٢٠٠٣ في ظروف صعبة، تم خلالها إعادة احتلال وتدمير كل ما تم بناؤه منذ تأسيس السلطة الفلسطينية. فمعظم الآليات الوطنية تأسست في إطار دول مستقرة كاملة السيادة لدمج النوع الاجتماعي، وهي الأجندة التي عملت عليها أول وزارة لشؤون المرأة متغاضيةً عن وضع الاحتلال والصراع. هذا الظرف نفسه أدى إلى انقسام النساء العاملات من قلب السلطة بين سلطتين، سلطة في الضفة الغربية تأخذ كأولوية مرحلة البناء الوطني والديمقراطي، وسلطة أخرى في غزة ترى أهمية حشد النساء وتمكينهن في سبيل استمرار المقاومة والدفاع عن الحق والوجود الفلسطينيين.

في الإمكان تحليل أثر التداخل بين وضع الحرب والعمل على دمج النوع الاجتماعي على أولويات وزارة شؤون المرأة في المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين ٢٠٠٣

استندت أول إستراتيجية لوزارة المرأة في عام ٢٠٠٤ على «الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية» التي أقرّت عام ١٩٩٧ والتي استندت على وثائق المؤتمرات الدولية والإقليمية بما فيها اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، ومقررات مؤتمر بيجين ١٩٩٥ وغيرها من القرارات. ولكنّ الإستراتيجية الأولى، في عام ١٩٩٧، عكست نهج ورؤية الأطر النسوية الفاعلة في حينه، ونفس الرؤى المؤسِّسة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية؛ ومن هنا التركيز على قضية التحرر الوطني ودور النساء في مواجهة الاحتلال وأهمية التعاون والتضامن الدولي لفضح ممارسات الاحتلال ضد النساء بشكل خاص، والشعب الفلسطيني بشكل عام.

ولكن، وبالرغم من استناد خطة عام ٢٠٠٤ على الخطة الأولى إلا أن التغير في الرسالة والرؤية في ما يتعلق بالمهمّتين (التحرر الوطني ودمج النوع الاجتماعي) ليتم التركيز على مهمة أساسية برزت بشكل واضح وهي «بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية» (وزارة شؤون المرأة، ٢٠٠٤). ثم تفصّل الخطة أهم الأهداف التي ستسعى لتحقيقها، والتي تمثّلت في ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور كلها حول ما أصبح يطلق عليه «الأجندة الاجتماعية» التي احتوت: تطوير الالتزام السياسي الحكومي لتضمين قضايا النوع الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان في سياسات وخطط وبرامج الوزارات المختلفة، وفي التشريعات والقوانين ذات العلاقة؛ الربط ما بين نشاطات الضغط والتأثير وتطوير السياسات والقوانين؛ وبناء شبكة علاقات مع المنظمات النسوية الحكومية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتبادل الخبرات معها في مجال تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان، وبشكل خاص وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتوفير الدعم والمساندة لها (وزارة شؤون المرأة، ٢٠٠٤). ركزت الخطة، بشكل كبير، على مأسسة عمل الوزارة ودمجها في الجسم الحكومي عبر اقتراح هيكلية وموارد بشرية وميزانية، وهو ما كان الخطوة الأولى والضرورية لتلك المأسسة.

المرحلة الثانية: الانقسام السياسي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧

مع تقدم عمل الوزارة، تم العمل على وضع خطة أخرى للفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والتي ركزت على أولويات ومحاور عمل أساسية تتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني للشابات، ودعم وصول المرأة لمواقع صنع القرار، وفقر الشابات وخاصة معيلات الأسر. استندت تلك الأهداف على محاور عمل منهاج بيجين إضافة إلى التشاور مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. كرست هذه الخطة، مرة أخرى، التركيز على جوانب التنمية والبناء، وإن كان محور وصول المرأة لمراكز اتخاذ القرار قد حاز على شعبية بين النساء العاملات في وزارات السلطة المختلفة ودعم الكثير منهن لتحسين أوضاعهن الوظيفية.

جاءت الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ بالحركة الإسلامية «حماس» إلى السلطة وإلى وزارة شؤون المرأة. وبالرغم من المنحى التطميني[1] الذي انتهجته أول وزيرة من التيار الإسلامي تتولى وزارة شؤون المرأة، إلا أن غموض (أو عدم وضوح) رؤية متبلورة لحركة «حماس» تتعلق بكيفية التعامل مع مطالب الحركة النسوية قد زاد من شكوك بعض النسويات والفاعلات في تلك الحركة، وبالتالي إلى عدم التجاوب مع تلك التطمينات. فعلى سبيل المثال، عُقِدت عدة لقاءات لبعض القيادات النسوية، بتنسيقٍ من مؤسسة مفتاح، لفهم سبب «الانقلاب في الموازين»، وتم التركيز على ضرورة مراجعة كل أشكال العمل النسوي ومنظّماته والخطاب الذي تمّ تبنّيه واستخلاص العبر؛ كما انتقدت، في هذا الاجتماع، نخبوية العمل النسوي وتركيزه على شريحة المثقفات في منطقة الوسط وضرورة تغيير طرق التواصل مع النساء، ولكن لم تُقَرّ أهمية فتح قنوات حوار مع القادم الجديد (وقائع اجتماع في مؤسسة مفتاح، ٢٠٠٦).

نتجَ عن وصول وزيرتين من حركة "حماس" إدخالُ تعديلات على رؤية وزارة شؤون المرأة. فبالرغم من استمرارية العمل في المنحى التطميني بإقرار أن هناك قضية للنساء جوهرها التمييز ضدهن في المجتمع، ومع ضرورة إيلاء قضايا المساواة والعنف وإصلاح القوانين أولوية (كما أشارت الخطط الإستراتيجية السابقة)، إلا أنّ عنصراً جديداً قد أضيف يتعلق بالتوجه "العملي" لدعم شرائح محددة من النساء بالتركيز على الشباب والشابات، وأيضا على نساء الشهداء والمعتقلين والأسرى. هذا المنحى سيصبح مجال التركيز الأساسي لوزارة شؤون المرأة في غزة بعد الانقسام بين حكومة "فتح" و"حماس" في يونيو ٢٠٠٧. لكنّ وجود وزيرات إسلاميات على رأس الوزارة أدى إلى شلل عمل الوزارة بسبب الصراعات الداخلية الشديدة، والتي كان جوهرها الرفض السياسي للقادمات الجدد.

المرحلة الثالثة: تكريس الانقسام ٢٠٠٧ وما بعد

بعد الانقسام، وفي ظرف سياسي مشحون، أعدّت إستراتيجية جديدة لوزارة شؤون المرأة للفترة بين ٢٠٠٨-٢٠١٠ ركزت على أولويات تتعلق بالأولويات السابقة مع إضافة أولوية جديدة في محاربة العنف ضد المرأة وبناء إستراتيجية شاملة لمحاربة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني بين عامي ٢٠١١-٢٠١٥، والتي ركزت، بشكل أساسي، على العنف الأسري. جدير بالذكر هنا الإشارة

١ قامت مريم صالح، أول وزيرة لوزارة شؤون المرأة في الحكومة العاشرة في الفترة ما بين ٢٠٠٦/٣/٢٩ إلى ٢٠٠٧/٢/١٥، بلقاء رئيسات وقيادات المنظمات النسوية بهدف التواصل والتعارف بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١١ (جريدة القدس، ٢٠٠٦). ودعت آمال صيام، ثاني وزيرة في حكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشر) التي تشكلت في ٢٠٠٧/٣/١٧ وانتهت مع سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤، للقاء المنظمات والاتحادات النسوية، ولم يلبِّ الدعوة إلا القلّة (جريدة الحياة الجديدة، ٢٠٠٧).

التي وردت عن القرار ١٣٢٥ تحت بند استخدام آليات القانون الدولي لتقديم شكاوى من النساء المعنّفات في فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة في محكمة الجنايات، وأيضا تفعيل الحكومة لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، في ما يخص مشاركة المرأة في صنع السلام وحل النزاعات. ولكن، لم تتمّ الإشارة في التوصيات إلى كيفية تحقيق ذلك.

كذلك، أدى الانقسام إلى تحول تركيز الوزارة من العمل على الحاجات الإستراتيجية للمرأة (والتي فهمت في التركيز على الإصلاح القانوني والتأثير على رسم السياسات) إلى تلبية المزيد من الحاجات العملية وتنفيذ سياسات إغاثية على مضض، حيث اعتبر، «أن هذا المنهج غالباً ما يتضارب مع «العدالة الاجتماعية» وامتيازات «بناء الدولة» الخاصة بالعديد من المنظمات غير الحكومية ذات الطابع العلماني»، كما ورد في التقرير الوطني لوزارة شؤون المرأة لعام ٢٠٠٩ (التقرير الوطني الفلسطيني بيجين +١٥، ٢٠٠٩).

ولكن، سرعان ما تغيرت تلك الأولويات مرة أخرى في إستراتيجية عام ٢٠١١-٢٠١٣ التي أعادت بعض الاهتمام بالقضية الوطنية باستهداف النساء المقدسيات والأسيرات وضرورة دعمهن، لكنّ الإستراتيجية تضمّنت العديد من الأهداف الفرعية التي يصعب تطبيقها في المدة الزمنية المقررة. كذلك غاب الاتساق الداخلي بين الأولويات؛ حيث فهم بمحاربة العنف، التركيز، في الأساس، على العنف الأسري دون الالتفات للشرائح التي تضررت من عنف الاحتلال، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، خاصة بعد الحرب الدموية التي شنت على هذا القطاع عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وعكس توزيع الميزانية المقترحة (٤٣,٨١٣,٢٤٠ شاقل) اهتماماً ضعيفاً بالشق الوطني من الاستراتيجية. فبينما تم، على سبيل المثال، رصد مبلغ مليون و٢٠٠ ألف شاقل لقانون الأسرة والحقوق المدنية (٢,٧٤٪)، رُصِد مبلغ ١٢٨,٤٠٠ (٠,٢٩٪) لحماية حقوق المرأة المقدسية و٥٣ ألف شاقل (٠,١٢٪) للمرأة الأسيرة؛ وهما أقل المبالغ التي اقترح تخصيصها لكل الأولويات المتضمَّنة في الإستراتيجية.

استندت استراتيجيات وزارة شؤون المرأة بشكل أساسي على كلٍّ من إعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، والقانون الأساسي لدولة فلسطين، والوثيقة الحقوقية للمرأة لعام ٢٠٠٨، والاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ للتعامل مع المرأة في أوقات الحروب. في هذا الصدد، بذلت الوزارة جهودا كبيرة للتعريف بتلك المواثيق، خاصة قرار ١٣٢٥ ووثيقة حقوق المرأة؛ وحققت الكثير من الإنجازات والتي كان أهمها العمل على مأسسة النوع الاجتماعي والاهتمام بقضايا المرأة في الوزارات المختلفة باستصدار قرار من مجلس الوزراء بإنشاء وحدات للمرأة في تاريخ ٢٠٠٥/٥/٣ قرار رقم (٠٩/١٢/١٥ م.و/أ. ق) لسنة ٢٠٠٥، والقاضي «بحثّ الوزارات خاصة الكبرى منها ذات العلاقة على إنشاء وحدات لشؤون المرأة في الوزارات، حيث كانت هناك حاجة وضرورة، وكلما كان ذلك ممكناً».

إلا إن صيغة هذا القرار لم تكن إلزامية وواضحة، وعملت الوزارة على تعديله بحيث يتضمن مهمّاتٍ وهيكلاً تنظيمياً أكثر وضوحا، كما تضمن أيضا تغييرا في مسمّاها من «وحدات المرأة» إلى «وحدات النوع الاجتماعي»، وكان ذلك في تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٨، وتقوم الوزارة بمتابعة تنفيذ هذا القرار (التقرير الوطني الفلسطيني بيجين +١٥، ٢٠٠٩)، وإن بقي تأسيسُها غيرَ مُلزِمٍ لكل وزارة.

توجد حالياً ٢٠ وحدة في مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية، وإن كانت أوضاعها تتفاوت من وزارة لأخرى حسب قدرات الكادر الذي يعمل فيها وموقعه الوظيفي، والقدرة على التأثير، إضافة إلى الرؤية العامة للوزارة والإرادة السياسية للوزير المعني. وما زالت تلك الوحدات في حاجةٍ لمزيد من الوقت والجهد والإمكانات لتحقق أهدافها، حيث ما زال العديد منها يركز على شعار وصول المرأة لمراكز اتخاذ القرار والذي يعني إيصال عدد أكبر من النساء في قلب كل وزارة إلى مناصب عليا أو مناصب أفضل. تفاوتت إنجازات تلك الوحدات من وزارةٍ لأخرى؛ فمنها ما نشط في تشكيل ائتلافات بين الوزارة المعنية وناشطين في المجتمع المدني لزيادة التأثير (كوزارة العمل ووزارة الحكم المحلي، على سبيل المثال)، ومنهم مازال يتحسس طريقه.

كذلك قامت الوزارة بدعم تأسيس وحدات تعنى بقضايا المرأة على المستوى اللامركزي في المحافظات بتأسيس مراكز «تواصل»، وقد أُنشِئ منها حتى الآن عدة مراكز في المحافظات الرئيسية (الخليل، نابلس، بيت لحم، جنين، رام الله) تقوم بالشراكة والتنسيق بين مؤسسات أهلية، حكومية، محلية وإقليمية ودولية، وتعمل على مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة في كافة المجالات. تهدف تلك المراكز لتمكين وتقوية النساء للمشاركة في الحياة العامة، وذلك حسب ما ورد في وثائق وزارة شؤون المرأة والوثيقة الحقوقية. ولا شك أن هذه خطوة هامة في نشر وتعميم الاهتمام بقضايا المرأة على المستوى اللامركزي، وإن كانت تلك المراكز تعاني من عدم رصد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ أهدافها (التقرير الوطني الفلسطيني بيجين +١٥، ٢٠٠٩). في نفس السياق، تمت إضافة دوائر المرأة والطفل على هيكليات المحافظات المختلفة، والتي أقرت من قبل رئيس السلطة في ٢٠٠٧/٤/٤، وذلك بهدف دعم وتنمية قدرات المرأة والطفل في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. رغم استحداث هذه الدوائر، إلا أنها تعاني من عدم تخصيص ميزانية خاصة لتنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة المناطة بها، وهي المشكلة التي تعاني منها معظم الهياكل التي أنشِئت لمأسسة النوع الاجتماعي.

الحالة الثانية: وزارة شؤون المرأة في غزة وأولويات مختلفة للنوع الاجتماعي

تختلف، بشكل واضح، أولويات عمل وزارة شؤون المرأة في قطاع غزة عن تلك في الضفة الغربية. ففي رسالة الوزارة، التي تم تغييرها بشكل جذري عن رسالة الوزارة في الضفة الغربية، يظهر تأكيد واضح على مهام التعبئة والتنظيم للنساء إضافة للتركيز على الجانب التنفيذي في تقديم مشاريع وخدمات للنساء. (تقرير عن خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠). أشارت خطة الوزارة لعام ٢٠١٠ إلى أنها الذراع النسائي لتنفيذ خطة الحكومة المقرة، والتي وضعت لنفسها أهدافاً محددة لتحقيقها تسعى، بوضوح، لفصل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة عن الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد، وتحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل للشباب، إضافة للاهتمام بتحسين البيئة القانونية والتشريعية للنساء، خاصة المهمشات، وأيضا لتقديم خدمات لهن (خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠). وبذا، لم ترَ الوزارة أن دورها يقتصر على التخطيط والتأثير على رسم السياسات، كما هو نهج وزارة شؤون المرأة في الضفة الغربية التي تسير على نهج (النوع الاجتماعي والتنمية GAD)؛ بل اعتمد، بشكل أساسي، على ما يطلق عليه في لغة التنمية نهج «المرأة في التنمية (WID)». في هذا الإطار، وضعت خطة لاستهداف كل شريحة من النساء تبدأ بعمل دراسة عنها، ثم عقد مؤتمرات لمناقشة نتائج الدراسة، أو الدراسات، ثم بلورة ورقة سياساتية لتحديد أشكال التدخل والتغيير من كل مؤسسات ووزارات السلطة المعنية التي تدعى في العادة لتلك المؤتمرات. (راجع الصفحة الإلكترونية لوزارة شؤون المرأة www.mowa.gov.ps).

أعطت خطط الوزارة الأولوية للشرائح المتضررة بشكل مباشر من سياسات الاحتلال، وأهمها النساء الأرامل من زوجات الشهداء، وطالبات المدارس والجامعات، ومعلمات المدارس، وأطفال الشهداء اليتامى. بالنسبة للشريحة الأولى، تتبنى الوزارة خطة عمل متكاملة تستهدف الدعم النفسي، والاجتماعي، والمادي، والقانوني. فعلى سبيل المثال، سعت الوزارة لإقرار قانون يعدل فترة حضانة أطفال هؤلاء النسوة بحيث «للقاضي أن يأذن باستمرار حضانة الأم المتوفى عنها زوجها وحبست نفسها على تربية أولادها ورعايتهم إذا اقتضت مصلحتهم ذلك، مع اشتراط الأهلية في الحضانة والمشاهدة والمتابعة للعصبة» (الوقائع الفلسطينية، العدد ٧٤: ص. ٣٩). في نفس الوقت، بذلت الوزارة جهدا لسد كافة الثغرات القانونية المتعلقة بحقوق هؤلاء النسوة في ما يتعلق بحقهن في المهر، والنفقة، والحضانة، وأجرتي الرضاع والحضانة، والميراث (حشيش، ٢٠٠٩).

ركزت الوزارة أيضا على فئة الشباب لتعبئتهم لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وأيضا لنشر ثقافة إسلامية عن الأسرة الصالحة، سواء في المدارس أو الجامعات. إذ احتوت الخطة على العديد من المشاريع التي تستهدف خريجات الجامعات بهدف خلق فرص عمل لهن في مجال الدفاع المدني، الإسعافات الأولية، التعامل مع الأجسام غير المتفجرة. كما تمت الاستعانة بعدد كبير من الجامعيات والمتعلمات للتثقيف «والتعبئة» حول الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة وطرح «ميثاق المرأة في الإسلام كنموذج أمثل للحقوق والواجبات» (خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠). كما شملت الخطة إصدار جريدة نصف سنوية تظهر صمود النساء تحت الحرب والحصار في غزة، وشملت أيضا التوجُّه للأسر الشابة في إطار برنامج «أسرة متماسكة وسعيدة رغم الحصار» و«حقيبة الخاطبين من أجل أسرة سعيدة»، حيث يتم التوجه لتلك الأسر ببرنامج متكامل عن أسس العلاقات بين الرجل والمرأة من أجل خلق «أسرة متماسكة وسعيدة»، والذي يبدو، من خلاله، أنه يتناول موضوع العنف الأسري ولكن في إطار ثقافي اسلامي. احتوت الخطة أيضا على عدة مشاريع لتحسين الوضع القانوني للمرأة عبر اقتراح تعديلات على قانون العائلة، عرض الوثيقة الحقوقية لإقرارها من المجلس التشريعي، وتعديل بنود قانون الخدمة المدنية لعام ٢٠٠٥ لمساواة المرأة في التقاعد. كذلك شملت القيام بدراسات وبحوث علمية حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة (هذه الدراسات تشكل الأرضية لمؤتمر سنوي حسب القضية). إضافة لدعم صمود الأسر الفقيرة لإيجاد مصدر رزق دائم لها عبر التدريب على عمل مشاريع مدرة للدخل، وتقديم قروض، وأيضا التدريب على الدعم النفسي للمرأة لتشجيعها على الانضمام لسوق العمل. وتضمنت الخطة استهداف المؤسسات النسائية لتمكينها من تقديم خدمات أفضل للنساء عبر تأسيس موقع إلكتروني لها تحت اسم (شقائق)، وتقديم الاستشارات والدعم للتدريب على كتابة مقترحات المشاريع والوصول للممولين، إضافة لإنتاج مجموعة أفلام وثائقية موجهة للممولين لصالح فئات الأرامل وربات الأسر بهدف جلب التمويل للمشاريع المختلفة (خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠). هذا وقد كانت ميزانية الوزارة لـ(عام ٢٠١٠) ٣١٩,٠٠٠ ألف دولار.

تعتمد الوزارة على شبكة علاقات واسعة في العالم العربي والإسلامي لتبادل الخبرات، وأيضا لطلب الدعم والتمويل. حيث شاركت العديد من العاملات في الوزارة في عدة مؤتمرات عربية وإسلامية. كما ترتبط الوزارة أيضا بشبكة واسعة من علاقات التواصل والتبادل على الشبكة العنكبوتية، والتي توثق عليها كل ما تقوم به الوزارة من نشاطات وخطط ومشاريع. وبالرغم من هذا التواصل مع العالم، على الأقل افتراضيا، إلا أنه لا يوجد تواصل بين الوزارتين منذ وصول حكومة "حماس" للحكم.

مما سبق يتضح أن رؤية ومنهجية عمل وزارة المرأة في الضفة الغربية تختلف عن تلك التي في غزة؛ ففي حين تركز الأولى، بشكلٍ أساسي، على بناء الدولة وتعميم ومأسسة الاهتمام بقضايا المساواة في قلب أجهزة السلطة المختلفة، نجد وزارة شؤون المرأة في قطاع غزة توسع من طريقة عمل الحركة الإسلامية في الالتصاق بقواعدها الجماهيرية الداعمة لها وتقديم ما يلزمها من احتياجات وخدمات، إضافة إلى استهداف الشرائح المتضررة من سياسات الاحتلال بشكل مباشر. هذا الاختلاف عكس نفسه أيضا في محتوى ومضمون الآليات التي تستخدمها كلا الوزارتين لتحقيق ما يعتبرونه حقوق المواطنة الكاملة للمرأة مثل الوثيقة الحقوقية للمرأة كما يفصل في التالي.

الحالة الثالثة: وثيقة حقوق المرأة بين التعاون والصراع

شكلت وثيقة حقوق المرأة نقطة تجاذب وصراع بين كلٍّ من وزارتي شؤون المرأة في الضفة الغربية وغزة؛ فبينما عملت الأولى على ترسيخها كمنارة تهتدي بها لتحقيق المساواة للنساء، سعت الثانية لتثبيت بعض ما جاء فيها وقلب مضمون البعض الآخر لتتواءم مع ما أطلق عليه «رؤية إسلامية» لتحقيق حقوق النساء.

خلفية عن تطور وثيقة حقوق المرأة

عملت وزارة شؤون المرأة، منذ تأسيسها عام ٢٠٠٣، لجعل وثيقة حقوق المرأة، والتي طورت على يد الحركة النسويةـ بعيد أوسلو وابتداء من عام ١٩٩٤، مرجعية حكومية لكافة الجهات المعنية للاسترشاد بها في رسم السياسات أو في إجراء التعديل على التشريعات. قامت الوزارة باقتراح العديد من التعديلات، خاصة في ما يتعلق بمواجهة العنف ضد النساء، وذلك بتشديد العقوبة في جرائم الشرف، واعتبارها جرائم جنائية كاملة، مستندة في ذلك على بعض الحوادث التي تم فيها قتل نساء وسببت صدمة للرأي العام.

انجازات ومعوقات أمام تحقيق وثيقة حقوق المرأة

أنجزت وزارة شؤون المرأة في الضفة الغربية والمنظمات النسوية، بناء على هذه الوثيقة، إدخال حصة للنساء في قانون الانتخابات، ورفع سن الزواج لـ ١٨ سنة، وإقرار توجه حكومي لاعتماد ميزانية حساسة للنوع الاجتماعي، وإصدار قرار من رئاسة الوزراء بتأسيس وحدات للمرأة في الوزارات المختلفة، وتبني السلطة لقرار ١٣٢٥. كما دفعت الوزارة رئيس السلطة لتبنّي اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأيضا «بارك» الرئيس الوثيقة في عام ٢٠٠٨. المباركة هنا لا تعني الالتزام بها كمرجعية للسلطة سواء في التشريع أو رسم السياسات. لكن، بالرغم من ذلك، فقد واجهت الوثيقة تحديات أساسية تمثلت في عدم وجود توافق مجتمعي عام على تحقيق ما ورد فيها. فرجال الدين ومجلس الإفتاء مثلا، رأوا أن الوثيقة لا تأخذ بالإسلام مرجعية أو مصدرا للتشريع، بل تأخذ بالقوانين الوضعية والمواثيق الدولية، وأنها بمثابة دعوة لهدم الأسرة المسلمة. وتم الاعتراض على أن الوثيقة تتضمن حقوقا تخالف الشريعة الإسلامية في جملة من الأمور، مثل حق المرأة بتقلد جميع المناصب العامة في الدولة دون شرط أو قيد، والمساواة في الشهادة بين الرجل والمرأة، وحق الأزواج في تأديب الزوجات، ورفع سن الزواج إلى ثماني عشرة، وإلغاء الولاية في الزواج، وزواج المسلمة من غير المسلم، وإلغاء مبدأ القوامة، وحق المرأة بتطليق نفسها، وتقييد تعدد الزوجات، وحق الزوجة بطلب الطلاق والتعويض عن الطلاق التعسفي، والمساواة في الملكية والميراث. واعتبر أن الوثيقة «ما هي إلا امتداد

لحركة تغريب المرأة المسلمة وسلخها من دينها، وما هي إلا انسلاخ من الدين واعتداء على ثوابته، ويحرم شرعاً العمل بها أو الرضا بمضامينها» (حسين، ٢٠١٠. ص. ١٧-١٨). وافق مجلس الإفتاء الأعلى على ما ورد من ملاحظات أعلاه، وتم تكفير ما ورد في الوثيقة، وتمت مناشدة رئيس السلطة عدم الأخذ بها، ما أدى بالوزارة التوقف عن العمل بالوثيقة بعد هذا الهجوم (حسين، ٢٠١٠).

أما ملاحظات النساء في القاعدة، وتلك الصادرة في العديد من ورشات العمل التي نظمتها بعض المؤسسات النسوية، فقد تشابهت، لحد كبير، مع آراء رجال الدين؛ ووجدت النساء فيها مضامين مخالفة للشريعة الإسلامية مثل الحق في المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة، وزواج المسلمة من غير المسلم، واغتصاب الزوجة، إلغاء والولاية في الزواج، والجنسية، والمساواة في الشهادة. كما انتقدت النساء عدم سلاسة اللغة القانونية المكتوبة بها والتي يجب تغييرها (حسين، ٢٠١٠). هذه الملاحظاتٌ لا تختلف كثيرا عن الكيفية التي تم من خلالها فهم الوثيقة والتعامل معها من قبل وزارة شؤون المرأة في غزة.

وثيقة حقوق المرأة: النسخة الإسلامية

بالرغم من تبني وزيرتي "حماس"، سواء في الحكومة التي تشكلت بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أو حكومة الوحدة الوطنية في عام ٢٠٠٧ لوثيقة حقوق المرأة بتحفظ (جريدة القدس، ٢٠٠٦؛ الحياة الجديدة، ٢٠٠٧)، إلا أن الوثيقة، عندما بدأ العمل عليها بعد الانقسام السياسي)بعد يونيو ٢٠٠٧) أخذت مضمونا مختلفا على يد وزارة شؤون المرأة في غزة. وبالرغم من التغييرات الكبيرة التي أدخلت عليها، لكن يحسب هنا لوزارة شؤون المرأة في غزة احتفاظُها بها كوثيقة تشير إلى أن هناك ظلماً واقعاً على النساء، وقضية تجب معالجتها بتطوير منظومة حقوقية وسياساتية متكاملة، كما جاء في الوثيقة، ولكن بنسخة إسلامية. وعليه، تم تناول الوثيقة بالاهتمام اللازم، وعقدت ورشات العمل للترويج لما جاء فيها من مضامين، ولكن بشكل مختلف تماما عن مضمونها حين ولادتها. فقد أشارت مسؤولة السياسات والتخطيط في الوزارة في غزة، خلال ورشة عقدت في تاريخ ٢٠٠٩/٦/٥، أن الوثيقة الحقوقية تعد بمثابة قاعدة حقيقية تتوافق مع الهوية والثقافة الخاصّتين بالمجتمع الفلسطيني، وأن الوزارة قامت بتعديل هذه الوثيقة التي كانت الوزارة السابقة قد دعت إليها ولم تستند فيها للشريعة الإسلامية كمرجع رئيس، لافتة إلى «أن ٩٩٪ من بنود الوثيقة السابقة كان يدعو ويعزز الفكر الغربي المتنافي مع الدين الإسلامي... وأنها كانت تقوم على الفكر اليساري المرتكز على العلمانية، وجاءت الوزارة في الحكومة الفلسطينية الحالية لتتبنى تعديلها بما يتناسب مع الشريعة، وتعتبرها مرجعاً رئيساً... وبأن وزارة شؤون المرأة أنهت الإعداد الأولي للوثيقة عبر سلسلة من ورشات العمل (٢٦ ورشة) ستعقدها مع العلماء المختصين لدراسة تحليل بنود الوثيقة» (هارون، ٢٠٠٩).

أما أهم الاعتراضات على الوثيقة الحقوقية، بنسخة وزارة شؤون المرأة في رام الله، فهي أنها ارتكزت على مفهوم النوع الاجتماعي في تعديل القوانين، كما تعاملت مع حقوق المرأة على أساس الرؤية الفردية (أي الحق الفردي، المؤلفة)، وهو ما أدى إلى دعم فلسفة الصراع بين الرجل والمرأة، ونفي التكاملية الموجودة بينهما عبر تحقيق المساواة المطلقة في كافة الأمور المتعلقة بالجنسين، كأن تأخذ شهادة المرأة في الحقوق الجنائية على نحو مساوٍ للرجل (السبتي، ٢٠٠٩). بالرغم من هذا الرفض لمحتوى الوثيقة، بمضمونه الأصلي، إلا أن ما تم إبرازه كمنجزات، بناء على المضمون الإسلامي، تمّت فيه الإشارة إلى المجالات التي ترتكز عليها الوثيقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؛ فعلى الصعيد السياسي، أوضحت سبتي، مثلا، أن للمرأة الفلسطينية الحق في التصويت في الانتخابات العامة وجميع فروعها، وكذلك الترشيح، كما يحق لها تقلد جميع المناصب العامة في الدولة وفق الشريعة الإسلامية[٢]، ولها الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها. أيضا أن للمرأة الحق في التمتع بما للرجل في الجمع بين معاشيهما في حالة الوفاة والتمتع بكافة الخدمات التعليمية والمالية والصحية والاجتماعية التي منحها القانون للمواطن. يعكس هذا الخطاب بعض التناقض بين الرفض المعلن لمبدأ المساواة الكاملة، على الأقل نظريا، وبين الإنجازات المشار لها سابقا، والتي تقوم، في معظمها، على مبدأ المساواة، سواء في ما يتعلق بالحقوق المدنية أو الأهلية، أو في ما يتعلق بقانون العقوبات. كما أن هناك رفضاً لبعض المفاهيم المؤسِّسة في الوثيقة مثل مفهوم (الجندر)، ولكن في نفس الوقت يتم العمل، وإن كان بشكل غير مباشر، على أساسه بتشجيع النساء وإدخالهن بالفعل في العديد من الأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي يحرمهن المجتمع منها بسبب نوعهن (الجندر).

يتضح من الآراء الواردة أيضا أن المكتسبات التي تحققت، بناء على هذه الوثيقة، ما زالت في حاجة إلى ترسيخ وتوطين لها بين جمهور النساء وفي المجتمع، والذي جاء وضع الانقسام الحالي ليعرقل تحقيقه، حيث أدى لوضع تحقق فيه بعض المكتسبات الحقوقية من أعلى السلطة. لقد أدى الارتكاز على شبكة الضغط على أطراف السلطة والعلاقات معها في الضفة الغربية لتحقيق بعض المكتسبات، سواء في ما يتعلق برفع سن الزواج أو تعديل جزئي لقانون العقوبات، مع وجود تخوف من المس بجوهر أحكام قانون الأحوال الشخصية خوفا من ردود أفعال جماهيرية. تستند الوزارة في غزة أيضا على شبكة علاقات ودعم في السلطة، ولكن ببذل جهد كبير بين النساء أنفسهن يبدأ بتحريك وتعبئة القواعد النسائية والصعود بها لأعلى سلم هرم السلطة، بشقيه التنفيذي والتشريعي، والذي يبدي استعدادا كبيرا للتعاطي مع هذه المطالب، سواء في ما يتعلق بحقوق الأرامل واليتامى أو قبول ما ورد في الوثيقة الحقوقية في مضمونها الإسلامي. لكنّ جزءاً من هذا التجاوب والتفهم قد يكون راجعا لاستخدام النساء خطابا ومنهجا لا يهددان نظام النوع الاجتماعي السائد، بل يعمل على فتح ثغرات صغيرة فيه لتحسينه. إن هذا التعارض بين الرؤيتين يزيد ويعمق من الانقسام الحالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة على المستوى الاجتماعي والفكري. فقد عمل الانقسام على أن تكون مرجعية كل وزارة في عملها ورؤيتها مختلفة عن الأخرى، كما أنّ التحالفات الإقليمية والدولية التي يتم الاستناد عليها لدعم نشاطات كل وزارة قد أصبحت مختلفة. إن انعدام الحوار والتواصل بين كلٍّ من الوزارتين يكرس هذا الانقسام مرة أخرى، ما يعني أن النساء في كلتا الحكومتين تتحمل جزءاً من المسؤولية في رأب هذا الصدع، على الأقل في فتح نقاش عن ماهية حقوق المواطنة الكاملة للنساء وأولوياتها في المرحلة الراهنة، والتي ما زال الاحتلال، بكل مظاهره، يسود في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحالة الرابعة: النساء والانتخابات المحلية والتشريعية

رفضت الحركة النسوية الفلسطينية المطالبة بحصة انتخابية للنساء (كوتا) في أول انتخابات تشريعية عام ١٩٩٦ ظناً منها أن هذا قد يحد من التمثيل الواسع للنساء ترشيحا وانتخاباً، حيث كانت الرؤية، في حينه، أن المجتمع الفلسطيني

٢ يعكس هذا الموقف بعض الغموض، إذ ورد في آراء المنظرين، المشار لهم في النص، رفضهم أن تتقلد المرأة المسلمة لمنصب قيادة الدولة أو القضاء، وإن كان يجب التنويه بأن هناك تعارضات كثيرة بين وجهات النظر خاصة بين التيار المعتدل (الإخوان المسلمين) وبعض التيارات السلفية الأكثر تشددا.

أما أهم الاعتراضات على الوثيقة الحقوقية، بنسخة وزارة شؤون المرأة في رام الله، فهي أنها ارتكزت على مفهوم النوع الاجتماعي في تعديل القوانين، كما تعاملت مع حقوق المرأة على أساس الرؤية الفردية (أي الحق الفردي، المؤلفة)، وهو ما أدى إلى دعم فلسفة الصراع بين الرجل والمرأة، ونفي التكاملية الموجودة بينهما عبر تحقيق المساواة المطلقة في كافة الأمور المتعلقة بالجنسين، كأن تأخذ شهادة المرأة في الحقوق الجنائية على نحو مساوٍ للرجل (السبتي، ٢٠٠٩).

لن يفرق بين النساء والرجال في تلك الانتخابات. جاءت نتائج الانتخابات لتظهر عدم واقعية هذه الرؤية، حيث لم تتجاوز نسبة تمثيل النساء في حينه ٥,٦٪ (خمس عضوات من ٨٨ عضوا). دفع هذا الوضع بالحركة النسوية إلى إعادة الاعتبار للمطالبة بحصة انتخابية، وتم تنظيم حملة وطنية شاملة للمطالبة بتعديل قانون الانتخاب عام ٢٠٠٠ بهدف إقرار حصة انتخابية للنساء عكست نتائجها في الانتخابات المحلية كما سيفصَّل لاحقا.

من الواضح أن نظام الحصص الانتخابية للنساء (الكوتا)، الذي أدخل على قانون الانتخابات المقرّ في المجلس التشريعي في تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٨، وصادق عليه رئيس السلطة الوطنية في ١٣ آب ٢٠٠٥، قد لعب دورا هاما في دفع النساء داخل أحزابهن. حيث أوجبت المادة (٤) من القانون الجديد تمثيل المرأة في كل قائمة انتخابية بواقع امرأة واحدة على الأقل في الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة واحدة على الأقل في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة واحدة على الأقل في كل خمسة أسماء بعد ذلك (دائرة الانتخابات المركزية، ٢٠٠٦). بينما تنافست في الانتخابات التشريعية الأولى، عام ١٩٩٦، ٢٥ مرشحة مقابل ٦٤٧ مرشحاً، أي أن نسبة ترشيح الإناث مثلت ٣,٧٢٪. تزايدت تلك النسبة في الانتخابات التشريعية الأخيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حيث كان عدد المرشحات على مستوى القوائم ٧٠ امرأة، فازت منهن ١٧ امرأة، أي بنسبة ٢٤,٢٪. أما على مستوى الدوائر، فقد كان هناك خمس عشرة مرشحة لم تفز واحدة منهن، ترشحت منهن ١١، أي بنسبة ٧٣٪ كمستقلات. إن هذه النتائج تشير إلى أن حظوظ النساء في الفوز على مستوى الدوائر دون دعم الحزب السياسي ستكون قليلة. ولكن، حتى النساء اللواتي مثلن أحزابهن في الدوائر، وهن أربع، لم يتمكنّ من تحقيق الفوز أيضا. قد يعود ذلك لتداخل علاقات وصلات القرابة على مستوى الدوائر مقارنة بالقوائم التي قد تكون لعبت دورا في غير صالح النساء؛ ولكن، بشكل عام، زادت نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي بفضل الكوتا، حيث بلغت نسبتهن في المجلس الحالي ١٢,٩٪ (١٧ عضوة من مجموع ١٣٢) كما يوضح الجدول التالي.

إلا أن هذه الزيادة لم يتح لها المجال للتعبير عن نفسها، أو القيام بدور مؤثر، نظرا لتوقف عمل المجلس بعد عقد دورتين له بسبب منع وصول نواب غزة إلى الضفة الغربية، واعتقال عدد كبير من نواب حركة "حماس"، إضافة إلى ما حدث من انشقاق في النظام السياسي الفلسطيني، وعزل غزة عن الضفة الغربية؛ كل هذه العوامل أدت إلى شلل المجلس التشريعي وفشله في أداء دوره الأساسي في التشريع والمراقبة والمحاسبة. إن هذا الواقع قد يطرح تساؤلات حول الدعوة لزيادة تمثيل النساء في مراكز اتخاذ القرار عندما لا يكون هناك استقرار أو قرار للدولة نفسها، وفلسطين هنا حالُها حال العراق الذي تتمتع فيه النساء بأعلى نسبة تمثيل برلماني على المستوى العربي، وحتى أعلى من المعدل العالمي العام (١٨,٤ ٪)، ولكن في ظل انهيار أجهزة الدولة وعدم قدرتها على حماية مواطنيها.

النساء والانتخابات المحلية بمراحلها المختلفة

جرت الانتخابات المحلية على عدة مراحل. تمت المرحلة الأولى في تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٣، وشملت ٣٦ تجمعا في الضفة وغزة؛ والثانية في تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥، وشملت ٨٢ تجمعا في الضفة وغزة، عبر اتباع نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، وفقا لقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ للمجالس المحلية. وتقررت كوتا نسائية في تلك المراحل بمقدار ١٦٪. أثبتت التجربة مدى نجاعة نظام الكوتا في بث الثقة والاطمئنان بالنجاح لعدد كبير من المرشحات، ما انعكس على زيادة عدد المرشحات من ٥١ مرشحة، قبل إقرار الكوتا في انتخابات المجالس المحلية في ٢٠٠٤/١١/٣٠، إلى ١٥٠ مرشحة في الضفة و٨٢ في قطاع غزة، ليستقر العدد النهائي، بعد سحب البعض لترشيحهن، على ٢٠٧ مرشحة في المرحلة الأولى من الانتخابات التي جرت في ٣٦ دائرة. أما في المرحلة الثانية، فقد ترشحت ٣٩٧ امرأة في ٨٤ دائرة في كلٍّ من الضفة وقطاع غزة، ٣٣٨ في الضفة و٥٩ في غزة (كتانة - نزال، ٢٠٠٦. ص. ٣٣).

كانت نتائج المرحلة الأولى نجاح ٤٢٤ مرشحا ومرشحة. وفي المرحلة الثانية ٨٩٨ مرشحا ومرشحة، أي ما مجموعه ١٣٢٢ مقعدا في ١١٨ تجمعا. وقد حصلت النساء منها على ما مجموعه ٢٣١ مقعدا، موزعين كالتالي: ٨٢ امرأة ضمن نظام المحاصصة (الكوتا)، ١٤٩ امرأة من خلال التنافس الحر، أي كانت نسبة تمثيل النساء في تلك المرحلتين ١٧,٤٪. جرت المرحلة الثالثة في ٢٠٠٥/٩/٢٩، وشملت ١٠٤ تجمعات في الضفة الغربية، وفق اتباع النظام الانتخابي النسبي (القوائم) وفقاً لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥. لم تعلن نتائج الانتخابات النهائية، كما لم تعقد بعد في مدينة الخليل وغزة الكبرى، كما لا تظهر نتائج الانتخابات العامة الناجحين حسب النوع الاجتماعي. ولكن، إذا علمنا أن النسبة المخصصة للنساء في هذه المرحلة تساوي ٢٠٪، فيمكن قراءة

عدد أعضاء المجلس التشريعي في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة - العام ٢٠٠٧

المؤشر	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
عدد أعضاء المجلس التشريعي	٧٤	١٠	٨٤	٤١	٧	٤٨	١١٥	١٧	١٣٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، ٢٠٠٧، رام الله – فلسطين.

النتائج كما يلي: عدد المقاعد المخصصة التي انتخبت ١٠١٨ مرشحاً ومرشحة، وعملاً بنسبة ٢٠٪ يكون نصيب النساء من المقاعد ٢٠٣ في الحد الأدنى. جرت المرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية في تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ في ٤٠ تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم خلال هذه المرحلة اتباع النظام الانتخابي النسبي (القوائم) وفقاً لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥. كما المرحلة الثالثة، خصصت في هذه المرحلة أيضا نسبة ٢٠٪ للنساء، ولا تتوفر أية نتائج تبيّن المقاعد حسب النسبة المخصصة للنساء، ولكن يمكن قراءة النتائج بناء على تخصيص نسبة الـ ٢٠٪ كالتالي: فاز ٤١٤ بالمقاعد المخصصة، ظهرت نسبة ٢٥ امرأة في النتائج، وذلك لوجودهن في مواقع متقدمة من القائمة، أي المقاعد الخمسة الأولى ما عدا مدينة رام الله التي احتلت فيها امرأة رأس القائمة، وأصبحت رئيسة البلدية. لذا، إذا استكملت نسبة الـ ٢٠٪، علينا إضافة ٥٨ امرأة ليصبح العدد ٨٣ امرأة. وعليه، يكون تقدير مجموع الناجحات في المراحل الانتخابية المختلفة يساوي: ٥١٧ امرأة، مقابل ٢٣٣٧ رجلا، وتكون بذلك نسبة تمثيل النساء في تلك الانتخابات ٢٢,١٢٪. إن هذا التقدم الكبير الذي أحرزته النساء في تلك الانتخابات، مقارنة بالفترة التي سبقت الانتخابات الأولى، والتي لم يكن تمثيل النساء فيها يزيد عن نصف في المائة يعتبر مؤشرا هاما على مدى تقبل المجتمع على المستوى المحلي لوجود نساء في تلك المجالس.

لكن وجود النساء، في حد ذاته، غير كافٍ. فالهدف من وجودهن هو التأثير على السياسات العامة التي تتبعها تلك المجالس لمزيد من الخدمات والرعاية للنساء والعمل على تلبية احتياجاتهن الخاصة، والتي قد لا ينتبه لها الرجال عادة. ويبقى فحص أثر تلك الزيادة النسائية على القرارات والسياسات وتحسين الخدمات سؤالا يستدعي مزيدا من جهد الباحثين. إضافة إلى ما سبق، لقد أثبتت التجربة الفلسطينية أن الكوتا، لكي تؤتي ثمارها، تستلزم أولا وجود نظام ديمقراطي مستقر وفاعل، إذ مع شلّ عمل المجلس التشريعي والانقسام السياسي الحاد في النظام السياسي باتت الكوتا ضعيفة الأثر، اللهم إلا إذا احتسبنا زيادة أعداد النساء في المجال العام، وهو الشيء الهام في تغيير بعض الصور النمطية عن المرأة، لكنه غير كاف لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب على مستوى علاقات النوع الاجتماعي لمزيد من العدالة الاجتماعية للنساء، كما لم يكن كافيا في إقرار مناخ ديمقراطي عام تسير في إطاره عملية تنمية شاملة ومستدامة. ثم أن الكوتا لا يُكتفى بتطبيقها في مجال واحد من مجالات السياسة والحكم، بل يجب تطبيقها في كافة المجالات حيث يتكثف وجود النساء أحيانا في بعض القطاعات (كالتعليم والصحة مثلا)، ولا تتواجد تقريبا في قطاعات أخرى مثل إدارة المؤسسات العامة أو الخاصة أو في المراكز العليا للحكم.

الحالة الخامسة: قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، فرصة ضائعة!

صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ عن جلسة المجلس رقم ٤٢١٣ المنعقدة في ١٣,١٠,٢٠٠٠. ويدعو القرار، الذي جاء في ثمانية عشر بندا، الدول الأعضاء في هيئة الأمم إلى تمكين نساء العالم، خاصة اللواتي يعشن في دول الصراع المسلح، وإلى مشاركتهن في لعب دور مهم في منع الصراعات الدولية المسلحة ومنع الصراعات المحلية أيضا. كما يدعو أيضا لدراسة أثر الصراعات المسلحة على النساء، وعلى حمايتهن، وتشديد العقوبات على المسؤولين عن الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، بما فيها المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف.

أسباب أهمية القرار ١٣٢٥ في الحالة الفلسطينية

ترجع أهمية قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ إلى كونه انتصارا لجهود عددٍ من الحركات النسوية في العالم، والتي كانت تدفع لضرورة تدخل الأمم المتحدة لحماية النساء في أماكن الحروب والصراع.

تأتي أهمية قرار ١٣٢٥ في الحالة الفلسطينية من كونه قد يشكل آلية، لو أُحسن استخدامها، لفضح السياسة الإسرائيلية التي تستهدف قتل المدنيين، وأيضا لزيادة التضامن العالمي مع النضال التحرري الفلسطيني. وبالرغم من اعتماد السلطة الفلسطينية الكامل على مبدأ التفاوض إلا أن هناك غياباً شبه كامل، حتى الآن، لاستخدام المرجعيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة للمطالبة بالحقوق الفلسطينية[٣]. ومن هنا، وقع ١٣٢٥ ضحية هذا الإهمال، كما كان الوضع بالنسبة لتقرير جولدستون عن جرائم الحرب الإسرائيلية بعد الحرب على غزة في ٢٠٠٩، وقرار محكمة العدل العليا بالنسبة لعدم شرعية جدار الفصل العنصري.

يشير الإطار العام الذي يحكم الحالة الفلسطينية إلى استمرار كافة أشكال القهر والاضطهاد والعنف الممارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي على ما تبقى من فلسطين التاريخية، إضافة لأشكال أخرى من التمييز والعنصرية الممارسة على من تبقى من الشعب الفلسطيني في داخل مناطق ١٩٤٨، ما يعني أنه في الحالتين ينطبق قرار ١٣٢٥. إضافة لما يمارس من عنف وعدوان على فلسطينيي الشتات، خاصة المتواجدين في مناطق حدودية قريبة من إسرائيل، مثل المخيمات الفلسطينية في لبنان والأردن. تتخلص أشكال العنف الممارس على الفلسطينيين بالقتل المتعمد، وهدم البيوت، وتدمير البنية التحتية المدنية (شبكات طرق، وكهرباء، وماء، ومجاري، ومدارس...الخ)، وقلع الأشجار، والقتل على الحواجز العسكرية، واستهداف المزارعين بعنف الجيش أو المستوطنين أو الاثنين معا، ومنع المرضى والحوامل من الوصول للخدمات الصحية..الخ.

كيفية استخدام القرار ١٣٢٥ نسويا

في ظل الوضع المشار له، ترجم القرار ١٣٢٥، فلسطينيا، عن طريق تأسيس هيئة نسوية فلسطينية/إسرائيلية، سميت بالهيئة الدولية للنساء .(International Women's Commission)

ضمت الهيئة ٢٢ شخصية قيادية نسوية إسرائيلية، ونفس العدد فلسطينيا والعدد نفسه من وجوه نسوية دولية. تأسست الهيئة عام ٢٠٠٥، وتركز عملها على جولات أوروبية من بعض عضوات الهيئة، جلسات سماع أمام البرلمان الأوروبي، إرسال مذكرات للهيئات الدولية، والمطالبة بعقد مؤتمر دولي لحل «الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي». لم تستطع الهيئة تغيير شيء في ما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية، وإن كانت أعطت انطباعا عاما أن نساء إسرائيل يرفضن تلك السياسة، وهو ما لا يؤكده الجنوح المستمر للمجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف والعدوانية كما تشير نتائج الانتخابات المتعاقبة. كما لعبت الهيئة دورا في الترويج لمقولة تفيد في أن الوضع الفلسطيني يمر بمرحلة بناء السلام، ويلزمها وصول النساء من كلا الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى مراكز اتخاذ القرار في المفاوضات ليتم بناء هذا السلام على أسس أمتن. اتبعت الهيئة سياسة الدبلوماسية والإقناع، السياسة التي انتهجتها السلطة الفلسطينية منذ أوسلو،

٣ بعد مضي أكثر من ١٨ عاما من المفاوضات وفشلها، اتجهت السلطة الفلسطينية للرجوع للأمم المتحدة ليتم الضغط في اتجاه الاعتراف بدولة فلسطين في شهر تموز ٢٠١١ وهو ما يعرف محليا باستحقاق أيلول.

بالرغم من ظهور حركات مقاومة سلمية تأخذ منحى الضغط على إسرائيل وتجريم سياساتها بالاعتماد على حشد الدعم والتأييد العالمي مثل الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل والتي تأسست عام ٢٠٠٤، وحملة المقاطعة، سحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، والتي تأسست عام ٢٠٠٥.

أشارت بعض الأدبيات النسوية لاختلاف مراحل الصراع والعنف، والتي تختلف فيها الرؤية للنوع الاجتماعي (الجندر) بين كل مرحلة وأخرى على النحو التالي:

- **مرحلة ما قبل اندلاع الصراع:** وتتميز بانتشار البطالة، خاصة بين الرجال، وانتشار العنف الداخلي بكافة أشكاله وعدم الاستقرار السياسي والأمني.
- **مرحلة الصرا:** وتتميز بانهيار الفاصل بين جبهة القتال والجبهة الداخلية حيث يصل العنف إلى أماكن العيش المعتادة (البيوت، المدارس، الأسواق، الحقول، الأماكن العامة) ما يحصد الكثير من أرواح المدنيين، خاصة بين النساء والأطفال، ويؤثر بشكل سلبي وكبير على انتظام سير الحياة اليومية للسكان المدنيين.
- **مرحلة حل الصراع،** أو بدء عملية السلام؛ وتتميز بوقف كافة أشكال العنف والبدء بالتفاوض للوصول إلى حل سلمي للصراع، وعادة ما تطالب النساء بأن تكون جزءا من هذه العملية لأخذ حاجات النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، وأيضا للتسريع في الوصول لحلول سلمية نظرا لاكتواء النساء والأطفال بنيران الحروب.

مرحلة إعادة البناء وإعادة إدماج من شاركوا في الحروب في الحياة المدنية، وهنا أيضا ينظر لدور هام للنساء؛ فلو كنّ ممن شاركن في القتال فإنه يجب العمل على إعادة إدماجهن في الحياة المدنية، وأخذ احتياجاتهن بعين الاعتبار، سواء في فرص العمل، أو المشاركة في مراكز اتخاذ القرار، وأن يكن جزءا من عملية توزيع المصادر والموارد المتوفرة عند إعادة الإعمار (الجاك، ٢٠٠٣).

في الحالة الفلسطينية، ولسبب غير واضح، تم فهم القرار ١٣٢٥، بأنه ينطبق على مرحلة ما بعد انتهاء الصراع؛ أي مرحلة التفاوض لإيجاد حلول سلمية لإنهاء الصراع مع الخلط مع مرحلة إعادة البناء والدمج مع تجاهل تام لمرحلة الصراع نفسها وآثارها المدمرة على كافة مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني. بدت آثار هذا التجاهل واضحة وقت زيادة درجات العنف والعدوان الإسرائيلي والذي كان يسبب تقريبا شلّ عمل الهيئة الدولية للنساء، وتباعد رؤية الطرف الفلسطيني فيها عن رؤية الطرف الإسرائيلي المحكومة برؤية «متوازية» لأطراف الصراع، على شاكلة «إدانة العنف من كلا الطرفين». من هذا المنظور، ركزت جهود القيادات النسوية الفلسطينية على إستراتيجية «المطالبة والمناشدة» للرأي العام بدلا من تحريك ضغط دولي مؤثر على جرائم دولة إسرائيل وانتهاكاتها عن طريق استراتيجيات مقاومة (المطالبة بمقاطعة إسرائيل دوليا، تجريم قيادات إسرائيلية في محكمة العدل الدولية، تحريك إصدار مذكرات توقيف في حق مجرمي الحرب من القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية). وبدلا من ذلك، تم تركيز الهيئة الدولية للنساء على رؤية أن تطبيق قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ١٣٢٥ «يؤكد على ضرورة إشراك النساء في حل النزاعات بهدف إعادة بدء المفاوضات وتحسين نتائجها» (http://iwc-peace.org/Press_release.htm).

هذا، وقد دفع العديد من المنظمات الدولية بأطراف فلسطينية لتفعيل قرار ١٣٢٥ كمنظمة المساعدة المسيحية النرويجية (Norwegian Christian Aid)، أو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وبعض المنظمات الأخرى لحث الحركة النسوية على استخدام القرار لحماية النساء من العنف. تمحورت ورشات العمل العديدة، التي شارك فيها العديد من المنظمات غير الحكومية، حول قضايا العنف الأسري في البداية، وإن كان النقاش قد تطور ليشمل قضايا وطنية تمس عنف الاحتلال فيما بعد.

في مراجعة هامة لكيفية التعامل مع قرار ١٣٢٥، أشارت نزال (٢٠٠٩) إلى أنه، وبالرغم من إمكانية استخدام القرار كآلية هامة لحماية النساء والمدنيين من العنف الإسرائيلي ومن عنف الاقتتال الداخلي الذي أودى بحياة ٤٧٥ فلسطينياً من النساء والرجال بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي منعت من استخدامه بشكل فعال. أهم هذه المعوقات هو عدم تعاطي الحركة النسوية معه بالجدية اللازمة، بسبب ترهل قيادات تلك الحركة وتراجع أدائها القيادي وتغييب القاعدة النسوية عن القرار بشكل عام (نزال، ٢٠٠٩. ص. ٣٣). في تحليل الباحثة، يظهر مدى ضعف الإرادة السياسية من قبل الحركة النسوية لاستخدام القرار كآلية لفضح السياسات الإسرائيلية أو مواجهتها. فبعد أكثر من عقد على صدور القرار، وبالرغم من الجرائم المشينة التي اقترفتها إسرائيل، لم ترفع قضية واحدة أمام أية محكمة دولية، سواء شعبية أم رسمية، لمحاسبة إسرائيل على جرائمها، ولم تُنظَّم أية حملات دولية بالشراكة مع الحركات النسوية العالمية التي دعمت القرار لفضح السياسات الإسرائيلية.

أما في وزارة شؤون المرأة في غزة، وعند مراجعة الوثائق التي يستند إليها عمل الوزارة، لم يكن القرار ١٣٢٥ من بينها كمرجعية، ولكن تم وضع بند في خطة الوزارة لعام ٢٠١٠ لتنفيذ مشروع بالتعاون مع النرويجيين لتطبيق قرار ١٣٢٥ لحماية النساء وقت الحروب، وذلك بتطبيق ورشات عمل مع النساء عن أشكال الحماية التي يجب توفيرها لهم عندما يلزم الأمر (خطة وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٠). هذا، ويبدو أن الوزارة في غزة لم تعر القرار الاهتمام الكافي هي أيضا، وقد يكون ذلك راجع لقناعة حكومة "حماس" في غزة بأن القرارات الدولية ليست بذات جدوى في الحالة الفلسطينية، بالرغم من تغيير الحكومة موقفها هذا بعد صدور تقرير جولدستون في ٢٠٠٩ (شبكة الجزيرة، ٢٠٠٩/٦/١٩) -٨٨٩٩-٤٨٣٩-٥٩B٢D٠FC-ADDV/http://www.aljazeera.net/NR/exeres .htm.E٥٠٥D٥٢٦A٣٥

النساء والمشاركة السياسية غير الرسمية

تعددت أشكال مشاركة النساء في الحياة السياسية في العقد الأخير على المستوى غير الرسمي. عبرت تلك المشاركة عن نفسها في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومنظمات المرأة غير الحكومية، والأحزاب السياسية والانتخابات، إضافة لما طرأ حديثا من شبكات تواصل اجتماعي على الشبكة العنكبوتية.

منذ اتفاقيات أوسلو، وبسبب منها، شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة تراجعا لكل الحركات الاجتماعية والسياسية، سواء أكانت الحركة الطلابية، العمالية أو الحركة النسوية. أسباب ذلك متعددة، منها هجرة كثير من قيادات تلك الحركات إلى صفوف السلطة عند تشكلها، ومحاربة واحتواء السلطة نفسها لتلك الحركات، وتراجع دور الأحزاب السياسية واحتواء قياداتها من قبل السلطة الفلسطينية، وتحول كثير من كوادرها إلى العمل في منظمات غير حكومية (جاد، ٢٠٠٨).

الحركة النسوية: تعاون وتنوع وصراع

نشط الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مع العديد من المنظمات غير الحكومية، في تنظيم العديد من الأنشطة حول الوثيقة الحقوقية للمرأة وغيرها من القضايا. هذا وقد شهد العقد الأخير مزيداً من التنسيق والتعاون بين أطراف الحركة النسوية المختلفة، سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي، إذ ظهر العديد من المبادرات المتعلقة بمكافحة العنف، زيادة تمثيل النساء في المجالس المختلفة عبر نظام المحاصصة، والتصدي لقضايا ترتبط بالمرأة على كلٍّ من المستوى الإعلامي المكتوب، والمرئي والمسموع٤. ساهم هذا، بشكل كبير، في رفع الوعي المجتمعي بالعديد من قضايا النساء التي كان ينظر لها كقضايا خاصة لا يجب طرحها على الملأ، كما ساهم في جعل السلطة الفلسطينية والرأي العام أكثر تقبلا لبعض مطالب الحركة النسوية سواء المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة والطفل، أو بزيادة مشاركة النساء في أنشطة عامة كمجال الأعمال، والرياضة، والفن والموسيقى وأيضا في مجال الصحافة والإعلام.

بالرغم من هذه الإنجازات، إلا أن واقع تنظيم النساء استمر في تراجعه. فقد كان انعقاد المؤتمر السادس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بين ٢١-٢٠٠٩/٥/٢٤ علامة بدت إيجابية، وأمل البعض أن تكون فاتحة لمؤتمرات عامة أخرى تعقدها القواعد الشعبية للاتحادات المختلفة المنضوية تحت لواء منظمة التحرير سواء بين العمال، أو الطلاب، أو الكتّاب. انعقد المؤتمر السادس للاتحاد في ظل تحديات حقيقية تمثلت في انقسام سياسي حاد، شلل وتشرذم كل المؤسسات التمثيلية للمرأة على المستويين، الرسمي وغير الرسمي، بما فيها الوزارات، والمجلس التشريعي، والاتحادات والنقابات، وطالت التحديات تآكل أسس الشرعية القائمة على «المحاصصة الفصائلية» بسبب ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية في قلب الاتحادات والأطر التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولكن، بالرغم من هذه التحديات الكبيرة، لم تتمكن انتخابات الاتحاد من الخروج بنتائج تكون على مستوى هذه التحديات؛ حيث لم تعقد انتخابات حقيقية، وإنما تم اتباع نفس القاعدة القديمة في المحاصصة الفصائلية مع ضمان أغلبية لحركة "فتح". كما لم تستطع الانتخابات الجديدة أخذ المبادرة في رأب صدع الانقسام بين حركتي "فتح" و"حماس"٥، وبالتالي، لم يفتح المجال لنساء الحركة الإسلامية بالمشاركة أو الانضمام لاتحادٍ يُفترض أنه يمثل جميع النساء الفلسطينيات، على اختلاف انتماءاتهن ومواقعهن، سواء في الوطن أو الشتات. وأعطى عقد الجلسة الافتتاحية في مقر المقاطعة، مقر السلطة الفلسطينية، في ظل انقسام هذه السلطة، انطباعا بالتحيز مع فريق ضد آخر، وعدم الاستقلالية عن السلطة، وهو ما كرس وضع منظمة التحرير بوضعها الحالي من حيث هي تابعة ومندمجة في مؤسساتها، ما أضعف تلك المنظمة وهمش دورها لحد كبير. لم يستطع الاتحاد، والحركة النسوية بشكل عام، القيام بعمل مؤثر لرأب الصدع والانقسام السياسي بين حركتي "فتح" و"حماس"، وفي الإمكان القول أنه كان هناك انحيازٌ عام تجاه موقف السلطة في الضفة الغربية. أشارت تلك الانتخابات أيضا إلى أن السياسة ما زالت تقسم النساء، حيث لم تستطع النساء اتخاذ

لا تتوفر أعداد محددة عن مشاركة النساء في تلك الأحزاب، ولكن أظهرت الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٤، وأيضا الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، نشاط النساء بكثافة في تلك الأحزاب، سواء بالعضوية أو بالمساندة. تعمل النساء في تلك الأحزاب، ومن خلالها، في توسيع مجال مشاركتهن، وأيضا إحضار بعض قضاياهن إلى قلب تلك الأحزاب، والتي كانت تتطرق لقضية المرأة بالعموميات (جاد، ٢٠٠٨).

موقف مخالف لأحزابهن السياسية، وأن برنامجاً نسوياً عاماً يربط قضايا التحرير بقضايا المرأة ليس كافيا بعد لتوحيد كل النساء.

أما بالنسبة لمنظمات المرأة المختلفة، فقد شهد العقد الأخير مزيداً من النضج والتنسيق بين منظمات حقوق المرأة الفاعلة في قضايا العنف، والإصلاح القانوني، والمشاركة السياسية؛ حيث كان لطاقم شؤون المرأة، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وجمعية المرأة العاملة للتنمية وغيرهم دورٌ كبير في التنسيق حول القضايا المشار لها. ومع ذلك، فقد شهد العقد أيضا تراجعاً كبيراً على مستوى حرية العمل والتنظيم للعديد من المنظمات. فقد عانت المنظمات النسوية في غزة من تدخل سلطة حكومة غزة في شؤونها في ما يتعلق بالتضييق على تسجيل منظمات جديدة أو إغلاق مقارها أو مصادرة ممتلكاتها (تقرير الهيئة المستقلة، ٢٠١٠). أما في الضفة الغربية، فقد أغلقت العديد من الجمعيات الخيرية النسائية التي حسبتها الأجهزة الأمنية على حركة "حماس"، وصودرت ممتلكاتها، وأحرقت بعض مقارّها، واستُبدِلت هيئاتها الإدارية بأخرى معيَّنة (تقرير الهيئة المستقلة، ٢٠١٠. صفحات: ١١٣-١١٩). أثرت هذه الممارسات على إمكانية إيصال خدمات تلك المنظمات والجمعيات إلى عدد كبير من الأسر والتي كانت تقدم لرعاية الأيتام، أو المهمشين أو الطلاب. ما زاد الوضع سوءاً قرارُ إغلاق، أو السيطرة على العشرات من لجان الزكاة، ووضعها تحت سيطرة لجنة عليا للجان الزكاة في ٢٠٠٧/٩/٢٠، ما فض العديد من المتبرعين عنها، وأدى لتأثر المئات من الأسر والنساء التي كانت تتلقى مساعدات من تلك اللجان (شوبلين، ٢٠٠٩).

تمثيل النساء في الأحزاب السياسية

يصعب تقدير عدد النساء في الأحزاب السياسية قبل تأسيس السلطة نظرا لسرية عمل وعضوية هذه الأحزاب. بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وصدور قانون الأحزاب الذي شرع عملها السياسي، أمكن الاستناد على بعض المعطيات التي قد لا تتسم بالدقة، نظرا لميل بعض التنظيمات لتضخيم حجم عضويتها لإظهار مدى قوتها الجماهيرية أمام الخصوم، وكذلك لشكلية الانتخابات أحيانا، أو عدم انعقادها، مما يرجح عدم دقة قاعدة بيانات العضوية في بعض تلك التنظيمات، كما يشير الجدول التالي: تشير البيانات السابقة إلى تزايد عدد النساء في الأحزاب اليسارية مقارنة بالتيار الوسطي لحركة «فتح»، لكنّ هذه الزيادة لا تترجم لقوة سياسية مؤثرة نظرا لتدني وتراجع شعبية الأحزاب اليسارية بشكل عام بعد اتفاقات أوسلو ١٩٩٣. حيث لم تفز إلا امرأة واحدة عن الجبهة الديمقراطية على مستوى الدوائر، وكذلك الأمر بالنسبة للجبهة الشعبية؛ وعلى

٤ على سبيل المثال جريدة «صوت النساء» التي يصدرها طاقم شؤون المرأة، والتي صدرت في ٢٠٠٧/١/١، ومحطة إذاعة نساء FM، والتي تأسست في ٢٠١٠/٦/٢٠، والعديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية الأخرى مثل «ضد الصمت»، «بعيون النساء» وغيرها.

٥ عقد اجتماع دعا له الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في تاريخ ٢٠١١/٧/٧، لبحث موضوع المصالحة السياسية ودور النساء في تكريسها، وذلك بعد الإعلان عن توقيع مصالحة بين "فتح" و"حماس" في القاهرة بتاريخ (الرجاء إضافة التاريخ هنا). كان هناك نقد ولوم لغياب دور الاتحاد العام في النقاشات المتعلقة بموضوع المصالحة. كما تم نقد دوره أيضا من نساء في قطاع غزة في اجتماع عبر الفيديو كونفرس نظمه طاقم شؤون المرأة في رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٥، وكان محور الشكوى غياب دور الاتحاد في الحرب على غزة، وعدم تواصله مع النساء هناك.

التنظيم السياسي	نسبة النساء في كل هيئة
حركة "فتح"	٢٥٪ من المؤتمر العام ٥٪ من اللجنة المركزية ٣٣٪ من المجلس الثوري ٤٠٪ من اللجنة الحركية العليا ١١٪ من المجلس الحركي الموسع
الجبهة الشعبية	١٠٪ من اللجنة المركزية العامة ٢٠٪ من اللجنة المركزية الفرعية ١١٪ من قيادة الفرع ١٠,٢٪ من مؤتمر الفرع
الجبهة الديمقراطية	١٩,٥٪ من اللجنة المركزية في الضفة الغربية ١٦,٥٪ من اللجنة المركزية في قطاع غزة ١٨٪ من القيادة المركزية في الضفة ١٣٪ من القيادة المركزية في قطاع غزة ١٧٪ من عضوية لجان الفروع في الضفة و٩٪ في قطاع غزة ٦٪ من عضوية المكتب السياسي
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	٣٠٪ من المكتب التنفيذي ١٩٪ من اللجنة المركزية انتخاب أول أمين عام امرأة في ٢٠١١/٤/٢٠.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧. بيانات غير منشورة.

مستوى القوائم أيضا فازت واحدة عن قائمة الجبهة الشعبية، أما الائتلاف الانتخابي الذي جمع بين الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب و»فدا» فلم تفز واحدةٌ منه. إن هذا قد يعني أن زيادة تمثيل النساء في تلك الأحزاب لم تنعكس، بالضرورة، إيجابا على تمثيل النساء في الحياة السياسية العامة أو زيادة القاعدة الجماهيرية والنسائية لتلك الأحزاب.

الأحزاب الإسلامية: تعتبر الأحزاب الإسلامية، والتي تشمل أساسا حزب التحرير، وحركة الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، من الأحزاب المعارضة غير المرضيّ عنها من قبل إسرائيل أو السلطة الوطنية الفلسطينية. هذا الواقع جعل عمل تلك الأحزاب، في مجمله، سريا، ما عدا، لحد ما، قطاع غزة، وبما لا يتعارض مع سرية عمل تلك التنظيمات. لا تتوفر أعداد محددة عن مشاركة النساء في تلك الأحزاب، ولكن أظهرت الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٤، وأيضا الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، نشاط النساء بكثافة في تلك الأحزاب، سواء بالعضوية أو بالمساندة. تعمل النساء في تلك الأحزاب، ومن خلالها، في توسيع مجال مشاركتهن، وأيضا إحضار بعض قضاياهن إلى قلب تلك الأحزاب، والتي كانت تتطرق لقضية المرأة بالعموميات (جاد، ٢٠٠٨).

النساء والحكم

ختاما، لا شك في أن النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ قد حققن ظهورا أكثر وضوحا في المجال العام وفي المؤسسات الرسمية الحكومية، سواء عن طريق الانتخابات أو بالتعيينات الحكومية المختلفة. كذلك وصلت بعض النساء لمراكز كانت قبل ذلك حكرا على الرجال سواء في السلطة التشريعية، أو القضائية، أو التنفيذية، أو في مجال الإعلام. ظهرت بعض القضايا التي كانت تناقش في الخفاء وبسرية إلى العلن، خاصة القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء، أو قتل النساء في ما يطلق عليه قضايا «الشرف»، إلى غير ذلك من الإنجازات التي أشار لها التقرير.

تبقى، مع ذلك، تحدّياتٌ وعقباتٌ كثيرة تواجه النساء في مجال المشاركة السياسية والحكم. فبينما تتعزز أسس حكم ينحو بشكل مستمر نحو عدم الانصياع لحكم القانون والانتهاك المستمر للحريات المدنية والسياسية الأساسية بحيث أصبح «الانزلاق نحو النظام الأمني أو البوليسي مآلا حتميا» (تقرير الهيئة المستقلة، ٢٠١٠. ص. ٣٧)، نرى أن مفهوم الحكم قد تم حصره في دخول النساء

إلى مراكز اتخاذ القرار كشعار رئيسي رفعته النساء، سواء في أجهزة السلطة أو في المجتمع.

إن مفهوم ماهيّة الحكم، أو «الحاكمية»، كما في معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية، هو مفهوم يصعب تحديده وحصره في معنى واحد. حيث يعتمد المعنى على من يستخدمه، وعلى الإطار المستخدم فيه. ولكن، يشير المفهوم، في الإطار العام، إلى عملية اتخاذ القرارات من مجموعات مختلفة من الناس، سواء كانوا في مواقع سيطرة ونفوذ، أو أنهم مواطنون عاديون. هذه القرارات المتخذة يكون لها تأثير كبير على الطرق التي يتبعها كلٌّ من الرجال والنساء لخطّ سير حياتهم، وتحديد القواعد التي تحكمهم، وأيضا الهياكل التي تحدد أين وكيف يقومون بعملهم ويعيشون حياتهم، وكيف توزع المصادر والموارد في مجتمع معين، وكيف تحدد الخدمات، ولمن. كما يختلف الهدف من استخدام المفهوم والطرق التي تؤدي لتحقيقه؛ فقد رأينا مثلا في المنطقة العربية ولفترة طويلة سيطرة فكرة أن الحكم يهدف إلى تحقيق الاستقرار ومنع القلاقل، سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أو سياسية. وترى مجتمعات أخرى أن الحكم قد يهدف لتحقيق الأمن، وهو أيضا مرتبط بالاستقرار، لكنّ السؤال هو: الاستقرار لمن، والأمن لمن، وعلى حساب من؟

قد يرى البعض أن مؤسسات الحكومة هي موضوع الحكم، وأنها أيضا جزء من الحل، إلا أن هناك العديد من المؤسسات الأخرى، التي تأخذ قرارات وتؤثر على حياة الناس والنساء وكيف تعيش هذه الحياة، مثل القوى والمؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي وغيره). كذلك لمنظمات المجتمع المدني تأثير على القرارات المتخذة، فهي تضغط، وتعبئ، وتنظّم المواطنين للتأثير على القرارات المتخذة. كل هذه المستويات تستدعي الانتباه لما تخطّه من قواعد تحكم وتتحكم في حياة النساء، وهو الأمر الذي لم يأخذ حقه من الانتباه من النساء سواء في السلطة أم في المجتمع. فمفهوم الحكم لا يتعلق بما تفعله، أو تريد أن تفعله، النساء في الحكومة فقط؛ بل إنه يشمل العديد من المؤسسات والمستويات الأخرى التي يمارس من خلالها الحكم ولا يعار لها الانتباه: على مستوى المؤسسات الدولية، سلطات الاحتلال، أسس الاقتصاد الحر الذي كرس فجوات اجتماعية كبيرة في المجتمع الفلسطيني ناهيك عن أسس الحكم في السلطة والتي لا تلتزم بمبدأ حماية الحريات الأساسية في المجتمع.

ضمن هذا الإطار، يُنظر إلى مسألة إيصال عدد من النساء إلى مراكز اتخاذ القرار في الحكومة، الحكم المحلي أو في البرلمان مثلا باعتبار أن هذا يؤدى إلى الأخذ بالنوع الاجتماعي في الحكم، بينما تنتهك مقومات الحكم الرشيد، مثل سيادة القانون أو انتهاك أسس الديمقراطية، وانتشار الفساد، وغياب المساءلة والمحاسبة.

لقد تميز مفهوم الحكم في المنطقة العربية بخنق صوت المواطن وإهدار حقوقه بشكل عام، وحقوق النساء بشكل خاص، ومصادرة الحريات بحجة سيادة الأمن والاستقرار. وهو الأمر الذي بدأت ملامحه تظهر في أسس الحكم في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. فمن جهة، ما زالت إسرائيل قوة استعمارية تتوسع على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتضغط لتكريس الانقسام الفلسطيني جغرافيا وسياسيا؛ ومن جهة أخرى، يتأسس حكم قائم على انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطن. هذا الأمر يصعّب إمكانية تحقيق النساء لحقهن في المواطنة الكاملة، كما أن النساء ليس فقط لم يبذلن ما يكفي من جهد لرأب هذا الانقسام، بل وساهمن، كلٌّ من منطقتها، في تكريسه وتعميقه، وهو ما يهدد ليس فقط بعدم إمكانية تحقيق حقوق مواطنة كاملة للنساء، ولكن بضياع وطنهن أيضاً.

قائمة المراجع

العربية

التقرير الوطني الفلسطيني بيجين + ١٥ (أيار ٢٠٠٩). الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠). تقرير غير منشور، اسكوا.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٧). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات. رام الله – فلسطين.

السبتي، رندة (٢٠٠٩). (مديرة الدائرة القانونية في وزارة شؤون المرأة في غزة)، أهم بنود ومرتكزات الوثيقة، ورشة عمل نظمتها دائرة التخطيط والسياسات في وزارة شؤون المرأة، حي الشجاعية، غزة، ٢٠٠٩/٦/٥، http://www.mowa.gov. ps/news_details.php?id=١٠. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: ٢٠١١/٨/١٢.

جاد، إصلاح (٢٠٠٨). نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله، فلسطين.

جريدة القدس (٢٠٠٦). «وزيرة شؤون المرأة تلتقي رئيسات الاتحادات النسوية»، جريدة القدس، يومية، عدد ١٣١٩٢، الصفحة الأولى. القدس.

جريدة الحياة الجديدة (٢٠٠٧). عدد ٢٠٠٧/٥/٢٠، رام الله.

حسين، خديجة. تقرير مراجعة الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية، المستشارة القانونية لطاقم شؤون المرأة، تشرين ثاني ٢٠١٠. رام الله (تقرير غير منشور).

حشيش، صلاح (٢٠٠٩). رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في غزة، «حقوق الأرملة في قانون الأحوال الشخصية»، ورقة قدمت في إطار مؤتمر: حق الأرملة في حياة كريمة، نظمته وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع جمعية الشموع المضيئة. غزة.

٢٠papers.php, accessed%http://www.mowa.gov.ps/armla/Working ٩,٢٠١١ on august

خطة وزارة شؤون المرأة (٢٠١٠)، خطة وزارة شؤون المرأة في قطاع غزة، http://www.mowa.gov.ps/index.php. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: ٢٠١١/٨/٩.

دائرة الانتخابات المركزية، إحصائيات الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧. (بيانات غير منشورة).

نزال – كتانة، ريما (٢٠٠٩). المرأة الفلسطينية والقرار ١٣٢٥، مشروع النوع الاجتماعي، السلام والأمن، تشرين أول ٢٠٠٩، مؤسسة مفتاح. رام الله.

_____ (٢٠٠٦). المرأة والانتخابات المحلية: قصص نجاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). القدس، رام الله، فلسطين.

هارون، أميرة (٢٠٠٩). (مديرة دائرة التخطيط والسياسات في وزارة شؤون المرأة في غزة). الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية، ورشة عمل نظمتها دائرة التخطيط والسياسات في وزارة شؤون المرأة، حي الشجاعية، غزة، ٢٠٠٩/٦/٥. http://www.mowa.gov.ps/news_details.php?id=١٠. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: ٢٠١١/٨/١٢

وزارة شؤون المرأة (٢٠٠٤). رؤية إستراتيجية وبرنامج عمل مرحلي، إصدار رقم/٢٠٠٤. رام الله.

وقائع اجتماع (٢٠٠٦). النساء في السلام والمفاوضات، المنتدى السياسي للنساء، محضر الاجتماع الثالث، تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٦. مقر مؤسسة مفتاح، رام الله.

الإنكليزية

Gender and Armed Conflict: Overview .(٢٠٠٣) .ElJack, A Report, Bridge: Development- Gender, UNDP. New York.

Schaublin, E. (2009). The West Bank Zakat Committees (1977 – 2009) in the Local Context, The Graduate Institute, Centre on Conflict, Development and Peace building, Geneva.

اقتصاد

القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل تعيث تدميراً في سوق العمل الفلسطيني

سامية البطمة

اقتصاد
القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل تعيث تدميراً في سوق العمل الفلسطيني

سامية البطمة

المقدمة والسياق: تحول أنماط المشاركة في مواجهة التدمير الاقتصادي

يكشف تحول أنماط مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة عن طبيعة تحدي التنمية الذي يواجهه المجتمع الفلسطيني، كما عن نطاق وشدة الأزمة الاقتصادية التي خلقتها القيود التي فرضتها إسرائيل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧. فقد تأثر سوق العمل، الذي تشكل إلى حد كبير بطبيعة الاحتلال الإسرائيلي وتطوره منذ عام ١٩٩٣، بشدة وسلباً بالقيود الإسرائيلية المفروضة على الانتقال من وإلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى الحركة داخلها، وبالعنف العسكري الإسرائيلي على حد سواء. ولا يمكن فهم هذه الإجراءات الإسرائيلية بمعزل عن تأثيرها على الديناميات السكانية الفلسطينية والبنية الاجتماعية ونمط إعادة الهيكلة الاقتصادية التي حدثت على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية.

يتضح مدى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني جراء العنف الإسرائيلي والقيود على الحركة عندما ينظر المرء إلى وجهات النمو القوية التي سادت خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، وذلك قبل فرض القيود. وقد تحققت وجهات النمو الإيجابي نتيجة شعور عام بالتفاؤل حول مستقبل تسوية سلمية في المنطقة، وكذلك أيضاً بسبب قدرة الفلسطينيين على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، بما في ذلك سوق العمل الإسرائيلي، بسهولة نسبية. وكان

(١): ملخص لوجهات الاقتصاد الكلي (الماكرو) للضفة الغربية وقطاع غزة

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابت للدولار الأميركي لعام ١٩٩٧)*	١,٣٨٨	١,٣٤٨	١,٤٣٨	١,٥٤٦	١,٦١٢	١,٤٥٨	١,٣٠٢	١,١٩١	١٢٧٢	١٢٤٦	١٢٨٢	١١٢٩	١١٧٨
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (٪)	١,٠-	٢,٩-	٦,٧	٧,٥	٤,٣	٩,٦-	١٠,٧-	٨,٥-	٦,٨	٢-	٢,٨	١١,٩-	٤,٣
الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	١,٠١٩	١,١٢٩	١,٢٦٧	١,٥٠١	٢,٠١٠	١,٤٦٧	١,١٨٦	٧٢٧	١,١٢٦	١٠٢٤	١٠٨١	٨٤٨	٨١٦
الصادرات (مليون دولار أمريكي)	٣٩٤,٢	٣٣٩,٥	٣٨٢,٤	٣٩٤,٨	٣٧٢,١	٤٠٠,٩	٢٩٠,٣	٢٤٠,٩	٢٧٩,٧	٣١٢,٧	٣٣٥,٤	٤١٧	٣٦٦
الواردات (مليون دولار أمريكي)	١٦٥٨	٢٠١٧	٢٢٣٩	٢٣٧٥	٣٠٠٧	٢٣٨٣	٢٠٣٤	١٥١٦	١٨٠٠	٢٣٧٣	٢٦٦٧	٣٤٧٩	٣٦١٥
العمالة (ألف) – النسبة (٪) منها في إسرائيل	٣٠٩,٠ ١٦,٢	٤٣٢,٠ ١٤,١	٤٦٧,٢ ١٧,١	٥٣٣,٦ ٢١,٧	٥٩١,٦ ٢٣,٠	٥٩٥,٢ ١٩,٦	٥٠٨,١ ١٣,٨	٤٨٧,١ ١٠,٣	٥٩٠,٧ ٩,٧	٦٠٤,٠ ٨,٧	٦٣٣,٠ ٩,٩	٦٦٦ ٩,٨	٦٦٦ ٩,٤
معدل مشاركة الأيدي العاملة (٪)	٣٩	٤٠	٤٠,٥	٤١,٤	٤١,٦	٤١,٥	٣٨,٧	٣٨,١	٤٠,٣	٤٠,٤	٤٠,٧	٤١,٣	٤١,٩
معدل البطالة	١٨,٢	٢٣,٨	٢٠,٣	١٤,٤	١١,٨	١٤,١	٢٥,٢	٣١,٣	٢٥,٦	٢٦,٨	٢٣,٥	٢٣,٦	٢١,٥
معدل الفقر (٪ من السكان بأقل من ٢,١ دولار في اليوم)		٢٦,٩	٢٥,٣	٢٣,٣	٢١	٣٢	٤٥	٦٣,٣	–	٥٣,٧	٥١,٥	–	–
معدل التضخم		٥,٥٨	٧,٦٢	٥,٥٨	٥,٤٥	٢,٨٠	١,٢٣	٥,٧	٤,٤	٣	٣,٤٧١	٣,٧٦	٦,١٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (سنوات مختلفة)؛ مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة)؛ مؤشر أسعار المستهلك (سنوات مختلفة)؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–ماس. (٢٠٠٨)؛ المراقب الاجتماعي، العدد ١٢. أخذت بيانات الفقر (١٩٩٦–٢٠٠٦) من ماس (٢٠٠٢) المراقب الاجتماعي، العدد ٩. أخذت البيانات لباقي السنوات من البنك الدولي (٢٠٠٤أ)؛

Disengagement, the Palestinian Economy and the Settlements and West Bank and Gaza Country Economic Memorandum. (Sep. 2006). – Growth in West Bank and Gaza: Opportunities and Constraints, Volume II.

في الصفحة السابقة: دمى محشوّة يعرضها فلسطيني للبيع على حاجز قلنديا. تصوير: رُلى حلواني

الاستثمار الثابت يزيد عن ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، ووصل ٤٥٪ في عام ١٩٩٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ١٩٩٦–٢٠٠٢). وبادر القطاع الخاص بمعظم الاستثمارات، رغم أن نسبة كبيرة منها كانت في المباني السكنية. وفي الفترة ذاتها، ارتفع معدل العمالة تدريجياً من ٧٦,٢٪ إلى ٨٨,٢٪ من القوة العاملة. وبلغ متوسط العمالة الفلسطينية في إسرائيل ١٣٥,٠٠٠ عامل في عام ١٩٩٩، ما يمثل نحو ٢٣٪ من مجموع العمالة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٠). وأدت هذه الوجهات الإيجابية إلى تحسين مستويات المعيشة، وانعكس ذلك في معدلات فقر متواضعة، بلغت ٢١٪ من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٩. (انظر الجدول ١).

وبينما كان الاقتصاد الفلسطيني آخذاً في النمو، كانت نسبة كبيرة من هذا النمو في الواردات، التي مثلت حوالي ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ١٩٩٦–٢٠٠٠). وفي حين أن تراكم العجز التجاري جلب معه أيضاً اعتماداً على مصادر تمويل خارجية، وذلك قبل فرض القيود، كان الاقتصاد الفلسطيني أيضاً قادراً على المساهمة في تمويل هذا النمو من إيراداته الذاتية. وقد تم تمويل العجز في الميزان التجاري من خلال ثلاثة مصادر هي: أ) صافي عامل الدخل: كانت العمالة في إسرائيل مصدراً هاماً للدخل. وبعد التراجع خلال الإغلاقات من ١٩٩٥–١٩٩٦، ارتفع صافي الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مطرد خلال الفترة ١٩٩٦–١٩٩٩ ليبلغ ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠، عشية اندلاع الانتفاضة الثانية. ب) صافي التحويلات الخاصة الراهنة: تحويلات من مجتمعات المغتربين الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم. ج) المساعدة الخارجية، تحويلات لتمويل الإنفاق العام الراهن ومشاريع الاستثمار الإنمائية.

وجهات ومؤشرات

تطورات الاقتصاد الكلي (ماكرو): قياس الأزمة الاقتصادية

لم يدم طويلاً المناخ العام الذي مكّن تحسين الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد انتهى فجأة برد إسرائيل الساحق على الانتفاضة الثانية في أواخر عام ٢٠٠٠. ففرضت إسرائيل قيوداً مدمّرة على الاقتصاد الفلسطيني في كثير من النواحي، إذ تضرر القطاع الخاص بقوة بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على الحركة وبسبب فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة. فازدادت تكاليف المعاملات إلى مستويات غير مسبوقة، ما أدى إلى تآكل أرباح الشركات. وفي الوقت ذاته، بدأت إسرائيل بحجب عائدات الضرائب والجمارك، التي ينبغي على إسرائيل، وفقاً لاتفاقات أوسلو، أن تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، بدأت الإيرادات العامة في الانخفاض انخفاضاً كبيرا، وعزز ذلك ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الطلب. وحدث الانخفاض الحاد في العائدات تماماً عندما كانت هناك حاجة ماسة لوجود شبكة رفاه اجتماعي أقوى بكثير (البنك الدولي، ٢٠٠٤a).

ونتيجة للآثار المجتمعة للقيود المفروضة على الحركة والانتقال وللعنف من جانب الجيش الإسرائيلي، انخفض، بحلول عام ٢٠٠٢، دخل الفرد الحقيقي إلى ٧٤٪ من المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٩، وأصبح أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان دخل الفرد الحقيقي أقل من مستوى عام ١٩٩٥. (انظر الشكل ١). كذلك انخفضت الصادرات بنسبة ٤٠٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢. وفي الوقت نفسه، انخفض الاستثمار الخاص بنسبة ١٥٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، في حين توسعت الاستثمارات العامة بنسبة ٤٠٪، وذلك بفضل المساعدات الدولية التي بلغت في المتوسط ٨٥٠ مليون دولار سنوياً، أو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن المساعدات لم تكن كافية لتسوية عجز الميزانية المتفاقم الذي وصل، في عام ٢٠٠٦، إلى ١ مليار دولار (البنك الدولي، ٢٠٠٧).

وكان التأثير المباشر الآخر للقيود الإسرائيلية هو فقدان فرص العمالة؛ إذ فقد ما يقرب من ٤٧,٠٠٠ وظيفة بين الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٠، و٢٠,٠٠٠ وظيفة أخرى في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠١–٢٠٠٣). وكان لذلك تأثير كبير على الاقتصاد الفلسطيني. فقفزت معدلات البطالة، التي كانت حوالي ١١٪، إلى ٤٧٪ في قطاع غزة و٣٢٪ في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢. واستقرّ علو النسب منذ ذلك الوقت، وهي تبلغ الآن ما يقرب من ٣٣٪ في قطاع غزة وأكثر بقليل من ١٩٪ في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٧). (انظر الشكل ٢).

كذلك انخفضت الأجور (انظر الجدول ٢). ويرجع ذلك أساساً إلى فقدان فرص العمل، وخصوصاً خسارة الأجور المرتفعة في إسرائيل. فالأجور اليومية للفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات هي، في المتوسط، أعلى بنحو الثلثين مما يكسبه العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

علاوة على ذلك، أدى الانخفاض العام في الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى انخفاض مستويات المعيشة. فقبل الانتفاضة، كان ٢٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر البالغ ٢,١ دولار في اليوم. وارتفعت النسبة إلى ٢٧٪ بحلول كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٠، ووصلت ٥١,٥٪ بحلول عام ٢٠٠٥. وأدى التدهور في الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشة كذلك إلى انخفاض في نفقات الأسر المعيشية، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث خفّضت أربع أسر معيشية من بين كل خمس إنفاقها. (انظر أيضا الفصل من تأليف هلال).

نظرة عامة على النوع الاجتماعي والمشاركة في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة

تتميز المشاركة في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة بثلاث سمات رئيسية هي: ١) انخفاض معدلات المشاركة الخام، ٢) انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة، ٣) متغيرات كبيرة مع مرور الوقت بسبب الوضع السياسي غير المستقر الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي (FAFO, ٢٠٠٢).

معدل المشاركة الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من أدنى معدلات المشاركة الخام في العالم، ويبلغ حالياً ٢١٪. وهذا يرجع إلى عدد من العوامل، بما في ذلك استمرار ارتفاع معدل الخصوبة في المجتمع الفلسطيني، ما يعني أن الهيكل العمري للسكان لا يزال يميل لصالح من هم دون ١٥ سنة (٤٥,٨٪ من السكان دون سن الـ ١٥). ويتعقد الأمر أكثر بسبب النسبة العالية من غير المشاركين في سوق العمل عموماً (٦٠٪).

كذلك، فإن مشاركة المرأة في القوى العاملة من بين أدنى المعدلات في العالم، وتبلغ حالياً ١٥,٧٪؛ ١٨٪ في الضفة الغربية و١١٪ في قطاع غزة. ويمكن أن تعزى هذه المعدلات المنخفضة إلى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ عندما بدأت مشاركة المرأة في القوى العاملة في الانخفاض، ووصلت بحلول عام

الشكل (١): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٥-٢٠٠٧

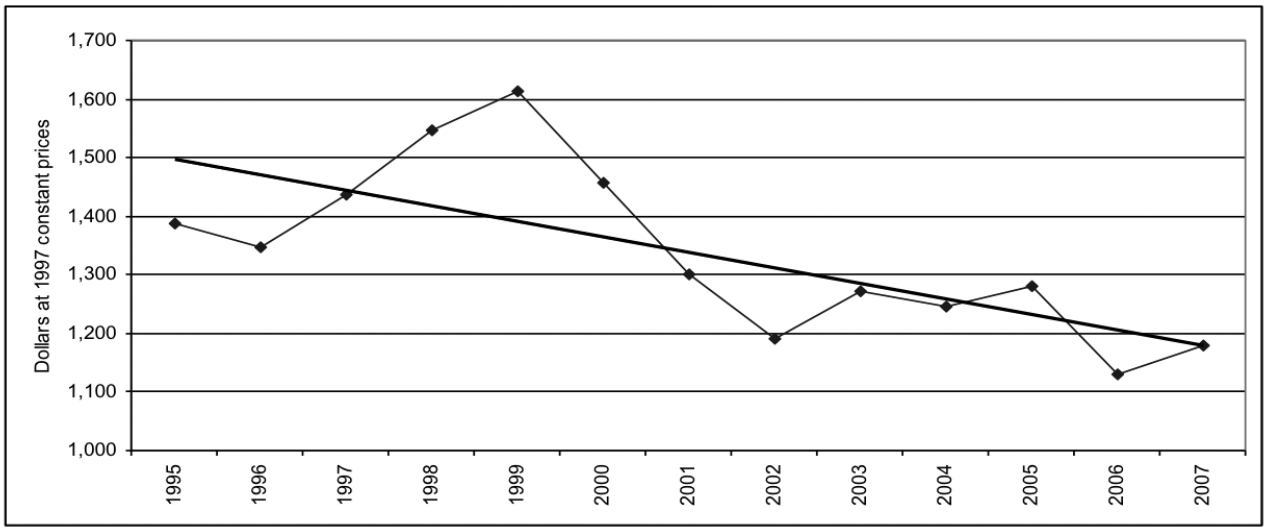

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (سنوات مختلفة)، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس المراقب الاجتماعي (سنوات مختلفة).

الشكل (٢): معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٦-٢٠٠٧

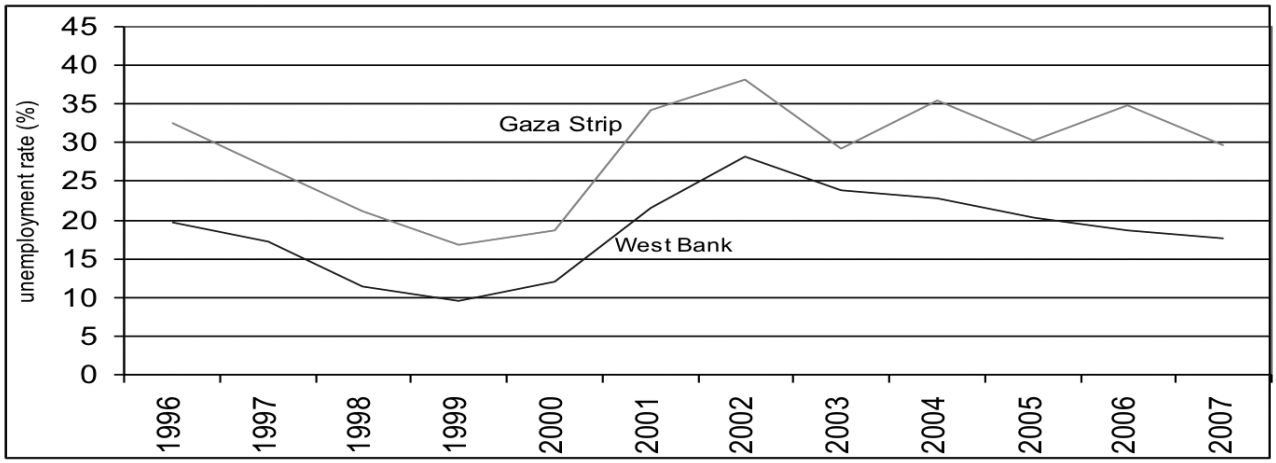

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة).

١٩٩٥ إلى أقل من ١٠٪. وقد ارتبطت هذه الوجهة بالآثار المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي الذي أسفر عن مصادرة الأرض وتدمير القدرات الإنتاجية للاقتصاد وإغلاق جميع المصارف والسيطرة على الحدود الخارجية، وبالتالي تقييد الواردات والصادرات. غير أن هذه الوجهة السلبية انعكست بقدر معتدل عند إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤، الذي أسفر عن خلق فرص عمل جديدة للمرأة، في المقام الأول في مجال الصحة العامة والتعليم والقطاعات المالية الخاصة الناشئة. وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات كان موجوداً قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه كان يعمل على الحدود الدنيا من خلال الإدارة المدنية الإسرائيلية وقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وفي أعقاب إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، توسّع هذا القطاع بشكل كبير، موفراً فرص عمل أفضل للمرأة. ومع ذلك، ورغم هذا التحسن الوجيز، ظلت معدلات مشاركة الإناث منخفضة نسبياً، وشهدت تقلبات كبيرة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧ (Al-Botmeh and Sotnik, ٢٠٠٧).

أجري عدد من الدراسات لتفسير انخفاض معدل المشاركة هذا، وخصوصاً في ضوء ارتفاع عدد النساء الفلسطينيات المتعلمات على مر السنين. وتعزو حمامي (٢٠٠١)، على سبيل المثال، انخفاض معدلات الفلسطينيات المشاركات في القوى العاملة إلى ضعف قطاع الصناعة التحويلية، وارتفاع معدلات البطالة، وطبيعة القطاع الزراعي الموجه نحو العائلة، والمواقف الاجتماعية السلبية تجاه عمل المرأة في إسرائيل.

أما السمة الثالثة للمشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة فهي التغيرات والتقلبات مع مرور الوقت بسبب الوضع السياسي غير المستقر. وقد حاولت دراسات قليلة معالجة هذه القضية عن طريق دراسة تأثير القيود الإسرائيلية على تجربة المرأة في سوق العمل. ووجدت دراسة أجراها معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت (٢٠٠٤) على عينة من ٢٣ أسرة معيشية أن النساء هن الفئة الأكثر عزلة اجتماعياً بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين. إذ يشكل الجدار جزءاً من مصفوفة تشبه السجن تتطلب

من الأفراد الحصول على تصاريح لعبور الحواجز والبوابات؛ وتفضل الأسر أن تطلب هذه التصاريح لأفرادها من الذكور حتى يتمكنوا من الذهاب إلى العمل. وهكذا، أصبح تنقل المرأة أكثر تقييداً، خاصة وأن المرور من حواجز الطرق والبوابات أصبح أكثر صعوبة، ولأن ساعات فتح البوابات ليست مناسبة للنساء.

وبحثت دراسة أخرى، أجرتها البطمة وسوتنيك (٢٠٠٧)، محدّدات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك التطورات السياسية السلبية على مدى السنوات العشر الماضية. وينعكس عدد من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في البيانات التي لدينا أدناه. وللمقارنة، من المفيد إعادة التأكيد على استنتاجات الدراسة المذكورة أعلاه: (١) احتمال المشاركة لدى الإناث غير المتعلمات والمتعلمات تعليماً عالياً أعلى مما للنساء شبه المتعلمات، (٢) احتمال مشاركة النساء من أسر تعتمد على زراعة الكفاف في القوى العاملة أكبر من احتمال مشاركة من يعتمدن على مصادر دخل رئيسية أخرى، (٣) احتمال مشاركة النساء من شمال الضفة الغربية أكبر، (٤) احتمال مشاركة النساء الشابات اللواتي لم يتزوجن أبداً آخذ في التناقص مع مرور الوقت، (٥) تنظر النساء، في كثير من الأحيان، إلى سوق العمل على أنه غير مشجع بسبب الفصل الرأسي والأفقي وانخفاض متوسط أجور الإناث، (٦) وأخيرا، مشاركة المرأة في القوى العاملة تتغير سلباً مع زيادة عدد الأطفال.

وأشار تقرير لمنظمة العفو الدولية (٢٠٠٥) إلى أن المصاعب مؤخراً في الضفة الغربية وقطاع غزة زادت أعباء عمل المرأة غير المدفوع الأجر. فقد أضحى على النساء استبدال مشتريات السوق بإنتاجهن لغير السوق، فبدأن يخبزن الخبز ويزرعن الخضروات. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح يتعين عليهن وضع ميزانية الأسرة بعناية أكبر ووضع استراتيجيات حول كيف ومتى تُشرى السلع خلال الإغلاقات، عندما يكون من الصعب على المحلات التجارية إعادة التخزين. كذلك، صار يتعين عليهن أيضاً أن يحسبن بعناية إدارة الأغذية الموجودة دون أن تكون لديهن فكرة واضحة عن متى وإلى متى سيرفع الحصار.

وكان هناك أثر جنساني آخر للمصاعب التي عانى الفلسطينيون منها نتيجة الإجراءات الإسرائيلية بعد عام ٢٠٠٠، وهو تصفية المدخرات، وخصوصاً مدخرات المرأة. فوفقاً لدراسة البنك الدولي (٢٠٠٤)، كانت المجوهرات أول شكل من أشكال الثروة عمد الفلسطينيون إلى تصفيته للتعامل مع مشقّات فترة ما بعد عام ٢٠٠٠. وقد زاد ذلك من هشاشة وضع المرأة وشعورها بانعدام الأمن، سواء لها أو لعائلتها.

وتكشف دراسة أجرتها أولمستيد (٢٠٠٨) أن بنية سوق العمل الفلسطيني في فترة ما بعد عام ٢٠٠٠ قد تغيرت، إذ كان هناك انخفاض بسيط في مشاركة الذكور في القوى العاملة وتغير ضئيل جداً في معدل مشاركة النساء في القوى العاملة. وهذا وحده مدعاة للقلق، لأنه يشير إلى وجود مستوى عال من الإحباط بين العمال الفلسطينيين. ويشير عمل أولمستيد أكثر إلى وجهة تميل إلى انخفاض قدرة المرأة على الحصول على عمل بأجر:

«يشير النظر المتمعن في مشاركة المرأة في قطاعات مختلفة إلى أن أنواع العمالة التي تنخرط فيها النساء تغيرت بشكل كبير بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٣. فباستثناء الزراعة، انخفضت مشاركة المرأة في جميع القطاعات الأخرى تقريبا. وهذا يشير إلى أنه بينما استقرّت معدلات المشاركة الكلية، كانت هناك، في السنوات الأخيرة، عودة إلى العمل في زراعة الكفاف، وبالتالي انخفاض في العمالة المدفوعة الأجر. والتغيير في تمثيل المرأة في القطاع الزراعي لافت للنظر، وكذلك خسائرها النسبية في القطاعات الأخرى. ... ويشير ارتفاع أهمية العمل الزراعي نسبياً، واختفاء الوظائف التي تدر دخلاً للمرأة ضمن هذا القطاع، إلى أن فرصة حصول المرأة بشكل مباشر على عمل مدفوع الأجر قد انخفضت بحدة في السنوات الأخيرة، وأن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة المستقر نسبياً يحجب انخفاض نسبة النساء في العمل مدفوع الأجر في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات على حد سواء (*Olmsted*, ٢٠٠٨, *pp*. ٣٤–٣٥).

الجدول (٢): متوسط الأجور اليومية الحقيقية للرجال والنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة

	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	رجال	**نساء**	**رجال**	**نساء**
١٩٩٦	٥٠,٨	٣٩,٨	٤٢,٧	٣٩,١
١٩٩٧	٦٢,٢	٣٩,٢	٤٩,١	٤٠,٢
١٩٩٨	٦٦,٩	٤١,٥	٥٣,١	٤١,٥
١٩٩٩	٦٩,٦	٤٦,٢	٥٤,٧	٤٥,٥
٢٠٠٠	٧٠,٥	٤٦,٠	٥٢,٩	٤١,٢
٢٠٠١	٦٦,٨	٤٦,٢	٤٤,٨	٤١,٨
٢٠٠٢	٦٤,٢	٤٧,٢	٤٥,٣	٤٥,٣
٢٠٠٣	٦٠,٥	٤٧,٣	٤٣,٥	٤٤,٠
٢٠٠٤	٦٠,٣	٤٥,٤	٤٤,٩	٤٤,٥
٢٠٠٥	٥٩,٨	٤٦,٠	٤٦,٤	٤٩,٢
٢٠٠٦	٦٠,٢	٤٧,٠	٤٩,٢	٥٠,٠
٢٠٠٧	٥٨,٩	٤٥,٨	٤٤,٤	٤٨,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة. (سنوات مختلفة).

العنف المستمر زمناً طويلاً وتأثيره على سوق العمل

ليست تأثيرات العنف على عرض العمل وجودته مفهومة ولا مستكشفة جيداً في الأدبيات العالمية، إذ أنها تركز بشكل كبير على عواقب العنف على الموجودات، بدلاً من النظر في عواقبه على المشاركة في العمل. غير أن هناك نقاشاً جديداً في أدبيات الدراسات الإنمائية يعالج هذه الفجوة. وقد حددّت نتيجتان محتملتان للتعرض فترات طويلة للعنف (Cramer et al, ٢٠٠٥): أولاً، قد يسفر العنف الجماعي عن «تراجع باتجاه الكفاف»، أي، مع ضعف إنتاجية العمل وتفسخ الأسر المعيشية بسبب العنف، يتوقع، في كثير من الأحيان، أن تتقوقع الأسر أكثر في صدفة القيام بأنشطة البقاء على قيد الحياة. ثانيا، هذه هي تماماً الشروط التي قد يتوقع أن يكون لديها أثر دفع الناس إلى المشاركة في أسواق العمل، التي لولا ذلك لربما يكونون قد قاوموا المشاركة فيها. وبعبارة أخرى، حتى الكفاف يصبح غير مجدٍ، فينضم الناس إلى القوى العاملة بسبب اليأس، بما في ذلك نساء يُعِلن أُسراً قتل ذكورها أو أصبحوا معاقين أو فقدوا وظائفهم. والأرجح أن يكون انخراط المرأة في سوق العمل، إذ ذاك، في وظائف وضيعة ذات نوعية متدنية مقارنة بما كانت تقوم به في وقت سابق – عمل دون حماية، وربما حتى ذي طبيعة غير قانونية.

وفي حين أن من الواضح أن الحالات الفردية ليست متشابهة في جميع أنحاء العالم، توحي الأدبيات بأن هناك مجموعات ممكنة من النتائج المترتبة على الدمار السياسي؛ وتقدم النتائج التي توصلنا إليها، الواردة أدناه، أدلّة على أن الوجهة الأولى، التي تنطوي على التراجع باتجاه الكفاف، هي الأكثر وضوحاً في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وجهات المشاركة في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٠–٢٠٠٧)

كان الأثر المباشر لفرض القيود الإسرائيلية في ٢٠٠٠-٢٠٠١ بدء انخفاض سريع في المشاركة في القوة العاملة (انظر الشكل ٣). فقد انخفضت معدلات المشاركة من ٤١,١٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨٪ في عام ٢٠٠٢. وبحلول عام ٢٠٠٧، كانت نسبة المشاركة ٤١,٩٪ فقط، أي أعلى قليلا مما كانت عليه عام ٢٠٠٠، بل إن هذا الرقم يحجب أيضاً شدة تأثير ذلك على سوق العمل والآثار طويلة الأمد المترتبة على هذه القيود على الاقتصاد الفلسطيني ككل. وبشكل مشابه، في حين ازدادت مشاركة المرأة، اتخذت النساء، إلى حد كبير، وظائف ذات أجور متدنية في مجالات من الاقتصاد غير محمية.

تشير دراسة للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧ إلى فاصلين بنيويين هامين في المشاركة في القوى العاملة يتطلبان تحليلاً مستقلاً للسنوات التي سبقت الانتفاضة الثانية، بما في ذلك سنواتها الأولى، ثم سنوات مرحلتها اللاحقة. وقع التغيير البنيوي الأول في عام ٢٠٠١ عندما انخفضت مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة انخفاضاً كبيراً نتيجة شدة ردة الفعل الإسرائيلية الساحقة على الانتفاضة الثانية، والدمار المادي الذي لحق بكل جانب من جوانب الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة المجالات الاقتصادية. وحدث التغيير البنيوي الثاني عام ٢٠٠٣، عندما هدأ نسبياً العنف العسكري في الضفة الغربية وبدأ الشعب الفلسطيني في استحداث آليات للتأقلم واستعادة بعض مظاهر الحياة الطبيعية، وإن على نحو عابر. وتكشف دراسة مقارنة لتأثير القيود الإسرائيلية العنيفة على مشاركة الذكور والإناث خلال هذه الفترات، مع النظر إلى متغيرات نوع الجنس والمنطقة وكذلك المتغيرات الديموغرافية، عن عدد من الوجهات الهامة.

وجهات المشاركة في العمل حسب نوع الجنس والمنطقة

١. احتمالات مشاركة الرجال في الضفة الغربية

انخفض احتمال مشاركة الرجال انخفاضاً كبيراً في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٢ إثر فرض القيود الإسرائيلية في أواخر عام ٢٠٠٠. وفي حين تحسنت هذه الوجهة تحسناً طفيفاً، بعد عام ٢٠٠٣، لم تتعاف مشاركة الرجل في سوق العمل أبداً من الانخفاض السريع الذي سببه العنف الإسرائيلي والقيود على الحركة. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان احتمال مشاركة الرجل في الضفة الغربية ٧٧٪ فقط من احتمال مشاركته في العام ١٩٩٩. ويشير ذلك إلى أنه كان للقيود الإسرائيلية تأثير خطير وطويل الأمد على آفاق سوق العمل للرجال في الضفة الغربية.

وفي سياق القيود المفروضة على الحركة وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات بواسطة الجدار، تفاقم بطء الانتعاش في المشاركة في قوة العمل بسبب تأثيرات تزايد التمركز المحلي للأنشطة الاقتصادية. فقد أدى فرض القيود على الحركة داخل الضفة الغربية إلى محاولة الرجال البحث عن عمل في المناطق التي يقيمون فيها، لتجنب انعدام اليقين الكبير والمضايقات والتأخيرات التي تحدث عند نقاط التفتيش. وكما لوحظ من الرجال، الذين جرت مقابلتهم في مناقشات مجموعات التركيز، حدّ التمركز المحلي للأنشطة الاقتصادية بشدة من البقعة التي يبحث فيها الرجال عن عمل وأثر سلباً على مجمل آفاق مشاركتهم في القوى العاملة.

وفي خضم الدمار الذي لحق بالاقتصاد المحلي وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية أمام الفلسطينيين يبقى الكثيرون من الشبان خارج سوق العمل، ويلتحقون بالتعليم العالي. والغرض من هذا التعليم ليس فقط تحسين فرصهم في الحصول على عمل في سوق العمل المحلية، ولكن أيضاً تعزيز فرص تمكنهم من الهجرة.

٢. احتمالات مشاركة النساء في الضفة الغربية

واجهت النساء في الضفة الغربية انخفاضاً كبيرا في احتمال مشاركتهن خلال ذروة القيود الإسرائيلية في السنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، بالمقارنة مع العام ١٩٩٩. غير أن احتمال مشاركتهن زاد في السنوات اللاحقة ليتجاوز، قليلاً جداً، احتمال مشاركتهن الذي كان سائداً في عام ١٩٩٩. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان احتمال مشاركتهن ١,١٨ مرة مما كان في عام ١٩٩٩.

غير أن ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ لا يشكّل نمواً في مشاركة المرأة، بل يحسب انتعاشاً وعودة إلى متوسط ما قبل الانتفاضة. كما كان يتعين على النساء العودة إلى سوق العمل للتعويض عن الخسائر التي واجهت أسرهن نتيجة للقيود الإسرائيلية. وتدعم هذا الاستنتاج نتائج العمل الميداني في الضفة الغربية، إذ أفاد عدد من النساء أن فقدان مصادر الدخل في أسرهن دفعهن إلى البحث عن وظائف. وعنى هذا البحث زيادة قدرتهن على الحركة مقارنة بالرجال، ولكن داخل قراهن ومخيماتهن وبلداتهن فقط. ولا يزال غير مقبول للمرأة أن تنتقل من منطقة إلى أخرى بحثاً عن فرص اقتصادية.

وجد معظم من دخلن سوق العمل وظائف بأجور متدنية وتفتقر إلى الحماية. وتشمل هذه الوظائف العمل في تنظيف المنازل أو في دور الحضانة أو في مشاغل صغيرة لتصنيع المنسوجات. وتنظر النساء إلى عملهن في هذه الوظائف، ذات الأجر المتدني، على أنه أقل مذلة لرجالهن. فصورة الذكر المُعيل، الفخور بإعالة عائلته، صورة مهيمنة وهامة.

٣. احتمالات مشاركة الرجال في غزة

واجه الرجال في قطاع غزة عقبات ضخمة في محاولاتهم الانضمام إلى قوة العمل، إما لأنه ليس لديهم التعليم أو المهارات المناسبة للسوق المحلي بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين، أو لأن الجيش الإسرائيلي دمّر، مراراً وتكراراً، بعض وسائل الإنتاج التي كانت لديهم.

كان احتمال مشاركة الرجال في قطاع غزة خلال الفترة قيد الدراسة بأكملها، باستثناء عام ١٩٩٦، أقل مما كان في عام ١٩٩٩ الذي اتخذ كمرجعية لهذه الدراسة. ومرة أخرى، كان الاحتمال الأدنى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ احتمال مشاركة الرجل من غزة ٧٠٪ مما كان عليه في عام ١٩٩٩. وأدى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين، والإجراءات القاسية الإسرائيلية ضد السكان، إلى تدمير الاقتصاد المحلي وإلى انتشار شعور باليأس أثّر على ميل الرجال، عموماً، إلى الانضمام إلى قوة العمل.

ألقت نتائج الدراسة الضوء على مسألة عدم تطابق المؤهلات والمهارات التي يحتاجها الاقتصاد المحلي مع مهارات وخبرات الرجال الذين فقدوا وظائفهم في إسرائيل؛ ويبدو أن ذلك ساهم في الصعوبات التي يواجهونها في الانضمام إلى قوة العمل. فعادة لا يملك العمال المهرة وشبه المهرة، ممن عملوا في إسرائيل وأصبحوا عاطلين عن العمل بشكل دائم بعد فترة طويلة من بداية الإغلاق في عام ٢٠٠٠، سوى مستويات تعليم ومهارات وعادات عمل محدودة اكتسبوها من العمل في إسرائيل، ولا تتناسب، بالضرورة، مع احتياجات وممارسات اقتصاد غزة التقليدي (Kleibo and Muhanna, ٢٠٠٨). علاوة على ذلك، إذا كان الرجال محظوظين بما فيه الكفاية لتكون لديهم وسيلة إنتاج معينة (الأرض في المقام الأول)، فقد دمّرها الجيش الإسرائيلي مراراً وتكرارا. بالإضافة إلى ذلك، ومهما كانت أشكال عمل الكفاف التي انخرط فيها الرجال، فإنه لا يبلغ عنها عادة، إذ يعتبر عاراً على الرجل أن يقوم بأنشطة اقتصادية متدنية الإنتاجية و/ أو تدر دخلاً متدنياً. والنتيجة هي شعور عارم باليأس؛ ففي مواجهة فرص العمالة والإنتاج المتضائلة بشدة لا يجد كثير من الرجال ما يشجع على السعي إلى الانضمام إلى قوة العمل أو إلى العثور على عمل.

٤. احتمالات مشاركة النساء في غزة

تتسم مشاركة النساء في غزة في سوق العمل بتذبذبات شديدة مع مرور الوقت، ويعكس ذلك الجهود المبذولة للبحث عن عمل في «فترات أزمات» يائسة.

عادة، تكثف النساء جهودهن للبحث عن عمل بعد فترات الأزمات. وتحاول غالبيتهن إيجاد مصادر دخل منتظمة، حتى لو كان نوع العمل متدنياً أو مهينا (Kleibo and Mohanna, ٢٠٠٨).

لا ينبغي أن ينظر إلى زيادة تنقل المرأة ومخاطرتها بالخروج بحثاً عن عمل على أنهما علامات على التحسن في أوضاع المرأة الاقتصادية، فهما يمثلان تدبيراً يائساً للبقاء على قيد الحياة يضيف إلى أعباء المرأة في أسرتها.

معدلات المشاركة في القوى العاملة حسب المتغيرات الديمغرافية الأخرى

١. العمر

تختار النساء اللواتي دخلن سوق العمل قبل عقد من الزمان ألا يتركنه، إذ يبقين في القوة العاملة نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية. ويُحسّن العمر احتمال مشاركة الإناث الفلسطينيات حتى يصلن أواسط الخمسينات، ثم يبدأ احتمال مشاركتهن في الانخفاض. واحتمال مشاركة النساء الأصغر سناً من الفئة العمرية ١٥-٢٤ هو الأدنى؛ ففي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، بلغ احتمال مشاركة امرأة من هذه الفئة العمرية ١٩٪ من احتمال مشاركة امرأة يتراوح عمرها ما بين ٣٥-٤٤. وانخفض في الفترتين اللاحقتين، ٢٠٠١-٢٠٠٢ و٢٠٠٣-٢٠٠٧، احتمال مشاركة امرأة يتراوح عمرها بين ١٥-٢٤ إلى ١٦٪ و١٤٪، على التوالي. وذلك انعكاس لعدة عوامل، أولها هو أن النساء اللواتي دخلن سوق العمل قبل عقد من الزمن اخترن عدم تركه.

وهناك عامل آخر يفسر تدني مستوى مشاركة النساء الأصغر سناً. ذلك هو النمو البطيء للاقتصاد، ما يعني أن هناك فرصاً قليلة لجيل الشباب من الباحثين عن عمل. وما يثبت عداء سوق العمل تجاه المرأة هو طول فترات البطالة بين من

الشكل (٣): معدل مشاركة القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٦-٢٠٠٧

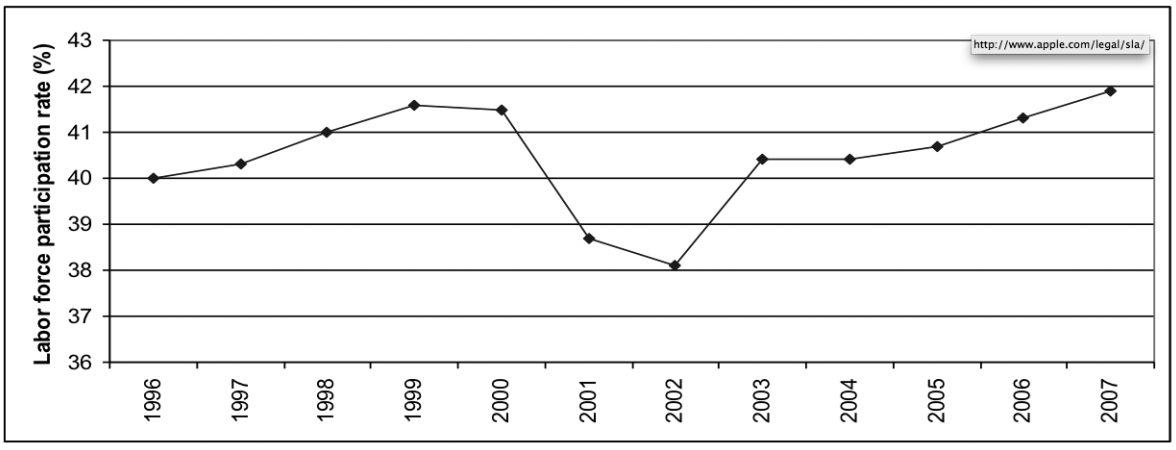

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة). المجموعة المرجعية: ١٩٩٩.

يخترن دخول سوق العمل. فوفقاً لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٦)، تبلغ فترة البطالة بين الإناث أربعة أضعاف فترة البطالة بين الذكور، رغم أن مستويات البطالة متشابهة بين الجنسين.

بالنسبة للرجال، احتمال المشاركة أعلى في الفئة العمرية ٢٥-٣٥. غير أنه مع مرور الوقت، كما هو الحال مع النساء، هناك فرص قليلة لجيل الشباب الأصغر من الباحثين عن عمل. وقد أخذ احتمال مشاركة الرجال الأصغر سناً في التراجع، كما أن المزيد من الشبان يتابعون تعليمهم العالي. ويؤكد هذا الاستنتاج ارتفاع نسبة بقاء الرجال خارج سوق العمل لأغراض التعليم. ويعتقد الشبان وأسرهم أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تحسين فرص المشاركة في سوق العمل.

٢. التحصيل العلمي

يزيد التعليم احتمال مشاركة الإناث الفلسطينيات في القوى العاملة. على وجه الخصوص، احتمال مشاركة الحاصلات على شهادة بكالوريوس أو ماجستير أكبر.

غير أن من المثير للاهتمام أن احتمال مشاركة الإناث اللواتي أكملن ١٠-١٢ سنة من الدراسة هو الأدنى، بل إنه أدنى بكثير من احتمال مشاركة الإناث اللواتي لم يتعلمن. وهذا ينطبق على النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعكس هذا النمط حقيقة أن فرص العمل المتاحة للمرأة في سوق العمل تتطلب إما تعليماً عالياً أو تعليماً قليلاً. ويعزى ذلك إلى بنية الاقتصاد التي تفتقر إلى قطاع الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة، والتي تحصر فرص عمل المرأة من جهة بالقطاع الزراعي، ومن جهة أخرى بقطاع الرعاية الصحية والتعليم والعمل المكتبي، مثل قطاع الخدمات المالية. وتبعاً لذلك، فالنساء اللواتي يملن إلى المشاركة في سوق العمل، إما حاصلات على درجة عالية جداً من التعليم تناسب قطاع الخدمات، أو لا شيء على الإطلاق.

مع مرور الوقت، أخذ احتمال مشاركة الإناث الحاصلات على تعليم عال أو غير المتعلمات بالازدياد، في حين أخذ بالتناقص احتمال مشاركة المرأة التي أكملت ١٠-١٢ سنة من الدراسة. وزاد احتمال انضمام امرأة حاصلة على شهادة دراسات عليا إلى سوق العمل من ١٨ مرة من احتمال مشاركة امرأة حاصلة على شهادة تعليم ثانوي إلى أكثر من ٣٧ مرة. ويدل ذلك على أن الاختلالات الهيكلية

الشكل (٤): معدلات البطالة للرجال والنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة

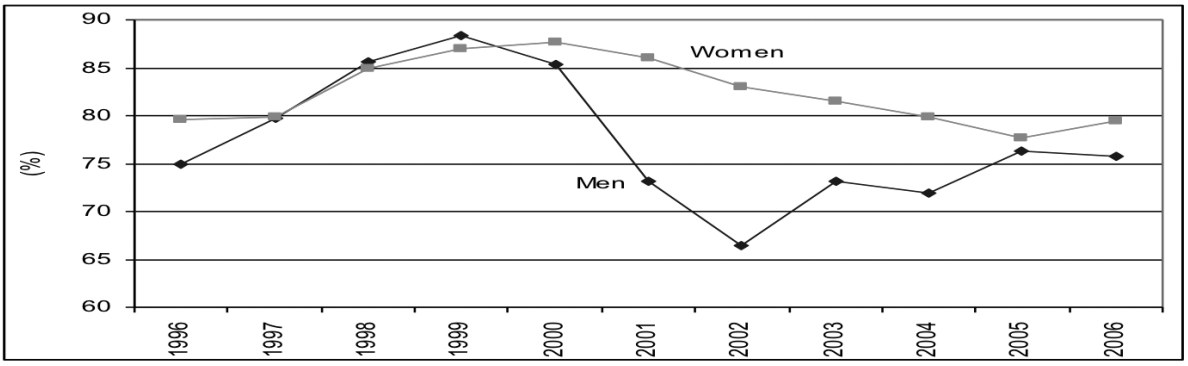

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة).

الشكل (٥): متوسط الأجور اليومية الحقيقية للرجال والنساء في المناطق الفلسطينية المحتلة

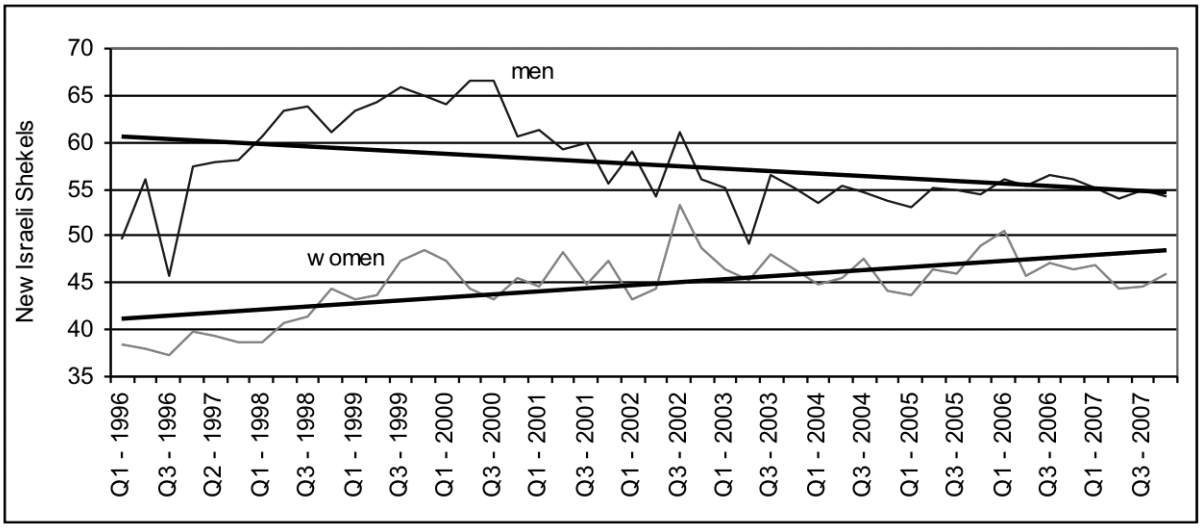

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة).

في سوق العمل قد قويت مع مرّ السنوات، وأن الفصل الأفقي، المتمثل بتواجد النساء في قطاعات قليلة، قد تعزز.

وقد اتضحت الأهمية التي تعلقها العائلات رغم الوضع الاقتصادي المتردي من خلال العمل الميداني النوعي: فالعائلات لا تزال تثمن تعليم بناتها وأبنائها. غير أنه عندما يبدو أن العائلات تحتاج إلى الاختيار، فإنها تفضل أن يترك الأولاد الذكور المدارس والجامعات بدلاً من البنات. ويرتبط ذلك بحقيقة أن النساء اللواتي يحملن شهادات علمية يحصلن، بشكل أفضل، على وظائف مقبولة اجتماعياً مما يفعل الرجال الذين يحملون شهادات.

مع ذلك، وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي المتردي، كما لاحظ بعض النساء الأكبر سناً، ليس التعليم كافياً بحد ذاته. فالحراك الاجتماعي مهم أيضاً، وتؤكد الأسر أهمية بناء شبكات لتحسين فرص حصول بناتهن على عمل.

وقد التحق المزيد من الشبان بالتعليم العالي لتحسين فرصهم في المنافسة في الاقتصاد المحلي بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي. أما بالنسبة لنتائج التعليم بالنسبة للرجال، فقد كان للعنف الإسرائيلي والقيود أكبر الأثر على الرجال غير المتعلمين. ففي الفترة ١٩٩٦–٢٠٠٠، كان احتمال مشاركة الرجل غير المتعلم ٣٥٪ فقط من احتمال مشاركة الرجل الذي أكمل ١٠–١٢ سنة من الدراسة. وقد انخفضت هذه النسبة بحدة في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٢، لتصبح ٢٨٪ من احتمال رجل أكمل تعليمه الثانوي. وهذا يعني أن التعليم، الذي لم يكن مطلوبا للعمل في إسرائيل، أصبح الآن أكثر أهمية.

٣. الحالة الاجتماعية

احتمال مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة أقل من احتمال مشاركة من لم يسبق لهن الزواج أو المطلقات أو الأرامل. ويفسر احتمال المشاركة المتدني لدى المتزوجات استمرار القيم التقليدية القوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا يزال ينظر إلى دور المرأة الأساسي على أنه يتمثل برعاية أسرتها. ومن ثم، من المحتمل أن تتحمل المتزوجات والمطلقات والمترملات أعباء منزلية أكثر، وخاصة في مجال رعاية الأطفال. وهذه النتيجة متوقعة نظراً لارتفاع معدل الخصوبة، إذ يبلغ متوسط عدد الأطفال في الوقت الراهن ٦,٦ لكل امرأة في قطاع غزة، و٥,٢ لكل امرأة في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥).

وفي حين أن احتمال مشاركة المتزوجات في القوى العاملة أقل من احتمال مشاركة العازبات، فإن الوجهة آخذة في التغير لصالح المتزوجات، إذ أخذت احتمال مشاركة العازبات في الهبوط. فقبل الانتفاضة الثانية، كان احتمال مشاركة العازبات في سوق العمل أكثر بـ ٢,٦ مرة من احتمال مشاركة المتزوجات، ولكن منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، تراجع احتمال مشاركة العازبات إلى ١,٨ مرة. ويشير العمل الميداني إلى أن تنقل المتزوجات في منتصف العمر أسهل من تنقل الشابات غير المتزوجات. وتواجه المرأة في منتصف العمر قيوداً اجتماعية أقل، وتعمل في وظائف متدنية الأجر وغير محمية. فمن المقبول اجتماعياً للعازبات أن يعملن في وظائف «جيدة»، أي ما يعني عادة العمل في مؤسسة تضم عدداً من الموظفات. وهذا يشمل العمل كمعلمات، أو ممرضات، أو في مصانع. غير أن أشكالاً أخرى من العمل ليست مقبولة اجتماعياً للشابات غير المتزوجات، مثل البيع في الشوارع، أو الخدمة في المنازل، أو أي شكل من أشكال العمل الأخرى التي تتطلب من المرأة التفاعل مع جمهور كبير غير معروف، أو العمل ضمن وضع خاص جداً. وحيث إن الوظائف الرسمية المقبولة «اجتماعيا» أقل، فإن لدى النساء العازبات فرصاً أقل للالتحاق بسوق العمل.

٤. المنطقة

لدى المرأة التي تعيش في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية أعلى احتمالات المشاركة في القوى العاملة مقارنة مع المحافظات الوسطى. ويرجع ذلك إلى أن المنطقة الشمالية من الضفة الغربية هي الأكثر نشاطاً في القطاع الزراعي. فمن المرجح أن يكون توفر العمل في القطاع الزراعي في هذه المنطقة قد خفّف من أثر فقدان فرص العمل في القطاع الخاص الناجم عن الإغلاقات الداخلية والخارجية. ومع مرور الوقت، واصلت المرأة تثبيت نفسها في سوق العمل، وزادت احتمالات مشاركتها. وفي فترة الأعوام ١٩٩٦–٢٠٠٠، كان احتمال مشاركة المرأة في شمال الضفة الغربية أكبر بـ ١,٥ مرة من احتمال مشاركة امرأة تعيش في المنطقة الوسطى. وفي الأعوام ٢٠٠٣–٢٠٠٧، ارتفعت هذه النسبة إلى ١,٧ مرة. وكان للعنف الإسرائيلي، خلال عامي ٢٠٠١–٢٠٠٢، أقوى أثر سلبي على المرأة في قطاع غزة. فانخفض احتمال مشاركتها من ١,٢ مرة من احتمال مشاركة المرأة في وسط الضفة الغربية إلى ٦٣٪ فقط.

وكما أوضحنا سابقاً، احتمال مشاركة الرجال هو الأدنى في قطاع غزة. وذلك انعكاس لتدمير الاقتصاد المحلي وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي الذي أحبط آفاق العمل، وبالتالي احتمال المشاركة في القوى العاملة. ومع مرور الوقت، أخذت احتمالات مشاركة الرجال في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية في الانخفاض.[١] ومن الأرجح أن يكون سبب ذلك اكتمال بناء الجدار في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية.

٥. المحلّة

النساء في المناطق المدينية ومخيمات اللاجئين أقل مشاركة في القوى العاملة من النساء في المناطق الريفية. ويعود ذلك إلى أن فرص العثور على عمل في القطاع الزراعي في المناطق الريفية أكبر. وقد تراجعت، خلال الانتفاضة، احتمالات مشاركة النساء في المناطق الريفية، ثم بدأت في التحسن في سنوات لاحقة.

احتمالات مشاركة الرجال في المراكز المدينية هي الأعلى. ويرجع ذلك إلى أن المراكز المدينية توفر القدر الأكبر من وظائف القطاع الرسمي وهي الأقل تأثراً بالقيود التي تفرضها إسرائيل. وتتمركز العمالة في القطاع العام والوظائف التي تقدمها المنظمات الدولية والبلدان المانحة، في الغالب، في المراكز المدينية. ولذا، فإن لدى الرجال في هذه المناطق آفاق مشاركة في القوى العاملة أكثر استقرارا. وقد زاد الرجال من عملهم في هذا القطاع، ولكن كما لوحظ سابقاً، ينظر إلى هذا العمل على أنه داعم للنساء، بدلاً من أن ينظر إلى هذا القطاع الذي لا تزال المرأة تهيمن عليه على أنه مجال عمل للرجل.

وجهات العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٠–٢٠٠٧)

الواقع الحالي للعمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ناجم عن التفاعل بين عدد من العوامل السياسية والاقتصادية. وقد أدت القيود الإسرائيلية جميعها، بما في ذلك الإغلاق ونقاط التفتيش وحواجز الطرق وحظر التجول والتوغل في المدن الفلسطينية وأخيرا حصار غزة، إلى انعكاسات رئيسية على العمل. ففي عام ٢٠٠٧، كان ما يقرب من ٧٨,٥٪ ممن كانوا في القوى العاملة عاملين، وكانت معدلات العمالة لدى النساء أعلى قليلاً (٨١٪) مقارنة بالرجال (٧٧,٩٪). وقد تضررت العمالة بشدة جراء القيود الإسرائيلية. فقد بلغت معدلات العمالة أعلى مستوياتها للرجال في عام ١٩٩٩ وللنساء في عام ٢٠٠٠. وبعد ذلك خفّضت

١ على الرغم من أن الملاحظة في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧ هامة.

أعمال العنف العسكرية الإسرائيلية والقيود المفروضة على التنقل داخل الضفة الغربية واستمرار الحصار على قطاع غزة معدلات العمالة بشكل كبير. وعلى الرغم من أن معدلات عمالة الرجال انخفضت بحدة أكثر من معدلات عمالة المرأة نتيجة للقيود التي فرضتها إسرائيل بعد عام ٢٠٠١، فإن معدلات عمالة الرجال عكست أيضاً اتجاهها، وبدأت بالتزايد بعد عام ٢٠٠٢. غير أن معدلات عمالة المرأة، استمرت في الانخفاض طوال هذه الفترة، واستقرت فقط في عام ٢٠٠٧.

إن إعادة النظر في التغييرات البنيوية في مشهد العمالة أمر بالغ الأهمية لفهم تأثير القيود الإسرائيلية على العمالة. فقد اتسمت بنية العمالة، منذ ٢٠٠١-٢٠٠٢، بثلاث خصائص رئيسية لها تداعيات كبيرة على الفوارق بين الجنسين في سوق العمل الفلسطيني. هذه التغيرات الهيكلية هي:

- هبوط العمالة في إسرائيل.
- تراجع العمالة في القطاعات الإنتاجية.
- التقارب في فجوة الأجور بين الرجال والنساء.

١. تأرجح العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات وهبوطها في نهاية المطاف

قبل عام ١٩٩٣، استوعبت إسرائيل والمستوطنات ٤٠٪ من القوى العاملة في قطاع غزة و٣٠٪ في الضفة الغربية (Farsakh, ٢٠٠٤). وبعد عام ١٩٩٣، تأرجح الرقم تبعاً لشدة الإغلاق. وفي عام ١٩٩٩، وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، استوعب العمل في إسرائيل والمستوطنات ١٦٪ من سكان غزة العاملين، مقارنة بـ ٢٦٪ من القوى العاملة في الضفة الغربية. ومثلت هذه النسب ما مجموعه ١٣٥,٠٠٠ عامل فلسطيني.

وكان التأثير المباشر للقيود الإسرائيلية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ فقدان ٤٧,٠٠٠ وظيفة و٢٠,٠٠٠ وظيفة أخرى في عام ٢٠٠٢. وبحلول عام ٢٠٠٧، انخفضت العمالة في إسرائيل والمستوطنات إلى نحو ١٣٪ من العاملين في الضفة الغربية (٦٢,٠٠٠ عامل) و٠٪ من القوى العاملة في قطاع غزة. وهيمن الرجال دائماً على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. ولم يساهم العمل في إسرائيل والمستوطنات مساهمة كبيرة في عمالة المرأة الفلسطينية. ففي عام ١٩٩٩، وفي ذروة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، عمل ٠,٧٪ فيها و٢,٧٪ فقط من النساء في غزة والضفة الغربية على التوالي. وعلى الرغم من أن المرأة لم تتأثر مباشرة بإغلاق إسرائيل لسوقها أمام العمال الفلسطينيين، فإن عمالتها تأثرت سلباً من خلال الآثار غير المباشرة على الاقتصاد المحلي. وبالإضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن الخسارة غير المباشرة للعمالة في إسرائيل والمستوطنات على المرأة، هناك العبء الثقيل الذي كان يتعين عليها التعامل معه، وهو عبء الآثار النفسية لهذه الخسارة على زوجها وعليها، وبالتالي على الأسرة ككل.

الشكل (٦): معدلات البطالة للرجال والنساء في المناطق الفلسطينية المحتلة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة).

الشكل (٧): النسبة المئوية للرجال خارج قوة العمل

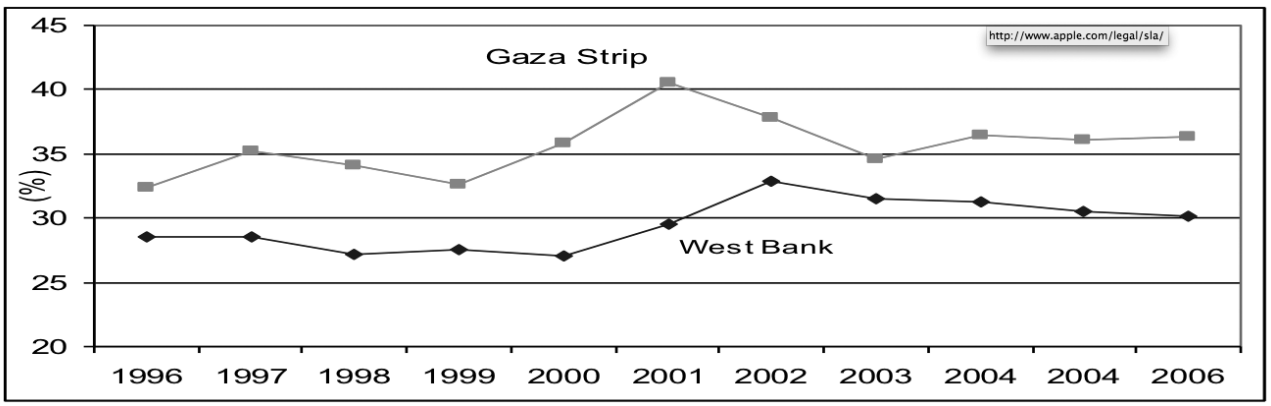

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة)

موجز الوجهات

- كان تأثير القيود الإسرائيلية على مشاركة الرجال والنساء في سوق العمل خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ في الغالب سلبياً.

- كان أثر الانتفاضة الثانية أشد وطأة على الرجال، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء. فقد أصبحت مشاركة الرجال في سوق العمل أصعب، وذلك لأسباب تتعلق بنقص العمالة المحلية، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي، وتدمير الأعمال وميادين العمل، وارتفاع تكاليف المعاملات نتيجة القيود المفروضة على الحركة وفصل المناطق بعضها عن بعض .

- لم يتعاف احتمال مشاركة الرجال من الانخفاض الشديد الذي حدث خلال هذه السنوات، بينما عاد احتمال مشاركة المرأة إلى المتوسط الذي كان عليه في مرحلة ما قبل الانتفاضة.

- تشير الدلائل إلى مشاركة أكبر من الرجال والنساء في أنشطة البقاء. وينطبق ذلك خاصة على النساء اللواتي خرجن من منازلهن للبحث عن أي عمل، حتى لو كان منخفض الأجر ودون حماية. ففي قطاع غزة خاصةً، ازداد عدد النساء، وخصوصاً ربات البيوت، اللواتي لم يشاركن تقليدياً في أنشطة اقتصادية وأصبحن يخرجن للبحث عن قسائم أو معونة أو أي شكل من أشكال المساعدة يمكن أن يعثرن عليها لمساعدة أسرهن وأزواجهن العاطلين عن العمل.

- كان الشبان والشابات الأكثر تأثراً بالعنف الإسرائيلي. فقد انخفض احتمال مشاركة الفئة العمرية ١٥-٢٤ عند بداية الانتفاضة الثانية وبعد ذلك.

- تزايدت احتمالات مشاركة الإناث المتعلمات تعليماً عالياً أو غير المتعلمات منذ بداية الانتفاضة الثانية، مقارنة بالنساء اللواتي أكملن ١٠-١٢ سنة من التعليم المدرسي. وهذا يعني أن المشاكل الهيكلية في سوق العمل بالنسبة للنساء – التي تسمح للنساء المتعلمات تعليماً عالياً أو النساء غير المتعلمات بالمشاركة في سوق العمل - قد تعززت بالعنف الإسرائيلي. والنساء اللواتي أكملن بعض سنوات من التعليم هن الأكثر إقصاءً عن سوق العمل باستمرار. في حين زادت نسبة احتمال انضمام امرأة حاصلة على شهادة دراسات عليا إلى سوق العمل إلى احتمال انضمام امرأة حاصلة على شهادة تعليم ثانوي من ١٨ مرة إلى أكثر من ٣٧ مرة.

- أثر العنف الإسرائيلي أكبر تأثير على احتمال مشاركة الرجل غير المتعلم. فقد أصبح يتعين على الرجل الأقل تعليماً، الذي عمل سابقاً في إسرائيل، التنافس في الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، عنى تدمير قطاع الأعمال والقدرة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني أن هذا الاقتصاد أصبح أكثر تنافسية.

- احتمال مشاركة نساء شمالي الضفة الغربية في سوق العمل أكبر. ويعود ذلك، في المقام الأول، إلى أن القطاع الزراعي قوي هناك، ويشكل مصدراً للعمل مستقراً نسبياً. والعكس صحيح بالنسبة للرجال، فقد انخفض احتمال مشاركة رجال منطقة الشمال. ويرجع ذلك، أساسا، إلى الإغلاق المحكم لسوق العمل الإسرائيلي نتيجة الجدار الفاصل، ما حال دون تسرب العمال إلى إسرائيل.

- عموماً، تغير مشهد العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كبير. فقد دمر إغلاق سوق العمل الإسرائيلي فرص عمل الرجال فيه. كما دمرت القيود الإسرائيلية والعنف الإسرائيلي أيضاً العمالة المحلية، وأثّرا سلباً على القطاعات الإنتاجية، ما يعني أن الاقتصاد بدأ يفقد قدرته الإنتاجية والعمالة المنتجة. نتيجة لذلك، أصبحت الخدمات أكبر مزود للعمالة، بما في ذلك القطاع الحكومي والرعاية الصحية والتعليم والمطاعم والمواصلات. ويعتمد جزء كبير من هذا القطاع على دعم المجتمع الدولي، ولذا فإنه يمثل أساساً شكلاً من أشكال العمالة غير المستدامة.

- على الرغم من أنه لا تزال هناك فجوة في الأجور بين الرجال والنساء، إلاّ أن الأجور أخذت بالتقارب مع مرور الوقت. ويرجع ذلك، بشكل رئيسي، إلى أن الرجال خسروا أجورهم الأعلى، التي كانوا يتقاضونها في إسرائيل.

- عادت بطالة الذكور إلى مستويات ما قبل الانتفاضة، بينما استمرت في الارتفاع في حالة النساء. ولا تزال معدلات البطالة أعلى بين مجموعات السكان الأصغر سناً، ١٥-٢٤ سنة.

- بالنسبة لمن هم خارج سوق العمل، نسبة النساء اللواتي ممن بقين خارج سوق العمل في الضفة الغربية آخذة في الانخفاض. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة الشبان الباقين خارج سوق العمل لأغراض التعليم آخذة في الارتفاع. وهذا مؤشر على أن سوق العمل أصبح أكثر تنافسية. فقد كان للشبان غير المتعلمين منفذ هام هو العمل في إسرائيل. لكن ذلك توقف، ولذا فإنهم، بالتالي، مضطرون إلى تحسين مؤهلاتهم ومهاراتهم ليتمكنوا من الانضمام إلى السوق المحلي، أو لتحسين فرص هجرتهم.

الشكل (٨): النسبة المئوية للنساء خارج قوة العمل

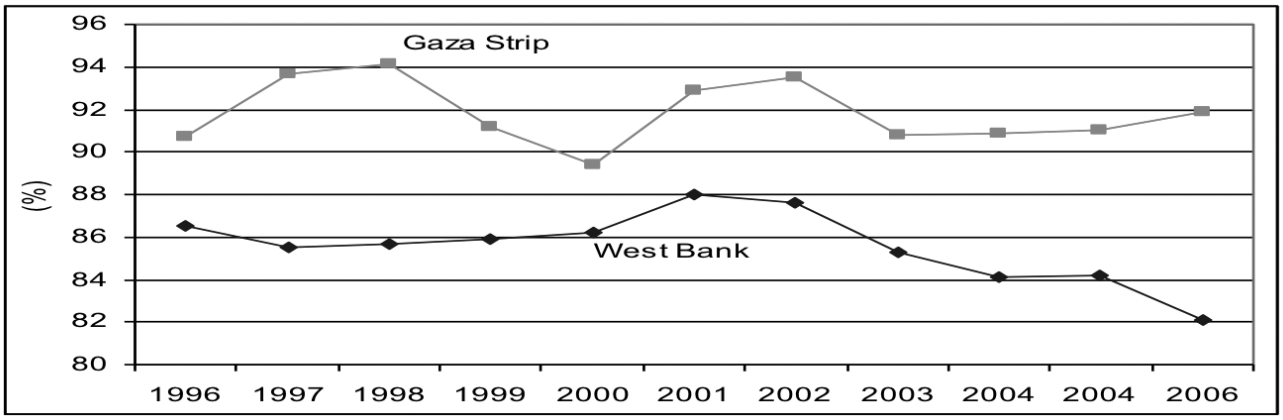

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة).

أما اللاجئات اللواتي يعتمدن على رجال فقدوا وظائفهم في إسرائيل فيواجهن حياة أصعب من تلك التي تواجهها النساء في الريف أو في المدن، خاصة وأن احتمال عيشهن في مكان قريب من أقاربهن (الوالدين والأخوة) أقل، ما يفاقم الصعوبات في حالات الحاجة الملحة لمبالغ نقدية. ولا يقتصر الأمر على أن المرأة الريفية تعيش في مكان قريب من أقاربها، بل أيضاً من المرجح أكثر أن يكون باستطاعتها بيع الدواجن والخضروات المنتجة للاستهلاك العائلي، أما المرأة التي تعيش في مخيم، فليس لديها سوى القليل لتبيعه، ربما غير بعض ما تحصل عليه من مساعدات غذائية من الأونروا. (المرجع السابق).

وقد كان لفقدان العمالة آثار مدمرة على الرجال والنساء وأسرهم. فالفراغ والذل وفقدان الكبرياء الذي يعاني منه الرجال غير القادرين على أداء دورهم المتوقع كملبين لحاجات أسرهم، زاد العبء الملقى على النساء اللواتي يتعين عليهن التعامل مع تداعيات ذلك من الناحيتين العملية والعاطفية، ما جعل الخسائر تتجاوز كثيراً الأرقام الاقتصادية. وهذا هو الحال بشكل خاص في قطاع غزة.[٢]

٢. تراجع العمالة في القطاعات الإنتاجية

تكشف الأنماط القطاعية لعمالة الذكور والإناث أن حصة العمالة في القطاعات الإنتاجية، أي الصناعة التحويلية والبناء، انخفضت بشكل كبير. والانخفاض في حصة العمالة في الصناعة التحويلية هو الأكثر أهمية للنساء في قطاع غزة. فقد هبطت حصة الصناعة التحويلية من عمالة المرأة في قطاع غزة من ١٥٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٢٪ في عام ٢٠٠٧. غير أن هذا التراجع سبق الفصل البنيوي الذي حدث في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢، نتيجة للقيود الإسرائيلية، إذ ما زال تراجع حصة عمالة المرأة في هذا القطاع مستمراً منذ عام ١٩٩٦.

كان تراجع قطاع الصناعات التحويلية في قطاع غزة، وخصوصاً فيما يتعلق بعمالة النساء، نتيجة لإعادة هيكلة الصناعة التحويلية الإسرائيلية التي كانت تعتمد، لفترة من الوقت، على أنشطة التعاقد من الباطن مع النساء في قطاع غزة. وكان لتراجع صناعة النسيج في إسرائيل تداعيات على عمالة المرأة في هذا القطاع في غزة.

أما بالنسبة للرجال في قطاع غزة، فهناك تراجع واضح خلال عام ٢٠٠٠ وهو العام المفصلي نتيجة الإجراءات الإسرائيلية. فقبل هذا التاريخ، كانت حصة العمالة في الصناعة التحويلية آخذة في الانحدار، ولكن بمعدل أقل بشكل واضح. في المجموع، انخفض نصيب الصناعة التحويلية في عمالة الرجال من ١٥٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٧٪ في عام ٢٠٠٧. وهذا الانخفاض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مؤشر على تراجع القطاع الخاص ككل، وعلى تزايد عدم اليقين نتيجة لعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، وكذلك الارتفاع الحاد في تكاليف المعاملات.

كانت حصة العمالة في قطاع البناء والتشييد آخذة في الانخفاض. ويهيمن على هذا القطاع الرجال، إذ كان نصيب المرأة من العمالة فيه هامشياً منذ البداية. وقد أثر إغلاق إسرائيل سوقها في وجه العمال الفلسطينيين، بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على هذا القطاع بشكل ملحوظ. ففي عام ١٩٩٩، عمل ٢٤٪ من الرجال الفلسطينيين من الضفة الغربية في قطاع البناء، وبحلول عام ٢٠٠٧ كان لا يزال يعمل فيه ١٤٪ فقط. وفي قطاع غزة، كان الانخفاض أكثر شدة، ففي عام ١٩٩٩ كانت حصة قطاع البناء في عمالة الذكور ٢٠٪ لتنخفض إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٠٧.

٣. التقارب في أجور الرجال والنساء

تشير البيانات المتاحة إلى أن العمالة المحلية هبطت بنسبة ١٥٪ بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢، بينما انخفضت الأجور بنسبة ٥٪ فقط (البنك الدولي، ٢٠٠٤). وهذا يشير إلى التباين بين العرض والطلب على العمال نتيجة لعمليات الإغلاق، كما يعكس التفاوت في الأجور بين الضفة الغربية وقطاع غزة. والتفاوت في الأجور ناجم عن النقص في اليد العاملة في بعض المناطق نتيجة للإغلاقات. كما يتأثر تفاوت الأجور بحجم مجتمع المانحين الأجانب والأجور التي يدفعونها.

٢ لدى عائلات العمال المأجورين السابقين في إسرائيل (المهرة وغير المهرة) عدد كبير من الأطفال وأفراد الأسرة المعالين، بما في ذلك طلاب جامعات وعاطلون عن العمل. وقد أنفق الكثير من هؤلاء مدخراتهم، وباعوا موجوداتهم الشخصية وموجودات أسرهم (الأموال النقدية والمجوهرات والأثاث والمعدات المنزلية) في السنوات القليلة الأولى من الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤)، وهكذا خسروا جميع الموارد. والكثيرون من هؤلاء الرجال مهرة في قطاعات مختلفة، لكنهم لا يستطيعون العثور على وظيفة مستقرة نسبياً لأن القطاع الخاص فقد تقريباً كل قدرة على استيعاب عمال مأجورين، وأصبح الكثير من الأعمال يعتمد على اليد العاملة من أفراد الأسرة من أجل الاستمرار. وكان المصدر الوحيد لدخل هذه المجموعة من الرجال هو الوظائف المؤقتة (نظام البطالة في وكالة غوث اللاجئين ومنظمات الإغاثة الأخرى – دورة عمل بعقد لثلاثة أشهر، وأحيانا ٢٢ يوماً فقط كل ثلاثة أشهر)، وقد ذكر معظم الرجال أنهم استفادوا مرة واحدة فقط من دورة واحدة منذ فقدان وظائفهم. وحاول بعض العمال المهرة العمل حسب الطلب كلما احتاجهم الجيران أو الأقارب، ولكنهم فقدوا حتى هذه الفرصة لعدم توفر المواد الخام. ولم تكن لديهم أية خيارات لتلبية احتياجاتهم اليومية سوى المساعدات أو القروض. وقد صرحوا بأن ديونهم تتراوح ما بين ٢٠٠٠ دولار و ٥٠٠٠ دولار، باستثناء فواتير الكهرباء والمياه غير المدفوعة منذ سنوات. وعائلات اللاجئين مدينة أكثر من العائلات الريفية (Kleibo and Mohanna، ٢٠٠٨).

والنتيجة هي أن الأجور اليومية الحقيقية للرجال انخفضت، بينما واكبت أجور النساء التضخم. وقد حدث الانخفاض في الأجور الحقيقية للرجال في كل من الضفة الغربية (-١٥٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧) وفي قطاع غزة (-١٩٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧). ومن ناحية أخرى، ازداد أجر المرأة بنسبة ١٤٪ في الضفة الغربية و٢٢٪ في قطاع غزة ما بين عامي ١٩٩٦-٢٠٠٧. وهذا يعنى أن فقدان عمالة الذكور في إسرائيل أدى إلى خسائر كبيرة في الأجور، إذ أن متوسط الأجور في إسرائيل أعلى من متوسط الأجور سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، لكنه يعود أيضاً إلى أن عمالة النساء تتركز، في الغالب، في قطاع الخدمات في الحكومة والمنظمات الدولية، ما يعني أن العديد من النساء احتفظن بوظائفهن.

وجهات البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

أخذت معدلات البطالة بين الذكور والإناث خلال سنوات أوسلو (١٩٩٦-٢٠٠٠) بالتناقص باطّراد. (انظر الجدول ٣، الشكل ٢). فقد انخفضت نسبة العاطلين عن العمل بين الذكور من ٢٠٪ في عام ١٩٩٦ إلى ١٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، في حين انخفضت نسبة العاطلات عن العمل من ١٨٪ إلى ٨٪ خلال الفترة نفسها. غير أن بدء الانتفاضة عطّل هذه الوجهة، حيث رفعت أعمال العنف والقيود الإسرائيلية معدلات البطالة بشكل كبير. فبين عشية وضحاها، ارتفع عدد العاطلين عن العمل بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ من ٩٩٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠٠: أي بنسبة ٧٠٪.

وكما فرضت إسرائيل الإغلاق وقيود شديدة على الحركة في وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتفع معدل البطالة بين الذكور إلى حد كبير (انظر الجدول ٣، الشكل ٦). ففي الضفة الغربية، ارتفعت معدلات البطالة بين الذكور من ٩٪ في عام ١٩٩٩ إلى ٢٣,٣٪ في عام ٢٠٠١. وفي قطاع غزة، ازدادت البطالة بين الذكور بشكل كبير، من ١٩٪ في عام ١٩٩٩ إلى ٣٥,٥٪ في عام ٢٠٠١. وكانت هذه الارتفاعات نتيجة لأثر إغلاق سوق العمل الإسرائيلي وانكماش القطاع الخاص بفعل القيود المفروضة على الحركة معاً.

وعلى الرغم من الارتفاع المفاجئ في البطالة بين الذكور بعد أعمال العنف والقيود الإسرائيلية في السنوات ٢٠٠٢/٢٠٠١، بدأت هذه المعدلات بالاستقرار في عام ٢٠٠٣. وبحلول عام ٢٠٠٧، كانت معدلات البطالة بين الذكور مماثلة لمستوياتها في عام ١٩٩٦. وفي المقابل، ارتفعت معدلات البطالة بالنسبة للنساء في عام ٢٠٠٠، واستمرت في الارتفاع خلال السنوات حتى عام ٢٠٠٧. وهذا يشير إلى أن المرأة تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على عمل، ويتعين عليها الآن أن تتنافس مع مجموعة كبيرة من الرجال الذين كانوا يعملون في إسرائيل من قبل.

وتكشف البيانات عند إجراء مقارنات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالنسبة للرجال والنساء، أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من ذلك بكثير وأكثر تقلباً. فقد بلغ أعلى معدل بطالة بين الذكور في الضفة الغربية ٣١٪ وفي قطاع غزة ٣٩٪ في عام ٢٠٠٢. وكذلك معدلات البطالة بين الإناث في قطاع غزة هي أيضاً أعلى وأكثر تقلباً منها في الضفة الغربية. فقد ارتفعت معدلات البطالة بين النساء في قطاع غزة من ١٦,٩٪ في عام ١٩٩٩ إلى ٣٤,٨٪ في عام ٢٠٠٦ مقارنة بـنسبة ٩,٥٪ في الضفة الغربية.

وبالنسبة للنساء، كان أعلى معدل بطالة بين من أكملن ١٣ سنة أو أكثر من التعليم: فقد عزز تأثير القيود الإسرائيلية التي فرضت في ٢٠٠١/٢٠٠٠ هذه الوجهة، وصعّب أكثر فرص حصولهن على عمل. ويعود ذلك نتيجة لانكماش الاقتصاد الفلسطيني والقيود الإسرائيلية المتواصلة. وكما بينا أعلاه، تبقى المتزوجات اللواتي اعتدن على الانسحاب من سوق العمل في عملهن لفترة أطول، ما يعني قلة توفر فرص العمل للشابات بشكل عام، وللحاصلات على درجة عالية من التعليم بشكل خاص. وهكذا، وعلى الرغم من أن التعليم هو شرط مسبق هام للعمالة النسائية في مجال العمل الرسمي، إلاّ أنه من الصعب على الشابات المتعلمات تعليماً عالياً دخول سوق العمل.

ونتيجة أخرى هامة هي أن الشباب هم الأكثر تضرراً من البطالة. فمعدلات البطالة الأعلى هي بين الفئتين العمريتين ١٥-٢٤ و٢٥-٣٤. وهذا ينطبق خصوصاً بعد عام ٢٠٠٠ وهو نقطتنا الهيكلية (سنتنا المرجعية). وفي الوقت نفسه، استقرت معدلات بطالة الرجال في حين استمرت في الارتفاع لدى النساء.

الجدول (٣): معدلات البطالة للرجال والنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة

	قطاع غزة			الضفة الغربية		
	إجمالي	**نساء**	**رجال**	**إجمالي**	**نساء**	**رجال**
١٩٩٧	٢٦,٨	٢٩,٩	٢٦,٥	١٧,٣	١٧,٦	١٧,٢
١٩٩٨	٢١,١	٢٤,٤	٢٠,٨	١١,٥	١٧,٨	٢٢
١٩٩٩	١٦,٩	١٩,٣	١٦,٩	٩,٥	١١,١	٩,٢
٢٠٠٠	١٨,٧	١٨,٥	١٩	١٢,١	٩,٩	١٢,٨
٢٠٠١	٣٤,٢	٢٤,٢	٣٥,٣	٢١,٥	١٠,٩	٢٣,٣
٢٠٠٢	٣٨,١	٢٨,٤	٣٩,١	٢٨,٢	١٤	٣٠,٩
٢٠٠٣	٢٩,٢	٢٦,٨	٢٩,٦	٢٣,٨	١٥,٨	٢٥,٥
٢٠٠٤	٣٥,٤	٣١,٦	٣٥,٩	٢٢,٩	١٦,٦	٢٤,٣
٢٠٠٥	٣٠,٣	٣٥,٢	٢٩,٦	٢٠,٣	١٨,٣	٢٠,٨
٢٠٠٦	٣٤,٨	٣٢,٣	٣٥,١	١٨,٦	١٧,٦	١٨,٩
٢٠٠٧	٢٩,٧	٢٧,٧	٢٩,٧	١٧,٧	١٥,٥	١٨,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة)

تختلف أسباب وجود كل من الرجال والنساء خارج سوق العمل اختلافا كبيرا. فمع مرور الوقت، يصبح تأثير القيود الإسرائيلية أيضاً واضحاً في تجربة من هم خارج سوق العمل. فبالنسبة للرجال، السبب الغالب للبقاء خارج قوة العمل هو الدراسة، بينما بالنسبة للنساء، السبب هو إدارة أمور البيت.

وجهات تتعلق بالأفراد خارج القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

في عام ٢٠٠٧، لم يشارك ما يقرب من ٦٠٪ من الفلسطينيين ممن هم في سن العمل في أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي بأجر أو بدون أجر، كما لم يبحثوا عن عمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧). وهذه النسبة أعلى بكثير مما في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (حوالي ٣٠٪)، وتتجاوز ما في بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

ارتفعت نسبة الرجال خارج قوة العمل مع مرور الوقت، لا سيما بعد فترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وينطبق ذلك خاصة على الرجال في قطاع غزة. أما بالنسبة للنساء، فإن انخفاض المشاركة في القوى العاملة يعني ارتفاع معدل عدم مشاركتهن إطلاقا. ويرتبط ارتفاع نسبة النساء خارج القوى العاملة في قطاع غزة بالوضع المزري للاقتصاد هناك. فقد تضررت بشدة كافة القطاعات الاقتصادية، وأخذت النساء بالحدّ من عملهن في القطاع غير الرسمي الذي أصبحت إمكانية التنبؤ بالفرص المتاحة فيه أقل. ومن ناحية أخرى، وسّعت المرأة نشاطها في البحث عن المساعدة من أي مكان ممكن. (انظر الشكلين ٧ و ٨).

ومن المحتمل أن يكون لخراب الاقتصاد في قطاع غزة تداعيات خطيرة على هيكل سوق العمل. ولا تسمح بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء تحليل واضح لأثر العامل المُحبَط، لكن بوسع المرء أن يتوقع له تأثيراً كبيراً جدا. فقد كشف العمل الميداني عن وجود مشاعر يأس ولامبالاة لدى الرجال، وعن اتكال العائلات على المساعدات للبقاء على قيد الحياة. ومن شأن ذلك أن يخلق مشاكل طويلة الأمد ترتبط بقلة استخدام قوة العمل، تشمل خسارة الإنتاجية وعدم الاستفادة من رأسمال المواهب والمهارات، وتداعيات اجتماعية خطرة أخرى.

تختلف أسباب وجود كل من الرجال والنساء خارج سوق العمل اختلافا كبيرا. فمع مرور الوقت، يصبح تأثير القيود الإسرائيلية أيضاً واضحاً في تجربة من هم خارج سوق العمل. فبالنسبة للرجال، السبب الغالب للبقاء خارج قوة العمل هو الدراسة، بينما بالنسبة للنساء، السبب هو إدارة أمور البيت. لكن من المثير للاهتمام أن عدد الرجال والنساء خارج سوق العمل بغرض التعليم آخذ في التزايد، في حين أن بقاء المرأة خارج سوق العمل لإدارة المنزل آخذ في الانخفاض. ويشير ذلك إلى أن كلاً من الرجال والنساء يحاول تحسين قدرته على التنافس في سوق العمل من خلال السعي إلى تحصيل مزيد من التعليم. وكما هو موضح في الأقسام السابقة، ذلك انعكاس للحالة الأليمة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني ككل.

القضايا والجهات الفاعلة والفرص

نظرة عامة على البيئة القانونية والمشاركة في قوة العمل

يخضع سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة لعدد من القوانين والمؤسسات التي تعمل على تنظيمه وتيسير عمله. من حيث التشريع، يوفر قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لعام ٢٠٠٠، الذي بدأ سريانه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الإطار القانوني. وقد أدى هذا القانون إلى توحيد تشريعات العمل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقبل ذلك، كان قانون العمل الأردني لعام ١٩٦٥ ساري المفعول في الضفة الغربية، بينما كان قانون العمل المصري لعام ١٩٦٤ مطبقاً في قطاع غزة.

كانت التشريعات المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ٢٠٠٠ غير ملائمة للعمال إلى حد كبير. من هنا، حاول قانون عام ٢٠٠٠ جعل التشريعات العمالية متماشية مع المعايير الدولية (لا سيما منظمة العمل الدولية) ومع تلك الموجودة في الدول المجاورة. ومنذ المصادقة على هذا القانون، كان من الصعب تقييم تأثيره على نزوع العمال إلى العمل أو نزوع أصحاب العمل إلى توفير فرص العمل، إذ تزامن سريانه مع بدء الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

غير أن قانون العمل الفلسطيني يمثل، من وجهة نظر حقوق العمال، تقدماً على القانونين السابقين، الأردني والمصري؛ إذ يطلب من أصحاب العمل تأمين العاملين لديهم ضد حوادث العمل مع شركة تأمين مرخص لها بالعمل محلياً، ويوفر للعمال الحق في الحصول على إجازة مرضية لتلقي العلاج الطبي نتيجة لحادث عمل لمدة أقصاها ١٨٠ يوماً يتقاضى العامل خلالها ٧٥٪ من الأجر. ولا تعتبر هذه الفترة جزءاً من الإجازة السنوية المدفوعة الأجر. وينص القانون على فترة إجازة سنوية مدتها ١٤ يوماً، تزيد إلى ٢١ يوماً بعد خمس سنوات من العمل.

يحظر قانون العمل الفلسطيني تشغيل الأطفال دون سن ١٥ عاما. على الرغم من ذلك، وجد مسح، أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٤، أن ٣,١٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ كانوا يعملون، ثلثاهم كأفراد مساهمين في الأسرة، وتبين أن ٧١٪ منهم كان يعمل بسبب الحاجة الاقتصادية. غير أن ٩٥,٤٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٧ كانوا ملتحقين بالمدرسة (الجهاز المركزي للإحصاء، تموز/يوليو ٢٠٠٤). وتوظيف من تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً في أعمال خطرة وضارة أو في وظائف ليلية أو خلال العطل أو في عطلة نهاية الأسبوع أو في العمل ساعات إضافية مخالف للقانون. ويمكن لمن هم دون سن ١٨ العمل لعدد ساعات يقل بساعة واحدة عن عدد ساعات عمل الكبار في اليوم الواحد، ولهم الحق في عطلة سنوية مدفوعة الأجر مدتها ثلاثة أسابيع، ويحق لهم الحصول على فحص طبي مجاني خلال وبعد استكمالهم العمل (Hilal et al, ٢٠٠٨).

ويقضي قانون العمل بحقوق متساوية للمرأة، بالإضافة إلى بعض الحقوق المحددة. وتشمل الحقوق المحددة: الحق في الحماية من العمالة الخطرة والشاقة (كما تحددها وزارة العمل)، والحق في الحماية من العمل ساعات إضافية خلال فترة الحمل وخلال الأشهر الستة الأولى بعد الولادة، والحق في إجازة أمومة مدفوعة بالكامل مدتها عشرة أسابيع (منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة). ويحق للأمهات أيضاً ساعة عمل في اليوم مدفوعة الأجر بالكامل لإطعام أطفالهن الرضع لمدة عام واحد، كما يحق لهن أيضاً أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة عام لرعاية طفل أو لمرافقة الزوج. ويحدد القانون أيضاً نوع الوظائف التي يمكن أن تقوم بها المرأة في الليل، مثل العمل في المستشفيات

والمطاعم والمسارح والمقاهي ودور السينما وقاعات الموسيقى، وما إلى ذلك. والجدير بالذكر، أن قانون الصحة العامة (رقم ٢٠، ٢٠٠٤) يعطي الأولوية للأمهات والأطفال في توفير الرعاية الصحية، معتبراً ذلك جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية للتنمية. وينبغي توفير عناية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل والولادة، ورعاية الأطفال في مرحلة مبكرة، ولنمو الطفل.

وينطبق قانون العمل على العمل النظامي وغير النظامي، بما في ذلك جميع أنواع العمل، بغض النظر عن حجم ونوع المؤسسة، وعدد من تستخدمهم، وعما إذا كانت مسجلة أم لا. وكل ما هو مطلوب من العامل أو الموظف ليطال حقوقه هو تقديم دليل ملموس على عمالته. ولا يقتضى أن يكون الدليل، بالضرورة، عقداً مكتوباً، بل يمكن أن يكون على شكل قسيمة أجر، أو شهادة عمال آخرين، أو إقرار شفوي من رب العمل، وما إلى ذلك.

محدوديات قانون العمل والوكالات المنفذة

لا يطبق معظم المنشآت الصغيرة القانون لعدة أسباب. فبمعزل عن احتمال عدم اطلاعها على القانون ومعرفتها به، يوظف معظمها أقارب وأصدقاء وجيران. لكن السبب الأكثر أهمية لعدم الامتثال لقانون العمل هو عدم وجود محاكم خاصة تتعامل مع النزاعات العمالية، ما يجعل أي دعوى قضائية عملية طويلة ومكلفة ومنهكة. ويؤدي ذلك بالعمال والموظفين إلى اللجوء إلى تسوية قضاياهم خارج المحاكم، وقبول أقل مما يكفله القانون لهم بكثير (Hilal et al, ٢٠٠٨).

لا يشمل قانون العمل، في شكله الحالي، قطاعات كبيرة من القوى العاملة الفلسطينية، بما في ذلك العاملون لحسابهم الخاص، والعمال الموسميون، والعمال الذين يعملون في أشغال العائلة بلا أجر، والعمال المنزليون، ومن يشاركون في الرعاية المنزلية والعمل الإنتاجي في المنزل بلا أجر. ومن الواضح أن القانون لا يراعي النوع الاجتماعي، فهو لا يوفر حماية للمرأة التي تعمل في هذه المجالات. والسبب في أن حقوق المرأة غير محددة بالكامل وغير مبينة بالتفصيل في القانون هو أن الغالبية العظمى من النساء غير منظمة نقابياً، وأن الحركة النسائية الفلسطينية ليست موحدة ومنظمة تنظيماً جيداً للدفاع عن حقوق المرأة العاملة. وعلى الرغم من أن قانون العمل واضح في البند الذي ينص على المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء، إلاّ أنه لا يحدد العقوبات المفروضة على أرباب العمل الذين ينتهكون هذه المادة من القانون (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤).

ومن وجهة نظر أرباب العمل، فإن قانون العمل غامض في عدد من النقاط. وقد أشار كثيرون من أرباب العمل إلى أن القانون سيكون أكثر فعالية لو رافقه عدد من التوضيحات، بما في ذلك ما يلي: ١) إضافة أحكام خاصة تشمل العمل بدوام جزئي، إذ لا يتعامل القانون مع هذا النوع من العمل. ٢) توفير حماية أفضل لحقوق وواجبات أرباب العمل والعمال في حالة العقود قصيرة الأجل. ٣) توضيح المادة التي تسمح لأرباب العمل بتسريح العمال «لأسباب فنية»، إذ لا يوضح القانون ما هي هذه الأسباب. ٤) تشكيل لجنة للتعامل مع التسريحات، مثل تلك الموجودة في الدول المجاورة. ٥) توضيح الأحكام التي تتعلق بمسألة ترك العمال لوظائفهم قبل نهاية فترة الإشعار. ٦) توسيع اللوائح التنظيمية المتعلقة بالصحة والسلامة، التي يتم التعامل بها حالياً بطريقة محدودة للغاية. ٧) تنشيط اللجان المنصوص عليها في القانون والتي تشجع أرباب العمل والحكومة والنقابات على العمل معاً لحل قضايا من مثل الأجور وظروف العمل (Al-Botmeh, ٢٠٠٧).

أما من حيث تكلفة تنفيذ قانون العمل، فقد أشار أرباب العمل في القطاع الخاص إلى أن تكاليف الإنتاج لديهم زادت بنسبة ٦-١٢٪ نتيجة ذلك. وقد شكل ذلك ارتفاعاً كبيراً في التكاليف، تزامن مع قفزات أخرى في التكاليف نتيجة للقيود الإسرائيلية على الحركة، بما في ذلك تكاليف المعاملات. وأكبر مساهم في ارتفاع التكاليف، وفقا لأرباب العمل، هو إجازة الأمومة للمرأة. وكانت هناك دعوات بين العمال وأرباب العمل تدعو إلى وجوب تقاسم أرباب العمل والحكومة هذه التكاليف، وذلك حتى لا يضطر أصحاب العمل إلى التمييز ضد المرأة وحرمانها من فرص العمل (Al-Botmeh, ٢٠٠٧). وكما ذكرنا سابقاً، لا توجد محاكم متخصصة بحل النزاعات العمالية. ونتيجة لذلك، ووفقاً للنقابيين، هناك آلاف النزاعات العمالية التي لم تتم تسويتها، والتي تعرقل النظام القضائي في انتظار قرار بشأنها. وقد أضعف ذلك الثقة بالمحاكم، ذلك أن افتقارها إلى الفعالية في اتخاذ القرارات بشأن حالات نزاع العمل شجع أرباب العمل عملياً على انتهاك القوانين والإجراءات التي تحمي حقوق العمال.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يوفر قانون العمل الفلسطيني، ولا توفر لوائحه الداخلية أية حماية للنساء والرجال الذين يعملون لحسابهم الخاص ويؤدون أعمالاً غير مدفوعة الأجر في الأسرة. فليست هناك لوائح تتعلق بالعمل الذي تقوم به النساء في الزراعة، أو كعاملات منزليات مدفوعات الأجر، أو عاملات في الإنتاج المنزلي، أو عاملات في مجال الخدمات (بشكل رئيسي النساء اللواتي يوفرن حضانة منزلية، واللواتي ينتجن أغذية للبيع، أو من يعملن من المنزل – خياطة وتطريز وما إلى ذلك)، كما أن القانون لا يعالج الأنشطة العائلية الاقتصادية (Hilal et al, ٢٠٠٨).

وهناك حاجة ملحة لأن تعزز نقابات العمال تنظيمها الذاتي المستقل الديمقراطي، وتجتذب عضوية نشطة تمثل نسبة أكبر بكثير من العمال بشكل عام ومن العاملات بشكل خاص. ولا توجد سجلات رسمية للأعضاء الفعليين في نقابات العمال؛ والتقديرات المتوفرة هي من زعماء النقابات الذين لديهم مصلحة واضحة في تضخيم حجم نقاباتهم. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة المصنفين في القوى العاملة على أنهم منظمون نقابياً ١٩,٤٪ (Al-Botmeh and Odwan, ٢٠٠٦). ويتيح القانون للنقابات العمالية الدخول في مفاوضات جماعية، لكنها بحاجة إلى تطوير القدرة على الانخراط في حوار وتشاور اجتماعي لضمان حماية حقوق العمال وتعزيزها بشكل أفضل.

في الختام، ونظراً لهيمنة الاحتلال الإسرائيلي الشاملة على جميع جوانب الحياة في الأرض المحتلة، يمكن القول إن البيئة القانونية للعمل فيها تعاني عدداً من المشاكل المتعلقة بالقوانين كما هي مكتوبة، وبتنفيذها. وقد حاول قانون العمل الفلسطيني معالجة أوجه القصور التي كانت موجودة في القوانين السابقة، لكنه قاصر من حيث الشمولية والوضوح. كما أنه دفع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة لأرباب العمل في وقت كانت الشركات تعاني فيه بقسوة نتيجة للقيود الإسرائيلية. وقد كان لذلك، وفقاً لأرباب العمل، تداعيات أدّت إلى إقصاء النساء، لأنهن، وفقاً لأرباب العمل، مكلفات، خصوصاً في المؤسسات الصغيرة. وهناك أيضاً مسائل تتعلق بالأجهزة المنفذة، بما في ذلك وزارة العمل الفلسطينية ولجانها المختلفة، وكذلك افتقار الحركة النقابية الفلسطينية إلى الفعالية. وكل هذه العيوب يعمل على عرقلة سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك السوق الذي يزداد تعقيداً بسبب القيود الإسرائيلية على الحركة والتنقل.

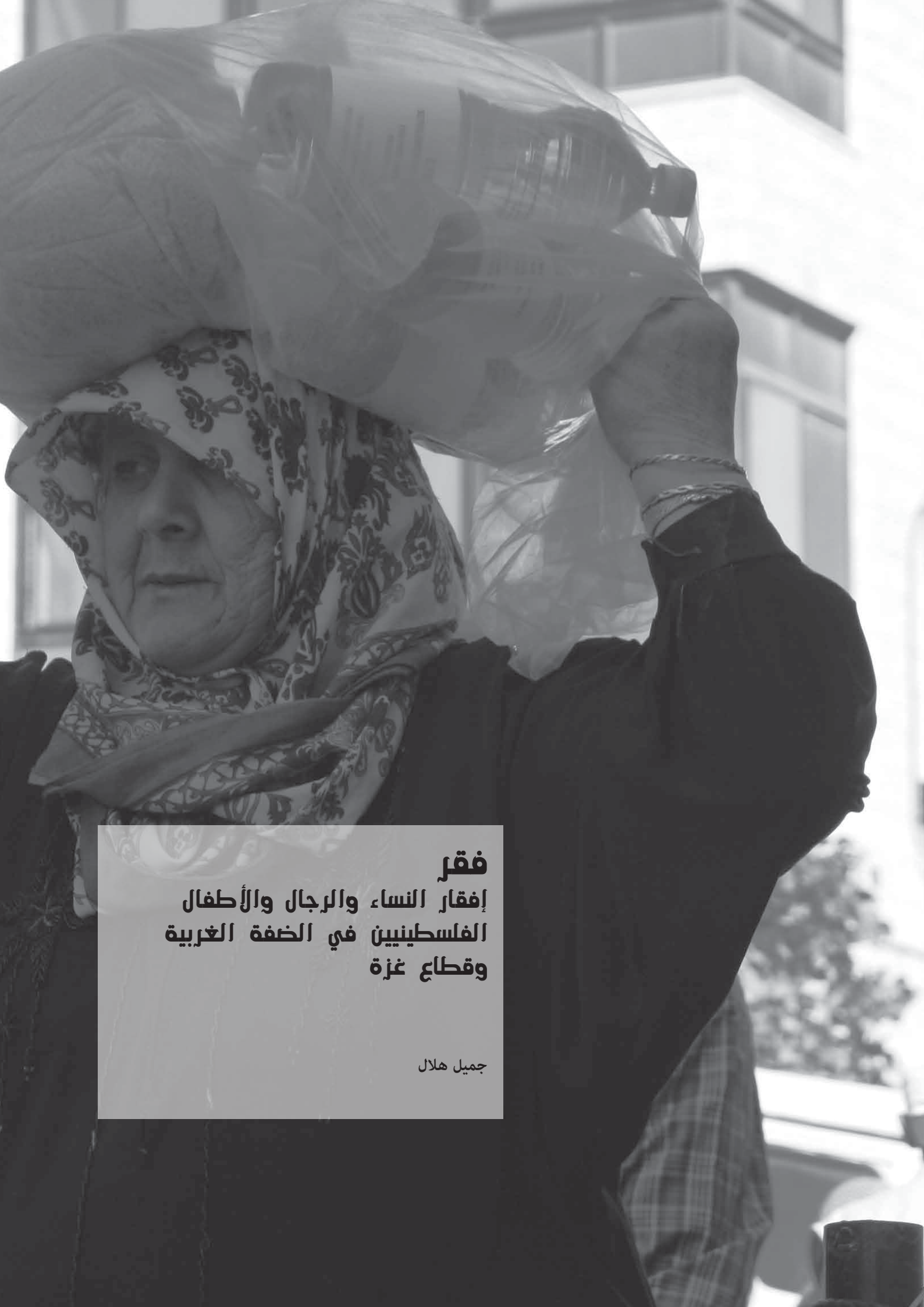

فقر
إفقار النساء والرجال والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

جميل هلال

فقر
إفقار النساء والرجال والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

جميل هلال

تتناول هذه الورقة الفقر باعتباره مظهراً لعمليات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تولد أشكالا مختلفة من اللامساواة، بما في ذلك اللامساواة بين الجنسين وبين الأجيال. وينحصر تركيز هذه الورقة على الفقر بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الاستمرار في إدراك أن هناك حاجة إلى رسم خريطة الفقر وتحليله في المجتمعات الفلسطينية الأخرى، أي داخل الخط الأخضر وفي مناطق الشتات. ولا تشمل خريطة الفقر الفلسطينية المستعمرين الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين تجاوز عددهم، بحلول نهاية العام ٢٠٠٨، نصف مليون نسمة.١ وسنستكشف هنا أسباب الارتفاع الحاد في حالات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة في العقد الأخير.

أولا، رسم خريطة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

نشر أول مسح شامل للفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٩٨,[٢] واعتمد، بشكل أساسي، على تحليل لمسح لاستهلاك ونفقات الأسر المعيشية.[٣] ونشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريراً وطنياً عن الفقر في العام ٢٠٠٦ مستخدماً المنهجية ذاتها، كما أصدر كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا وغيرهم تقارير أخرى عن الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتكشف مقارنة البيانات عن الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل وبعد الانتفاضة الثانية في العقد الماضي، عن الملامح التالية:

كانت هناك زيادة كبيرة في حالات الإفقار

في العام ١٩٩٨، شكل الفقراء (أي من يعيشون دون خط الفقر الوطني) خمس (٢٠٪) مجموع الأسر المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة،٤ في حين شكلوا ٣٠,٥٪من إجمالي الأسر المعيشية في العام ٢٠٠٦,٥ وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية، كان هناك انخفاض نسبي في حالات الفقر، توافق مع انخفاض معدلات البطالة بسبب التخفيف النسبي لعمليات الإغلاق الإسرائيلية، والاستجابة لفرص العمل الجديدة التي تولدت في سوق العمل الفلسطيني، وخصوصاً في القطاع الحكومي، وبدرجة أقل في القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية. ورافقت ذلك زيادة ملموسة في متوسط الأجر اليومي في ذلك الوقت.٦ وقوبل اندلاع الانتفاضة الثانية، بعد فشل مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في تموز/يوليو ٢٠٠٠، بإجراءات إسرائيلية قمعية شرسة، شملت التضييق على العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة داخل الخط الأخضر، وفرض حظر التجول والإغلاقات، وإقامة المئات من نقاط التفتيش العسكرية بهدف تقييد حركة الناس والبضائع، وبناء جدار الفصل العنصري. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع من ١١,٨٪ في العام ١٩٩٩ إلى ٣١,٣٪ في العام ٢٠٠٢ و٢٢,٢٪ (١٥,٩٪ في الضفة الغربية و٣٦,٠٪في قطاع غزة) في الربع الثاني من العام ٢٠٠٩.

وقد اتسعت فجوتا الفقر والبطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الحصار المفروض على هذا الأخير. فوصل معدل البطالة في قطاع غزة، في الربع الرابع من العام ٢٠٠٨، إلى أعلى المعدلات في العالم، أي أكثر من ضعف المعدل في الضفة الغربية (٤٤,٨٪ في قطاع غزة و١٩,٨٪ في الضفة الغربية).٧ وخلص تقرير للأمم المتحدة، في العام ٢٠٠٢، إلى أن ما أدى إلى تجنب انهيار اقتصادي تام في الضفة والقطاع كان فقط استمرار الجهات المانحة الدولية في دعم الميزانية، والإفراج عن بعض عائدات السلطة الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل، إضافة إلى المساعدات الإنسانية.٨ وقد توصلت الأونكتاد، في صيف العام ٢٠٠٩، إلى استنتاج مماثل، هو أن المساعدات الخارجية نجحت في منع الاقتصاد الفلسطيني

١ قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد سكان المستوطنات اليهودية الإسرائيلية سيكون ٥٠٠,٦٧٠ في نهاية العام ٢٠٠٨ (انظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Economic & Social Monitor. Volume 17, September 2009).

٢ ينطبق تعريف الفقر، الذي وضعته اللجنة الوطنية الفلسطينية للقضاءعلى الفقر، واعتمدته السلطة الفلسطينية رسمياً، على الفقر المطلق والفقر النسبي. وقد استند إلى ميزانية للاحتياجات الأساسية لأسرة معيشية مكونة من ٦ أفراد (٢ من الراشدين و٤ أطفال). ووضع خطان حديان للفقر وفقا لأنماط الإنفاق الفعلي للأسر الفلسطينية. وسمي هذان الخطان، خط «الفقر المطلق» وخط «الفقر النسبي». واستند الأول إلى ميزانية المأكل والملبس والسكن (الاحتياجات الأساسية المطلقة)، في حين أضيفت إلى الخط الثاني احتياجات أخرى، تضمنت التعليم والرعاية الصحية والمواصلات (إلى العمل) والعناية الشخصية واللوازم المنزلية. وقد تم تعديل هذين الخطين ليعكسا الاحتياجات المختلفة للأسر على أساس استهلاكها (أي حجم الأسرة المعيشية وعدد الأطفال). اللجنة الوطنية للقضاء على الفقر، التقرير الفلسطيني عن الفقر ١٩٩٨. رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، ١٩٩٨.

٣ للاطلاع على قراءة لبيانات تقرير الفقر لعام ١٩٨٨. انظر: جميل هلال، «The making of poverty in Palestine» في

Maria Petmesidou & Christos Papatheodorou, Poverty & Social Deprivation in the Mediterranean, Zed Books in association with CROP, and International Social Science Council; London & New York, 2006.

٤ في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، بلغ متوسط الفقر المدقع نحو ١٤٪، وفي عام ١٩٩٨ بلغ ١٢,٥٪.

5 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Poverty in the Palestinian Territory, 2006: Main Finding Report. August, 2007. (p.16).

٦ زاد متوسط الأجر اليومي من ٥٤,٣ شيقل إسرائيلي جديد في العام ١٩٩٦ إلى ٦٨,٥ شيقل إسرائيلي جديد في العام ١٩٩٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS).

٧ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS); Economic & Social Monitor. Volume 15, September 2009 (table 12) , and Volume 17, September (table 11)

٨ (تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٢)، الأمم المتحدة، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة UNSCO.

في الصفحة السابقة: امرأة فلسطينية تحمل حاجياتها فوق رأسها. تصوير رُلى حلواني

من الانهيار التام.٩ وقد شكلت المساعدات الخارجية، في العام ٢٠٠٨، ثلث الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي كان فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة أقل بنسبة ٣٠٪ عما كان عليه في العام ١٩٩٩.١٠

١. اللامساواة ترتفع أيضاً

تؤكد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن التفاوت بين الأغنى والأفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة آخذ في الاتساع. ففي العام ٢٠٠٧، استهلك أفقر ١٠٪ من السكان في الضفة والقطاع ٣,٤٪ من إجمالي الاستهلاك الشهري للأسر المعيشية، مقارنة مع ٤,٤٪ في العام ٢٠٠٦. كما استهلك أغنى ١٠٪ من الأسر المعيشية ٢٦,٦٪ من إجمالي الاستهلاك الشهري في العام ٢٠٠٧، مقارنة مع ٢٠,٧٪ في العام ٢٠٠٦. وقد ازدادت النسبة في الضفة الغربية من ٢١,٦٪، في العام ٢٠٠٦، إلى ٢٥,٨٪، في العام ٢٠٠٧، وقفزت في قطاع غزة من ١٧,٢٪، في العام ٢٠٠٦، إلى ٣١,٨٪، في العام ٢٠٠٧. وبعبارة أخرى، استهلك أغنى ١٠٪ من الأسر المعيشية في الضفة والقطاع، في العام ٢٠٠٧، ثمانية أضعاف ما استهلكه أفقر ١٠٪ من الأسر.١١

٢. توزع الإفقار على المناطق

هناك توزيع غير متساو وبارز للفقر على المناطق، يتمثل في التالي:

معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى بكثير من معدلاته في الضفة الغربية. ويتوزع الفقر بشكل غير متساو على المنطقتين: يتفاوت انتشار الفقر تبعاً للمنطقة والمحلة تفاوتاً كبيراً. ويتسع نطاق الفقر بشكل أكبر في قطاع غزة مما في الضفة الغربية. ففي العام ٢٠٠٦، كانت نسبته في الضفة الغربية ٢٤٪ مقارنة بـ٥٠,٧٪ في قطاع غزة، وبلغت نسبة الفقر المدقع في الضفة الغربية ١٣٪ مقارنة مع ٣٤,٨٪ في قطاع غزة.١٢ وتعود عوامل هذا التفاوت الواسع إلى غياب التكامل الاقتصادي والجغرافي بين المنطقتين، وضعف اقتصاد قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية،١٣ وارتفاع نسبة اللاجئين، والكثافة السكانية الشديدة في القطاع، إضافة إلى الحصار الوحشي الذي تفرضه عليه إسرائيل بتواطؤ من مراكز دولية وإقليمية.

وهناك أيضا تفاوت لمدى الفقر على مستوى المناطق الفرعية في المنطقتين: ففي العام ١٩٨٨، ازداد فقر الأفراد لدى الانتقال من المناطق المركزية (القدس١٤ ورام الله) إلى شمال وجنوب الضفة الغربية.١٥ وازداد في قطاع غزة لدى الانتقال من الشمال إلى الجنوب.١٦ وفي العام ٢٠٠٥، كان هناك تفاوت واسع النطاق لمعدلات الفقر (مقاساً بالاستهلاك الفعلي للأسرة المعيشية) بين المناطق الفرعية في الضفة الغربية؛ فقد بلغ معدله في شمال الضفة الغربية ٢٢,٥٪ مقارنة بـ ٣٤,٩٪ في جنوبها، و١١٪ في وسطها.١٧ كما كان هناك أيضاً تباين كبير في معدلات الفقر داخل كل محافظة.١٨

وفي العام ٢٠٠٧، انخفض معدل الفقر في الضفة الغربية بنسبة ١٣,٢٪، في حين ارتفعت نسبته بـ ٨,١٪ في قطاع غزة. وتدل هذه الزيادة في فجوة الفقر بين الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩,١٪ في الضفة الغربية و٥١,٨٪ في قطاع غزة) على الاستقطاب الجغرافي- السياسي والاقتصادي الآخذ في الاتساع بين المنطقتين. ولا يقتصر الأمر على أن عدد الأسر المعيشية الفقيرة في غزة أكبر منه في الضفة الغربية، بل يتعداه إلى أن الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الفقراء في الضفة الغربية.١٩

٣. رسم ملامح فئات الناس الفقراء وليس «الفقراء»

ليس الفقراء مجموعة متجانسة. فهياكل السلطة على مستوى الأسرة والحي والمجتمع، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، تولّد الإفقار وتبقي عليه. وهذه هي الهياكل ذاتها التي تولد اللامساواة في الثروة (الدخل والممتلكات) وتبقي عليها.٢٠ وما يولد الفقر أيضاً هو مدى قدرة الناس على الحصول على الوظائف، وقدرتهم على نيل استحقاقاتهم من الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والإسكان والبيئة الصحية والمياه الجارية والكهرباء والخ)، وكذلك مدى الفرص المتاحة لهم للمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية. وينبغي هنا التذكير بعوامل الاستيطان الاستعماري العسكري، والسلب والتطهير العرقي لتفسير منشأ عمليات الإفقار المستمرة، التي تتمثل بالسيطرة على الموارد الطبيعية، ومصادرة الأراضي، وفرض العقوبات الجماعية، وهدم المنازل، والسجن، والقتل، والتشويه، وتقييد الحركة، والسيطرة على الحدود، وتجزئة

United Nations, Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO). (October 2002). The Impact of Closure and Other Mobility Restrictions on Palestinian Productive Activities. 1 January 2002 - 30 June 2002 (pp. 5-10).

9 United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 14-15 September 2009, "Report on UNCTAD assistance to the Palestinian People: Development in the Economy of the Occupied Palestinian Territory". Geneva, 7 August, 2009.

10 The World Bank, Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, September 22nd 2008.

في عام ٢٠٠٨، بلغت المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية ١٧٦٣,١ مليون دولار مقارنة بـ ٤٩٧ مليون دولار في عام ١٩٩٩. انظر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

Studies on Social Capital in the Palestinian Territories, 2009 (table 2).

١١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، The parameters of poverty in the Palestinian territories, ٢٠٠٧؛ بيان صحفى صدر بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر (٢٠٠٨/١٠/١٢)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، رام الله، تشرين أول/اكتوبر، ٢٠٠٨.

١٢ المرجع نفسه، ص. ٢١.

١٣ المرجع نفسه، ص. ١٦.

١٤ وفقاً للأرقام الإسرائيلية، كان ٣٥٪ من الأسر المعيشية في القدس في العام ٢٠٠٧ تحت خط الفقر، ٢٣٪ منها من الأسر اليهودية مقابل ٦٧٪ من الأسر العربية (انظر: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية؛ (pdf.٢٠٠٩_http://www.jiis.org/.upload/news/jer_day

١٥ كان معدل انتشار الفقر في محافظة القدس ٣,١٪ في العام ١٩٩٨ (بلغ الفقر المدقع ٢,٣٪). ويعود انخفاض معدل الفقر النسبي في القدس الشرقية إلى أن إسرائيل ضمت معظم هذه المحافظة إليها في العام ١٩٦٧. كما أن نسبة عالية من الأسر تستطيع العمل داخل إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية. وتنضوي هذه العائلات تحت الولاية الإسرائيلية، وهي بالتالي تحصل على خدمات الرعاية الاجتماعية التي لا يوجد ما يضاهيها في المناطق الفلسطينية. ومع ذلك، ووفقاً للمقاييس الإسرائيلية، فإن معدل انتشار الفقر لدى فلسطينيي القدس أعلى من معدله لدى اليهود الإسرائيليين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)،

16 .Poverty in Palestinian Areas. Ramallah, February, 2000

١٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، Poverty in the Palestinian Territory, ٢٠٠٦، مرجع سابق، (الجدول ٣).

18 انظر البنك الدولي؛ World Bank. Poverty in the West Bank and Gaza. (Washington: World Bank (February 2001

١٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS)The parameters of poverty in the Palestinian territories, ٢٠٠٧؛ تشرين أول/اكتوبر ٢٠٠٨، مرجع سابق.

٢٠ تبين البيانات لعام ١٩٩٨ أن فرص الحصول على الأرض يقلل من احتمالات الفقر. ففي ١٩٩٨، كانت نحو ١٦٪ من الأسر المعيشية التي لديها فرص الحصول على الأرض فقيرة، مقابل ٢٢٪ من الأسر المعيشية التي لا تملك مثل هذه الفرص. وعلاوة على ذلك، فإن الأسر الفقيرة التي تفتقر إلى فرص الحصول على الأرض في حالة أسوأ من الأسر الفقيرة التي لديها مثل هذه الفرص (PCBS, February ٢٠٠٠؛ ٢٢).

المناطق، وبمختلف وسائل القمع والقهر. وينبغي أن ترد هذه كخلفية لأي خطاب له معنى يتناول الفقر والحرمان. لكن ذلك لا يبطل الحاجة إلى الرجوع إلى ديناميات المجتمع الفلسطيني المتعلقة بالطبقة والنوع الاجتماعي والمجتمع المحلي، التي تجعل فئات معينة أكثر عرضة للفقر من غيرها. وفي ما يلي مجموعات السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تظهر البيانات أنها أكثر تعرضاً للفقر:

ا. معدل الفقر أعلى في الأسر المعيشية الكبيرة

في العام ١٩٩٨، سجل أعلى معدل للفقر في الأسر المعيشية الأكبر التي تتكون من عشرة أفراد أو أكثر.[٢١] وإذا استثنيت الأسر التي ليس لديها أطفال (حوالي ١٥٪ من مجموع الأسر)، يزيد عندئذ الفقر بشكل ثابت كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة.[٢٢] وفي العام ٢٠٠٦، كانت الصورة هي ذاتها. فقد زاد الفقر بزيادة حجم الأسرة المعيشية؛ إذ ارتفع من ١٣,١٪ في الأسر المكونة من فرد واحد إلى١٥,٧٪ في الأسر المكونة من فردين إلى ثلاثة أفراد، ليصل إلى ٥٧,٨٪ في الأسر المكونة من عشرة أفراد أو أكثر. ويعود ذلك لسببين اثنين: أولاً، تميل غالبية المساعدات المؤسسية إلى استبعاد الأسر التي لديها ذكور في سن العمل قادرون جسدياً عليه، حتى لو كانوا عاطلين عن العمل. ثانياً، لا تأخذ غالبية المساعدة المقدمة للعاطلين عن العمل في حالات الطوارئ عدد المُعالين في الاعتبار.

ب. معدل الفقر في الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أعلى من معدله في الأسر المعيشية الأخرى

في العام ١٩٨٨، كان معدل الفقر في الأسر التي ترأسها نساء ٢٥,٦٪ مقارنة بـ ١٩,٨٪ في الأسر التي يرأسها رجال، وكان معدل الفقر المدقع في الأسر التي ترأسها نساء ١٦,٨٪ مقارنة بـ١٢,١٪ في الأسر التي يرأسها رجال. أما في العام ٢٠٠٦، فكان معدل الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء ٣٥,٦٪ مقارنة بـ٣٠,٣٪ بين الأسر التي يرأسها رجال. وقدر الفقر المدقع في الأسر التي ترأسها نساء بنسبة ٢٣٪ مقارنة بـ١٨,٢٪ في الأسر التي يرأسها رجال.[٢٣] ومن الجدير بالذكر، أن نسبة الأسر التي ترأسها نساء في مخيمات اللاجئين أعلى مما في القرى، كما أنها في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة.[٢٤]

وفي العام ٢٠٠٩، ظلت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة أدنى مما كانت عليه قبل بدء الانتفاضة الثانية، بينما زادت نسبة مشاركة المرأة، إذ أخذت أعداد أكبر من النساء تبحث عن وظائف في سوق العمل للتعويض عن فقدان دخل الرجال،[٢٥] كما سيجري بحثه في الفصل عن العمل والعمالة.

لغالبية الأسر الفلسطينية معيل واحد ذكر تعتمد عليه في دخلها. ويعني هذا الواقع أن الطلاق أو الترمل يزيدان تعرض النساء للفقر، لأن معظمهن لا يعملن بأجر، كما أن لدى النساء، في المعدل، متوسط عمر متوقع أطول مما في حالة الرجال، كما يقل احتمال زواجهن مرة أخرى بعد الترمل أو الطلاق. وفي العام ١٩٩٨، كان معدل الفقر المدقع بين المطلقات والأرامل أعلى من معدله في الأسر التي يعيلها متزوجون، والأسر التي لم يتزوج معيلوها على الإطلاق.[٢٦] وفي العام ٢٠٠٦، كانت نسبة النساء المطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن أو الأرمل (اللواتي بلغن من العمر ١٥ سنة فما فوق) ٨,٦٪، مقارنة بـ ١,١٪ لدى الرجال (الذين يبلغون من العمر ١٥ سنة فما فوق).[٢٧] كما أن المطلقات والأرامل، وخصوصاً من استشهد أزواجهن، وزوجات الأسرى، يلقين اهتماماً من المؤسسات الخيرية ووكالات الإغاثة ومؤسسات الدعم التابعة للسلطة الفلسطينية أكثر من غيرهن. لكن بقاء معدل الفقر في أسرهن أعلى مما في الأسر التي يرأسها رجال لا يمكن إلا أن يعني أن المساعدة التي يتلقينها أقل مما هو مطلوب لتخطي خط الفقر.

يختلف معدل الفقر تبعاً لمصدر دخل الأسرة؛ فقد وجد أن أعلى معدلات الفقر هو في الأسر التي يتشكل دخلها الأساسي من التحويلات والمساعدة الغوثية (٢٤٪).[٢٨] وتتركز النساء العاملات بأجر في مهن معينة، وفي رتب أدنى من الرجال في القطاعين العام والخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية.[٢٩] ولا يتجاوز متوسط الأجر اليومي للمرأة ٨٣٪ من متوسط الأجر اليومي للرجال.[٣٠]

ت. الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للفقر

في منتصف العام ٢٠٠٩، شكل الأطفال (دون سن ١٨ عاما) في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يقرب من نصف السكان (٤٩,٤٪)، وشكل الأطفال دون سن ١٥ نحو ٤٢٪ من مجموع السكان. وتؤكد البيانات عن الفقر في الضفة والقطاع بشكل حاسم أن الأسر التي لديها أكثر من ٤ أطفال تنحو إلى أن تكون أكثر تعرضاً للفقر: في العام ٢٠٠٦، كان ما لا يقل عن ٣٩,١٪ من الأسر التي لديها ٥-٦ أطفال فقيرة، وما لا يقل عن ٢٥٪ منها يعيش في فقر مدقع. كما شكلت الأسر التي لديها ٥ أطفال أو أكثر نحو ٤٣,٦٪ من جميع الأسر الفقيرة (بما في ذلك الأسر بلا أطفال)، و٤٧,٥٪ من جميع الأسر (بما في ذلك الأسر بلا أطفال) التي تعيش في فقر مدقع.[٣١] ويؤشر ذلك إلى الدرجة التي يكون بها الأطفال أكبر ضحايا الفقر النسبي والمطلق. وليس من المستغرب أن نجد أنه، في العام ٢٠٠٨، كان أكثر من ٧٠٪ من الأطفال في غزة، الذين تبلغ أعمارهم تسعة شهور، يعانون من فقر الدم،[٣٢] وأن نسبة كبيرة من الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تحصل من مؤسسات السلطة الفلسطينية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية إلا على حماية قليلة أو غير كافية.[٣٣]

٢١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، Poverty in Palestinian Areas. Ramallah. February ٢٠٠٠ (الجدول ٥)

٢٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، المرجع نفسه، (الجدول ٧).

٢٣ المرجع نفسه، (ص. ١٩، والجدول ٣).

٢٤ في عام ٢٠٠٣، كان معدل الفقر لدى الأسر التي ترأسها نساء على النحو التالي: ٩,٧٪ في المخيمات؛ ٩,٣٪ في المدن و٨٪ في القرى (انظر: Human Development Report ٢٠٠٤. Berzeit University; Human Development Programme, ٢٠٠٥. (p. ١٦١)

٢٥ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مرجع سابق، Volume ١٧, September ٢٠٠٩, p.١٢.

٢٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)،Poverty in Palestinian Areas. Ramallah. February ٢٠٠٠، (الجدول ١٠)، مرجع سابق.

٢٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، Women and Men in Palestine; Issues and Statistics, August ٢٠٠٧ Ramallah, ٢٠٠٧، (الشكل ٣).

٢٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ((PCBS، مرجع سابق، (ص. ١٤) Poverty in the Palestinian Territory, ٢٠٠٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٢٩ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، Economic & Social Monitor, Volume ١١، مرجع سابق، (ص. ٦٨).

٣٠ قدرت النسبة المئوية لمتوسط أجور النساء إلى متوسط أجور الرجال بـ ٧٠,٦٪ في عام ١٩٩٦، و٧١٪ في عام ١٩٩٩، و٧٥٪ في عام ٢٠٠١، و٨٢,٦٧٪ في عام ٢٠٠٣ و٨١,٤٪ في عام ٢٠٠٨ (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، Social Monitor. Issue Number ٨-May ٢٠٠٥، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقرير السنوي، مسح القوى العاملة ٢٠٠٨، رام الله ٢٠٠٩

٣١ المرجع نفسه، (الجدول ١، ص. ٣٠).

٣٢ انظر: http://www.savethechildren.org/countries/middle-east-eurasia/west-bank-and-gaza-strip.html.

٣٣ معهد الصحة العامة والمجتمعية، جامعة بيرزيت وأمانة الخطة الوطنية للعمل للأطفال الفلسطينيين، حماية الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. رام الله، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وفي العام ٢٠٠٧، كان حوالي ٧,٦٪ممن بلغت أعمارهم ٦٠ عاما فأكثر في الضفة الغربية من الأرامل الذكور، بالمقارنة مع ٤٧,٦٪ من الأرامل الإناث. وفي العام ٢٠٠٧، كان نصف من تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة وأكثر تحت خط الفقر، لكن ذلك كان أكثر بروزاً في قطاع غزة: ٣٩٪ في الضفة الغربية بالمقارنة مع ٧٥,٣٪ في قطاع غزة.

وقد كشف مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقوى العاملة، في الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، أن نسبة الأطفال العاملين، سواء بأجر أو بدون أجر، قد بلغت ٣,٩٪ من العدد الكلي للأطفال في الفئة العمرية من ١٠ إلى ١٧ سنة. وعمل أكثر من ٧٠٪ من مجموع الأطفال العاملين في أعمال الأسر بدون أجر. وقد أظهرت البيانات نفسها أيضا أن متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأطفال العاملين في الفئة العمرية المذكورة كان ٤٣,٣ ساعة.[٣٤]

ث. المسنون أكثر تعرضاً للفقر من الفئات العمرية الأخرى

في العام ١٩٩٨، كان معدل الفقر لدى الأسر التي يرأسها مسنون (أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر) أعلى من الفئات الأخرى. ويكشف هذا عن أن نظم الدعم الرسمية وغير الرسمية للمسنين غير كافية.[٣٥] وفي منتصف العام ٢٠٠٩، شكل الذين تتراوح أعمارهم ٦٠ عاما وأكثر ٤,٤٪ من مجموع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (٤,٩٪ في الضفة الغربية و٣,٧٪ في قطاع غزة). وفي العام ٢٠٠٧، كان حوالي ٧,٦٪ممن بلغت أعمارهم ٦٠ عاما فأكثر في الضفة الغربية من الأرامل الذكور، بالمقارنة مع ٤٧,٦٪ من الأرامل الإناث. وفي العام ٢٠٠٧، كان نصف من تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة وأكثر تحت خط الفقر، لكن ذلك كان أكثر بروزاً في قطاع غزة: ٣٩٪ في الضفة الغربية بالمقارنة مع ٧٥,٣٪ في قطاع غزة.[٣٦]

ج. معدل الفقر لدى اللاجئين أعلى مما لدى غير اللاجئين

تشير البيانات عن الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة بوضوح إلى أن احتمال فقر الأسرة (فقر الدخل والاستهلاك على حد سواء) يزيد إذا كان رب الأسرة لاجئا. ومن المعقول افتراض أن ذلك يعود إلى التشرد والاستلاب اللذين تعرض لهما اللاجئون عام ١٩٤٨. وفي العام ٢٠٠٦، كان ثلث (٣٣,٣٪) الأسر التي يعيلها لاجئون فقيرا، وذلك أعلى مما في حالة الأسر التي يعيلها غير لاجئين (٢٩,١٪). والفرق ملفت للإنتباه بشكل أكبر عندما يتعلق الأمر بالفقر المدقع؛ فقد بلغت نسبة الفقر المدقع لدى اللاجئين ٢٩,١٪ مقابل ١٧٪ لدى غير اللاجئين. هكذا، فإن معدلي الفقر النسبي والفقر المدقع على حد سواء لدى الأسر المعيشية في مخيمات اللاجئين أعلى مما لدى سكان المدينة أو القرية.[٣٧]

هـ. ذوو «رأس المال الثقافي» المنخفض أكثر عرضة للفقر

يرتبط الفقر بالتعليم (أي، «رأس المال الثقافي») سلباً. فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفض معدل الفقر. وكان ذلك واضحاً في بيانات العام ١٩٩٨،[٣٨] وبيانات العام ٢٠٠٥.[٣٩]

٤. العلاقة مع سوق العمل كعامل مقرِّر

تكشف البيانات أن العمل، بحد ذاته، لا يوفر حماية كافية ضد الفقر. فبالفعل، في العام ٢٠٠٦، شكل الفقراء العاملون ما يقرب من ثلثي (٦٤,٧٪) مجموع الفقراء، وشكل الفقراء العاطلون عن العمل ١٥,٥٪ من مجموع الفقراء ومن كانوا خارج قوة العمل ١٩,٨٪ منهم.٤٠ غير أنه من الضروري إبداء الملاحظة التالية: **المشاركة في قوة العمل تقلل معدل الفقر، لكنها لا توفر حماية ضده.**

في العام ٢٠٠٦، بلغ معدل فقر الأسر (على أساس الاستهلاك الفعلي) التي كان معيلها في قوة العمل ٢٩,٣٪ (٢٧,٢٪ للعاملين و٤٣٪ للعاطلين عن العمل الذين يبحثون عن عمل)، في حين بلغ معدل فقر الأسر التي كان معيلها خارج قوة العمل ٣٨,٣٪. وبالمثل، كان معدل الفقر المدقع لدى الأسر التي معيلها في قوة العمل في العام نفسه ١٦,٦٪ (١٤,٨٪ للعاملين، ٢٨,٧٪ للعاطلين عن العمل) و٢٨,٩٪ لدى الأسر التي كان معيلها خارج قوة العمل.[٤١] واللافت هو تراجع معدل مشاركة الذكور في قوة العمل (من ٧٠,٧٪ في العام ١٩٩٩ إلى ٦٦,٨٪ في العام ٢٠٠٨)، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة (من ١٢,٣٪ في العام ١٩٩٩ إلى ١٥,٢٪ في العام ٢٠٠٨)، وينطق ذلك على الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.[٤٢]

ثانيا، التفكير مفهومياً في الآليات المباشرة للإفقار

في ما يتعلق بالحياة اليومية لغالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، تميز العقد الأول من القرن الحالي بغياب الأمن (بمفهومه الواسع)، وباقتصاد هش للغاية، يعتمد، بشدة، على المساعدات الخارجية، إضافة إلى انقسام حاد في الحركة السياسية، وشلل المؤسسات الوطنية التي تقادمت، وحصار شامل على قطاع غزة وصل إلى حد التسبب في ما يقترب من المجاعة العامة. وقد أوضح البنك الدولي أن عدم انهيار الاقتصاد الفلسطيني المتشظي والمسحوق تحت وطأة الضغوط الإسرائيلية كليا ًيعود إلى تماسك وصمود المجتمع

٣٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ورقة معلومات بمناسبة «اليوم العالمي للطفل»، ١١/١٩ /٢٠٠٩. انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/child_int_day_E.pdf.

٣٥ جميل هلال ومجدي مالكي، Informal Social Support System in the West Bank and Gaza Strip، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله. كانون ثاني/يناير، ١٩٩٧.

٣٦ ورقة معلومات وضعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين (١٠/١/٢٠٠٩). انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/ELDERLY.pdf.

٣٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، Poverty in the Palestinian Territory، ٢٠٠٦ مرجع سابق، الجدول ١.

٣٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، شباط/فبراير ٢٠٠٠، مرجع سابق، الجدول ١١.

٣٩ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، Economic & Social Monitor، مرجع سابق، كانون أول/ديسيمبر ٢٠٠٧.

٤٠ انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، شباط/فبراير ٢٠٠٠، مرجع سابق، (الجدول ١٢)، وPalestine Poverty Report ١٩٩٨، مرجع سابق؛ (الجدول ١٣)؛ وPoverty in the Palestinian Territory، ٢٠٠٦، مرجع سابق، (ص. ١٧، والجدول ١، ص. ٣٠).

٤١ المرجع نفسه. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، Poverty in the Palestinian Territory، ٢٠٠٦، مرجع سابق، (الجدول ١، ص. ٣٠).

٤٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، التقرير السنوي، مسح القوى العاملة ٢٠٠٨؛ مرجع سابق.

الفلسطيني، واستمرار تقديم الخدمات الأساسية (من السلطة الفلسطينية والأونروا ومنظمات الإغاثة والجمعيات الخيرية)، ومساعدات المانحين ما مكّن السلطة الفلسطينية من مواصلة توظيف نسبة كبيرة من قوة العمل العاملة.

هناك عدد من العوامل التي تحدد المجموعات التي تخضع للإفقار، والآليات المباشرة لهذا الإخضاع. ومن الواضح أن عوامل الطبقة والنوع الاجتماعي والسن والتعليم ونوع التجمع السكاني والمنطقة كلها ذات صلة عندما يتعلق الأمر بتحديد ما يلي:

١. الوضع في سوق العمل

ويشمل الوضع الوظيفي لرب الأسرة المعيشية (وغيره من الراشدين فيها). وهناك فرق بين ما إذا كان الفرد موظفاً يدفع له (راتب أو أجر يومي)، أو يعمل في الأسرة دون أجر؛ أو لحسابه الخاص (إما كحرفي، أو ميكانيكي محترف، أو عامل ماهر، أو شبه ماهر)، أو عاطلاً عن العمل (فترة قصيرة أو متوسطة أو طويلة). ويشمل الوضع في سوق العمل أيضا حالة العمل التي تحدد ما إذا كان وضع الفرد في سوق العمل آمنا أو غير آمن، أو مهمشا لسبب أو لعدد من الأسباب (الإعاقة والنوع الاجتماعي والسن والافتقار إلى المهارات والأمية، الخ).

لدى بعض الفئات وضع تفاوضي ضعيف في سوق العمل. فالنساء، وقطاعات كبيرة من المعوقين والمسنين، والذين لا يملكون أية مهارة، أو غير المتعلمين، أو من هم قليلو المهارة أو التعليم، لديهم وضع تفاوضي ضعيف في سوق العمل، ومن المرجح أن ينخرطوا في عمالة غير محمية.[٤٣] ويقلل امتلاك رأس المال «الثقافي» (مثل التعليم) من فرص التعرض للفقر، كما يمكن تسخيره في سوق العمل للحصول على وظائف أفضل ورواتب أعلى. ومن شأن حيازة «رأسمال اجتماعي» (شبكات من العلاقات الاجتماعية) أن يقلل من خطر الفقر عن طريق زيادة فرص العمالة وفرص التقدم في العمل (عن طريق «الواسطة» على سبيل المثال).

٢. حيازة الممتلكات (الثروة) وفرص الحصول عليها

يعرض الافتقاد للرأس المال المادي أو الممتلكات الفرد للفقر أكثر، مقارنة بمن يمتلكونها. وتزيد فرص الإفقار إذا ما ترافق افتقاد رأس المال المادي مع انخفاض «رأس المال الثقافي» (التعليم العالي والمهارات) و«رأس المال الاجتماعي» (شبكة من العلاقات الاجتماعية المؤثرة). وينحو المجتمع الفلسطيني نحو استبعاد النساء من ميراث الأراضي والعقارات، ولذا، فإنهن يمتلكن رأسمالاً مادياً أقل. وتخضع غالبية النساء الفلسطينيات لعلاقات السلطة الأبوية في الأسرة المعيشية. وتؤثر علاقات السلطة في الأسرة على توزيع الدخل والموارد بين أفرادها. وهناك حاجة إلى القيام بدراسات حول تأثير رد فعل السلطة في الأسرة على أنماط الاستهلاك. وتكشف بيانات مسح أجري على أسر معيشية فلسطينية أن غالبية النساء ــ بغض النظر عن مستوى التعليم ــ لا ينفقن دخلهن على رفاههن الشخصي.[٤٤]

٣. فرص الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعي

يمكن أن ينشأ الفقر عن غياب أو قصور استحقاقات الحماية الاجتماعية المؤسسية و/أو غير الرسمية. ففرص الاستفادة من الحماية الاجتماعية المؤسسية أو غير الرسمية أساسية لمن يستبعدون من سوق العمل، ومن ليس لديهم رأسمال مادي أو ثقافي أو اجتماعي كافٍ. وقد أشارت دراسات فلسطينية أن الفقراء ينزعون ذاتياً إلى العزلة الاجتماعية، أو قد يصبحون معزولين اجتماعياً (لتقليل علاقاتهم الاجتماعية وتفاعلهم الاجتماعي).[٤٥] وقد رأت دراسات أخرى أن الفقراء يمتلكون «رأسمال اجتماعي» أقل (أي عضوية في جمعيات رسمية وغير رسمية) من غيرهم يمكنهم من تجنب الفقر أو حماية أنفسهم منه.[٤٦]

٤. فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية

ليس الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم في متناول الجميع بالتساوي (من حيث الموقع والنوعية). فمعظم المستشفيات الرئيسية ومؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية موجود في المدن؛ وقد أصبح وصول القرويين إلى المدن صعبا بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية على الطرق، ونقاط التفتيش، وجدار الفصل العنصري، والمستعمرات، والطرق الالتفافية، والإغلاقات. كذلك، لا يحصل الفقراء جميعاً على معلومات عن الخدمات المتاحة لهم، وكيف، وأين يمكنهم الحصول عليها.

ثالثا، كيف يواجه المواطنون إفقارهم

وصف تقرير مبني على تقييم تشاركي للفقر، غطى محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة الـ١٦، بما فيها القرى والمدن ومجتمعات المخيمات، فضلاً عن فئات مختلفة من الفقراء، خلال صيف وشتاء ٢٠٠٢/٢٠٠١، كيف نظر الفقراء إلى نشوء فقرهم، وكيف يواجهونه. ويمكن تصنيف العوامل المسببة للفقر، كما طرحها الفقراء أنفسهم، وفق العناوين التالية:[٤٧]

اضطراب سوق العمل؛ في هذا السياق، ذكرت البطالة والعمالة غير الآمنة وتدني الأجور. وأكدت المجتمعات المحلية، التي لا تزال تعيش بعيداً نسبياً عن المدن ومراكز العمل الأخرى، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية، أن هذه هي العوامل التي تؤدي إلى نشوء الفقر فيها. وأشير كثيراً إلى السياسات الاستعمارية الإسرائيلية التي أثرت مباشرة على مقدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مواقع العمل، وعلى حركتهم.

عدم الحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ وقد أشير إلى هذا مراراً في القرى المعزولة نسبياً والمجتمعات المحلية التي تفتقر إلى الكهرباء والطرق المعبدة والمياه الجارية ونظام الصرف الصحي العام والمدارس والعيادات.

---

٤٣ منظمة العمل الدولية (المكتب الإقليمي للدول العربية) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، حزيران ٢٠٠٨.
Jamil Hilal, Saleh Al Kafri, and Eileen Kuttab, Unprotected Employment in the West Bank and Gaza Strip, ILO (Regional Office for the Arab State

44 Giacaman, R. & Johnson, P. (eds.). (2002). Inside Palestinian Households. Institute of Women Studies, and Institute of for Community and Public Health Birzeit University.

45 Hilal, J. & Maliki, M. (1997). Informal Social Support System in the West Bank and Gaza Strip. Ramalla: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

46 Mohammed, N. & Hilal, J. (2007). Measuring Social capital in the Palestinian Territories, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah.

٤٧ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
National Report on Participatory Poverty Assessment (Voice of the Palestinian Poor). July 2002, Ramallah.

عجز المعيل؛ أشير إلى أن إصابة المعيل بالمرض، ولا سيما المرض المزمن والإعاقة، وقلة أو انخفاض مستوى التعليم الرسمي من العوامل التي تؤدي إلى الفقر. كما حددت الشيخوخة والإدمان على المخدرات والكحول (خاصة في منطقة القدس) على أنها عوامل مسؤولة عن العجز عن الحصول على دخل كاف.

الطرد والنفي القسري؛ ذكر سكان المخيمات، في أغلب الأحيان، أن هذين سببان رئيسيان للفقر، كما ذكرهما العائدون، الذين طردوا من الكويت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١.

موقف الرجال تجاه عمل المرأة خارج المنزل؛ ذكرت النساء أن مواقف الرجال المقيدة تجاه عملهن خارج المنزل تضعف قدرتهن على البحث عن عمل. وذكر في أحيان كثيرة أيضاً أن وجود عائلة كبيرة والزواج المبكر، وخصوصاً للفتيات، من العوامل التي تولد الفقر.

المحاباة والمحسوبية؛ ربط الشباب العاطلين عن العمل، ولا سيما خريجي الجامعات وخاصة في قطاع غزة، الفقر بغياب تمتعهم بشبكات من المعارف في المجالين السياسي والاقتصادي (أي بضعف «الرأسمال الاجتماعي» الفردي). كما انتقدوا الواسطة والمحسوبية على أنها ممارسات مسؤولة عن فشلهم في الحصول على عمل، والوقوع في الحاجة.

وذكر معيلو ومعيلات الأسر المعيشية الفقيرة استراتيجيات متنوعة لمعالجة أو تخفيف العوز. وأشار العديد من هذه الاستراتيجيات إلى الدور الحاسم للمرأة في تنفيذ تدابير للحد من تأثير انخفاض الدخل أو توقفه على أفراد الأسرة. وفيما يلي أبرز الاستراتيجيات التي ذكرت:

البحث عن مصادر جديدة للدخل وزيادة المشاركة في سوق العمل. وتمثل ذلك بالبدء بمشاريع صغيرة (مثل بيع الحلويات أو الفواكه أو السندويشات وما شابه ذلك)، واستثمار مبالغ صغيرة جداً من رأس المال («رأسمالية القرش أو المليم»)، الذي جمع من مدخرات الأسرة، أو استعير من مؤسسات الإقراض، في مؤسسات صغيرة جدا. وهذا ما يفسر، جزئياً على الأقل، ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم الخاص من قوة العمل عندما يرتفع معدل البطالة.[٤٨] وتمثل أيضاً بدخول أفراد جدد من الأسرة سوق العمل، و/أو بحث العاطلين عن العمل عن أعمال كانوا قد رفضوا في وقت سابق القيام بها لأسباب مختلفة. وكان من بين النتائج الطبيعية لارتفاع معدلات الفقر استعداد أسر أكثر لقبول فكرة بحث النساء عن عمل خارج المنزل. ومع تزايد المصاعب الاقتصادية، برزت مواقف أكثر تسامحاً تجاه إشراك المرأة في العمل المأجور. كما عنى ذلك أيضاً اتخاذ تدابير جذرية مثل الهجرة، وقيام أفراد الأسر المعيشية، في بعض الحالات، باتخاذ وظيفة ثانية (عادة في المساء) للحد من تدني دخل الأسرة.

ترشيد الإنفاق وإعادة تخصيص الموارد. تكون استجابة الأسر التي ينخفض دخلها أو يتوقف، أولاً وقبل كل شيء، إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لمعالجة الاحتياجات الأساسية للأسرة. وقد حدد الفقراء الفلسطينيون الاحتياجات الأساسية بمتطلبات الغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة. ويجري تخفيض الإنفاق على هذه الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، كلما تقلص الدخل. وتفيد الأسر الفقيرة أنه عندما لا يكون بمقدورها شراء الدواء من الصيدلية أو دفع رسوم الطبيب، فإنها تلجأ إلى استخدام الأعشاب والتماس العلاج التقليدي. كما قد يتوقف بعض الأسر عن إرسال أطفاله (أو بعضهم) إلى المدرسة، ويبحث لهم عن عمل أو يرسلهم للتدرب على مهنة أو حرفة. واعترف البعض بأنهم وافقوا على تزويج بناتهم في سن صغيرة لتقليل استهلاك الأسرة.

التقليل من النشاط الاجتماعي. يعمد كثير من الفقراء، عن قصد، إلى خفض عدد الزيارات للأقارب من أجل تقليص النفقات التي يتكبدونها جراء السفر وشراء الهدايا، خصوصا في المناسبات الاجتماعية والدينية. ويفسر هذا العجز عن الوفاء بالالتزامات الاجتماعية السبب في أن فترات الفقر الطويلة قد تقود إلى عزلة اجتماعية بشكل تدريجي، أو إلى إقصاء اجتماعي مفروض ذاتياً.

إنفاق المدخرات وبيع الأشياء الثمينة. قام من يملكون مدخرات باستخدامها، وقام من يملكون أشياء ثمينة (مثل المجوهرات، وعادة تملكها نساء) ببيعها للإنفاق على الاحتياجات الأساسية لأسرهم.

طلب المساعدة من الأقارب و/أو من المؤسسات الداعمة الاجتماعية. كان أحد الاستراتيجيات التي انتهجتها الأسر الفقيرة السعي إلى الحصول على دعم من المؤسسات الرسمية (الحكومية وغير الحكومية للإغاثة) وشبكات التضامن غير الرسمية على حد سواء.

الاقتراض. أفادت الأسر الفقيرة أنها لجأت إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء وأصحاب المحلات في الحي. وينطوي الاقتراض على تفاهم ضمني على أن السداد سيتم في أقرب وقت ممكن، وفي كثير من الأحيان، أدى تأخر السداد إلى توتر (ولا سيما مع أصحاب الدكاكين). وانطوت علاقات الجوار على دعم متبادل، لا سيما اقتراض ضروريات الغذاء الأساسي، والاقتراض لدفع فواتير الكهرباء والمياه.

الانضمام إلى أحزاب سياسية وأنشطة المنظمات غير الحكومية وتعاونيات الادخار. ألمح البعض أنه انضم إلى أحزاب سياسية آملاً بالحصول على مساعدة ورعاية من نوع أو آخر. وقال آخرون إنهم حضروا دورات ترعاها منظمات غير حكومية قدمت مساعدات عينية للمشاركين. ومن بين الأدوات التي استخدمت، وكانت لها شعبية، إنشاء تعاونيات الادخار المشترك. وهذه ينشؤها أفراد (في معظم الحالات نساء) يعيشون في الحي نفسه، أو من مجموعة أقرباء، بحيث يدفع المشاركون مبلغاً زهيدا من المال شهرياً بشكل منتظم يعطى مجموعه (بالتناوب) لمشارك واحد كل شهر.

يستنتج من ذلك أن الفقراء يكافحون باستمرار، ويستخدمون مبادرات واستراتيجيات مختلفة ترمي إلى التغلب على المشاق المختلفة التي يواجهونها.

رابعا، حدود برامج الدعم الاجتماعي القائمة

وضع قانون التأمين الاجتماعي على الرف ولم ينفذ تطبيق القانون المتعلق بالمعوقين

في حزيران/يونيو ٢٠٠١، أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون التأمين الاجتماعي، ووقع عليه رئيس السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٣. وأنشئ مجلس إدارة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يضم ممثلين عن العمال

٤٨ ارتفعت نسبة المصنفين العاملين لحسابهم الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٨,٧٪ في عام ١٩٩٩ عندما كان معدل البطالة ١١,٨٪ الى ٢٧,٨٪ في عام ٢٠٠٣ عندما كان معدل البطالة ٢٥,٦٪، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، Economic & Social Monitor, September ٢٠٠٩، مرجع سابق (الجدول ٤).

وأصحاب العمل والحكومة. وينص القانون على توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجالين: حوادث العمل (على أن يتم تحويلها من قانون العمل لقانون التأمين الاجتماعي)، وعلى دفع معاش تقاعدي للشيخوخة لجميع الموظفين (ما عدا الذين في القطاع العام) على أساس نظام يعتمد على مساهمة الموظف وصاحب العمل على حد سواء، وعلى أن ينطبق كل ذلك أيضا على الرجال والنساء بالتساوي. وطلب من المجلس التشريعي، استجابة لتوصيات البنك الدولي، تعديل القانون بحيث يمكن تطبيقه على مراحل.٤٩ لكن ما حدث، في الواقع، هو تجميد القانون بحجة إعطاء الأولوية لتخفيف حدة الفقر. وهكذا، تعرض برنامج فعال لتوفير معاش تقاعدي للتخريب عملياً، في الوقت الذي لم يحدث أي تخفيف يذكر لحدة الفقر.

وقد حوجج بحق٥٠ أنه ينبغي التمييز ما بين البرامج المعدة للأسرى في السجون الاسرائيلية ولأسر الشهداء والجرحى جراء أعمال قام بها الاحتلال وبين برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى. إذ ينبغي أن يخصص لأسر هؤلاء جميعاً صندوق خاص يوفر لهم الاستحقاقات التي تقدم عادة لمن يقدمون خدمة لقضيتهم الوطنية.

وقد اقترح، في العام ٢٠٠٤، إنشاء صندوق فلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لخلق وظائف وتمويل مشروعات صغيرة وتوفير مرافق للتدريب. غير أن الجهود الرامية إلى تأمين الأموال اللازمة توقفت بعد شلل المجلس التشريعي الفلسطيني. وبالمثل، سُحب مشروع الأمن الغذائي، الذي كان يدعمه الاتحاد الأوروبي للسبب نفسه. ويقدر أن انعدام الأمن الغذائي ارتفع في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٣٤٪ في العام ٢٠٠٦ إلى ٣٨٪ في العام ٢٠٠٧ (وصل إلى ٥٦٪ في قطاع غزة).[٥١] وقد أدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى زيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي بنحو ٢٠٪. وحسب تقديرات برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة، ارتفع المستوى العام لانعدام الأمن الغذائي ليشمل ٧٥٪من السكان، معرضاً للخطر ما يقرب من ٨٠٪ من السكان، كانوا يعتمدون، بالفعل، قبل الحرب على المساعدات.[٥٢]

وقد قدم اقتراح قانون لحماية العاطلين عن العمل إلى المجلس التشريعي، لكن المجلس لم يتمكن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من تأدية مهامه بسبب قيام إسرائيل بحظره، وفرض قيود على حركة أعضائه، وسجن عدد كبير منهم.

خامسا، فشل البرامج الحالية لمكافحة الفقر

يشير استمرار معدلات الفقر (الدخل والاستهلاك على حد سواء) المرتفعة إلى أن برامج الدعم الاجتماعي (الرسمية وغير الرسمية) لم تلب الاحتياجات الأساسية لغالبية الأسر الفقيرة. وكشف مسح لأنماط الاستهلاك، في منتصف العام ٢٠٠٦، أن ثلثي الأسر المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة (٥٨٪ في الضفة الغربية و٨٤٪ في قطاع غزة) لجأت إلى الحد من نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الفترة ما بين منتصف ٢٠٠٥ ومنتصف ٢٠٠٦. فخفضت الإنفاق على التعليم (٥١٪ من الأسر المعيشية) والصحة (٦٢٪). ومن المرجح أن يكون لتخفيض الانفاق على استهلاك المواد الغذائية تأثير على الأطفال والنساء والمسنين. وقال ٦١,٥٪ من الذين شملهم المسح أنهم لا يملكون المال لدفع تكاليف احتياجاتهم اليومية الأساسية،٥٣ وكان على ٧٢٪ منهم أن يحدوا من النفقات، واقترض ٤٥٪ مالاً، وأجّل ثلاثة أرباعهم تسديد فواتيرهم.[٥٤]

وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، زادت الأسر المعيشية هناك من إنفاقها على الحاجات الأساسية على حساب الإنفاق على التعليم والصحة العامة. وفاقمت البطالة أيضا من قدرة الأسر الفقيرة على إرسال أطفالها إلى المدرسة.

ويعتبر ١٨٪ من الذين يتلقون المساعدات في الضفة الغربية الأصدقاء المصدر الأول للمساعدة، وليس ذلك إلاّ دليلاً على ضعف نظام الدعم الرسمي (السلطة الفلسطينية والأونروا ومنظمات الإغاثة والمنظمات الخيرية ولجان الزكاة الخ.)، وإن لم يكن، بالضرورة، دليلاً على قوة نظام الدعم غير الرسمي.[٥٥]

وتقر وزارة الشؤون الاجتماعية أن ١٦٥ ألف أسرة معيشية، كانت في العام ٢٠٠٩ تعيش في فقر مدقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن برنامجيها للمساعدة النقدية لا يغطيان سوى خمسة آلاف أسرة معيشية اختيرت من بين «أفقر الفقراء»، كما يغطي برنامج مساعدة آخر ٥١ ألف أسرة اختيرت من «الحالات الصعبة»، وهذا يعني أن برامج الوزارة تترك ثلثي الأسر تعيش في فقر مدقع بلا أية مساعدة اجتماعية. وتقر الوزارة أيضاً بوجود تراجع في الخدمات التي تقدمها الأونروا للمخيمات، ويعود ذلك إلى أن اثنتين من أكبر الجهات المانحة الدولية (الولايات المتحدة وكندا) قامتا بخفض تبرعاتهما للوكالة لدوافع سياسية على الأرجح.[٥٦]

المساعدات أصغر من أن تحدث أثراً

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ملامح المساعدة الاجتماعية التالية:

---

٤٩ يبدو أن المجلس التشريعي الفلسطيني عدل القانون ليقول أنه يمكن تطبيقه على مراحل، لكنه لم يحدد أي وقت لتنفيذه. غير أن الحكومة لم تفعل شيئاً لإنقاذ الخطة بسبب انهيار الاقتصاد الفلسطيني وفوز حماس الانتخابي والعقوبات المفروضة.

50 Yasser Shalabi & Hassen (سام)، ينيطسلفلا ةيداصتقلا تاسايسلا ثاحبأ دهعم Ladaweh, Targeting Palestine's Poor: current Criteria and Suggested ApproachesMAS, 2009.

٥١ منظمة الصحة العالمية ((WHO،

World Health Organization (WHO) "Health Conditions in the Occupied Palestinian territory, including east Jerusalem and the occupied Syrian Golan" Report by the Secretariat, 7 May 2009. p. 6.

52 WFP & FAO, Report of Rapid Qualitative Emergency Food Security Assessment (EFSA); Gaza, 2009.

٥٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)،

Survey of the Impact of Israeli Unilateral Measures on Social, Economic and Environmental Conditions of the Palestinian Household: Main Findings. Ramallah; September ,٢٠٠٦

٥٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، رام الله أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، المرجع نفسه (الجدول ٤).

٥٥ برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة،

FAO and WFP, Socio-Economic and Food Security Survey Report, West Bank. Food and Agriculture Organization and World Food Programme. Jerusalem, 2009 وأنظر أيضا؛ معهدأبحاثالسياساتالاقتصاديةالفلسطيني (ماس) Studies on Social Capital in the Palestinian Territories, 2009, مرجع سابق،(35 .ص)

٥٦ انظر: http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=٣٨٧٢.

ذكر ثلثا الأسر المعيشية الفلسطينية (في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦) أنها احتاجت إلى المساعدة.[٥٧] وأفاد ٢٩,٤٪ من الأسر الفلسطينية، في الربع الثاني من العام ٢٠٠٦، أنها تلقت مساعدات خلال تلك الفترة، مقارنة بـ٢٧,٢٪ في الربع الأخير من العام ٢٠٠٥. وتكشف البيانات عن تفاوتات واسعة بين المناطق؛ فقد تلقى ١٥,٣٪ فقط من الأسر المعيشية في الضفة الغربية مساعدات بالمقارنة مع ٦٥,٩٪ في قطاع غزة. وتلقى ثلثا الأسر التي تلقت مساعدات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ المساعدة لمرة واحدة (٦٦,٧٪ في الضفة الغربية و٦٨,٤٪ في قطاع غزة)؛ وتلقى خمس الأسر المساعدة لمرتين اثنتين (١٦,٥٪ في الضفة الغربية و٢٣,٥٪ في قطاع غزة)، أما باقي الأسر فتلقت المساعدة ثلاث مرات (١٦,٨٪ في الضفة الغربية و٨,١٪ في قطاع غزة).[٥٨]

يقدم الجزء الأكبر (٨٠٪) من المساعدة (بمعدل ٦٢,٤٪ في الضفة الغربية، و٨٦,٧٪ في قطاع غزة) على شكل مواد غذائية، ويتلقى ١٨٪ فقط مساعدة نقدية (٣١,٢٪ في الضفة الغربية و١٠,٢٪ في قطاع غزة). وحصل ٢,٥ ٪ على عمل مؤقت، وقدمت باقي المساعدات (أي ٢٪) بأشكال أخرى.[٥٩] ويبين ذلك بوضوح أن الهدف من برامج المساعدة جميعاً هو الحيلولة دون الجوع وسوء التغذية، أي التخفيف من حدة الفقر وليس القضاء عليه.

بلغ متوسط المساعدة المقدمة إلى غالبية الأسر المعيشية، في العام ٢٠٠٦، أقل من ٧٠ دولار أميركي خلال مدة ثلاثة أشهر؛ وقدرت قيمة ٤٧,٨٪ من المساعدات التي تلقتها الأسر الفقيرة بأقل من ٢٠٠ شيكل إسرائيلي (أقل من ٤٦,٥ دولار أميركي في ذلك الوقت)، وقيمة ٢٤,٥٪ من المساعدات ما بين ٢٠٠ و٢٩٩ شيكل إسرائيلي (ما بين ٤٦,٥ و٦٩,٥ دولار أميركي في ذلك الوقت)، أما الأسر التي تلقت أكثر من ٣٠٠ شيكل (٧٠ دولار أميركي) فكانت نسبتها ٧,٧٪. وبلغ متوسط المساعدة التي تم تلقيها ٢٠٠ شيكل (٤٦,٥ دولار أميركي)، وبالنسبة لقطاع غزة كان المتوسط ١٥٠ شيكل (٣٥ دولار أميركي).[٦٠] بعبارة أخرى، كان الغرض من المساعدة المقدمة هو الحيلولة دون حدوث مجاعة. ولم يتلق المساعدة، كل شهر، سوى ١٣٪ من الأسر في الضفة الغربية، و١٥٪ في قطاع غزة.[٦١]

اعتمدت أسرة واحدة من بين كل عشر أسر في الضفة الغربية (في العام ٢٠٠٦) كلياً على المساعدات (الرسمية وغير الرسمية)، بالمقارنة مع أسرة واحدة من بين كل أربع أسر في قطاع غزة. وتشير هذه الأرقام إلى الأسر المعيشية التي كانت المساعدة الاجتماعية مصدرها الرئيسي للدخل، وليس إلى نسبة الأسر التي تلقت المساعدة. فقد شكلت هذه الأخيرة (في الربع الثاني من العام ٢٠٠٦) ما يزيد قليلاً عن ٢٩٪ من الأسر جميعاً (١٥٪ في الضفة الغربية، و٥٧٪ في قطاع غزة).

حصل تقدم في نسبة السكان التي أصبح لديها تأمين صحي. ففي العام ٢٠٠٥، حصل على ما يزيد قليلاً عن ٨٠٪ من السكان (٧٤٪ في الضفة الغربية و٩٧٪ في قطاع غزة) على تأمين صحي أساسي، مقارنة بما يزيد قليلاً عن النصف في العام ٢٠٠٠. ويرجع هذا جزئياً الى التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية، التي تعهدت بتغطية الرعاية الصحية للأم والطفل، والتي أدت إلى توسيع تغطية التأمين الصحي للفئات الأكثر تعرضاً للمرض، بما فيها فئة العاطلين عن العمل. فقد وجد مسح، أجري عام ٢٠٠٧، أن حوالي ثلثي (٦٤٪) الأسر المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتمتع بنوع من أنواع التأمين الصحي، في حين أفاد ١٧٪ من الأسر المعيشية بأن لديه تغطية جزئية، والخمس لم يكن لديه أية تغطية على الإطلاق.[62]

ملاحظة ختامية

لا يزال المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة قوة استيطانية استعمارية تدير نظاماً عنصرياً يمارس سياسة تمييز عنصري (أبارتهايد). وقد مر كل من الضفة الغربية وقطاع غزة باستقطاب جغرافي- سياسي ساعد على حدوثه تشرذم مناطقي «شبيه بالبانتوستانات» واقتصاد مُخلخَل وضعيف يعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية وعلى استراتيجيات الجهات المانحة.٦٣ وشهد المجتمع الفلسطيني أيضاً، منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، اتساع التفاوت بين الأغنياء والفقراء. وفي نواح كثيرة، أصبح «السعي إلى الريع» سمة مهيمنة على السلطة الفلسطينية (في تجلييها الاثنين)، وعلى قطاعات القطاع الخاص، وعلى معظم منظمات المجتمع المدني. وبسبب الشلل الذي أصاب مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تقادمت وأصبحت شرعيتها مطعوناً بها، أصبح الفلسطينيون، بمن فيهم الموجودون في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس بلا مؤسسات وطنية فحسب، بل أيضا بلا قيادة وطنية موحدة.

إن تمكين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من تنظيم أنفسهم لمواجهة وتحدي دولة الفصل العنصري الاستعمارية، يتطلب الاسترشاد بمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في تشكيل مجتمعهم، وبعدم ترك ذلك لأهواء السلطة الاستعمارية أو لأهواء الجهات المانحة أو آليات السوق. إن هناك حاجة لوضع تشريع يرسخ حداً أدنى لائقاً للأجور، ويوفر الحماية الرسمية للعاطلين عن العمل، ولإعادة تنشيط قانون الضمان الاجتماعي وتنفيذه وفقاً للموارد المتاحة، مع إيلاء اهتمام خاص بذوي الاحتياجات الخاصة. وسيتعيّن على استراتيجية تقوم بتوسيع التقدمة المجانية للرعاية الصحية والتعليم، لتشمل جميع المواطنين، أن تكون استراتيجية تمكينية (توسيع مجالات مشاركة الناس وخياراتهم). وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية على تقدير دور المرأة في توفير الرعاية، وعلى حقها غير المنقوص في المشاركة في قوة العمل المأجور.

٥٧ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، Economic and Social Monitor، مرجع سابق، المجلد ٥ (ص. ٧٠).

٥٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، Survey of the Impact of Israeli Unilateral Measures on Social, Economic and Environmental Conditions of the PalestinianHousehold: Main Findings؛ (الجداول ٤-٨ والجداول ٤-٩).

٥٩ المرجع نفسه.

٦٠ المرجع نفسه (الجداول ٤-١١).

٦١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، Survey of the Impact of Israeli Unilateral Measures on Social, Economic and Environmental Conditions of the Palestinian Household: Main Findings، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥؛ (الجدول ٩)

٦٢ مسح أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، «مسح للصحة في المناطق الفلسطينية المحتلة»، نشر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفقاً للمسح، كانت العقبات الأكثر انتشار التي تحول دون تقديم الرعاية الصحية هي القيود المالية ونقص القدرات، وقال٢٥٪ ممن شملهم المسح أنهم لا يستطيعون تحمل نفقات الرعاية الصحية، وقال ٢٣٪ أن أشخاصاً كثيرين غيرهم ينتظرون، وقال ١٧٪ أنه لا يوجد عدد كاف من الموظفين لتلبية احتياجاتهم.

63 Le More, A. (2008). International Assistance to the Palestinians After Oslo: political guilt, wast money. London and New York: Rutledge, p. .

V3

ما من فلسطيني آمن

ديناميات السكان ورفاه الرجال والنساء والأطفال من خلال مقاييس موضوعية ومؤشرات ذاتية

ريتا جقمان

ما من فلسطيني آمن
ديناميات السكان ورفاه الرجال والنساء والأطفال من خلال مقاييس موضوعية ومؤشرات ذاتية

ريتا جقمان

أولاً- المقدمة والسياق

جعل عقد من الزمن، تخللته الأزمات ومختلف أشكال انتهاك حقوق الإنسان، وتخلله العنف وانعدام الأمن، جعل حياة الفلسطينيين صعبة وخطرة، أكثر مما كانت عليه، وأقل أمنا. في حين أن هذه الأزمة الشاملة لم تستثن أحداً، إلاّ أنها أثّرت على صحة ورفاه الفئات السكانية المختلفة بشكل متفاوت، سواء من حيث النوع الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية أو المحلة. فهل اقترنت هذه التحولات السياسية وتعقدت أكثر بسبب التغيرات الديموغرافية والصحية والتغيرات في الحياة الأسرية؟ وكيف أثر العنف وانتهاكات الحقوق على صحة السكان، لا على حالات المرض فحسب؟

ستقدم هذة المقالة لمحة عامة عن الإحصائيات وغيرها من البيانات المتوفرة التي تيسر الإجابة على بعض هذه الأسئلة، وذلك لترسيم الوجهات الزمنية، والإشارة إلى تحديات المستقبل والاتجاهات التي تتطلب اهتماماً من الباحثين وصناع القرار على حد سواء. غير أنه لا يمكن فهم هذه التحديات، ناهيك عن التصدي لها، ما لم يتم الجمع معاً ما بين المقاييس الموضوعية للصحة والمؤشرات الذاتية في إطار أمن بشري أوسع، يعالج المعاناة الاجتماعية الناجمة عن استمرار ظروف شبيهة بالحرب، وعن انتهاكات الحقوق.

في ظروف الصراع المزمن والتعرض للعنف على مستويات عالية، وتفشي حالات انعدام الأمن، يكمل إطار الأمن البشري الإطار الطبي الحيوي، ويوفر فرصة للربط ما بين الصحة والرفاه والظروف الاجتماعية-السياسية، التي يتحمل الفلسطينيون عبئها، ذلك أن الفلسطينين شعب لم يتمتع بالأمن على الإطلاق (Das, ٢٠٠٦) ولا يزال، حتى يومنا هذا، يعاني، يومياً، انتهاكات لحقوقه، ويتحمل معاناة اجتماعية مرتبطة بالحرب، معاناة لا يمكن تفسيرها بالاقتصار على قياسات موضوعية فقط. ويركز إطار الأمن البشري على الشعوب، وعلى حمايتها من الأخطار الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية التي تقوض رفاهها (King et al, ٢٠٠١)، كما يؤكد على قدرة الناس على إدارة الحياة اليومية، وعلى أهمية تأدية الوظائف والفعالية الإجتماعية والصحة. (Caballero-Anthon, ٢٠٠٤).

من هنا تنبع أهمية هذا الإطار السببي (الذي يشمل انعدام الأمن البشري والانتهاكات للحقوق والمعاناة الاجتماعية والنتائج الصحية السلبية)، والذي يتيح لنا الكشف عن الواقع الفلسطيني، وعن المحددات الأوسع لصحة النساء والرجال والأطفال. إنه يحفزنا على القيام بتحليل أكثر شمولاً يتجاوز مجرد تعداد الجثث وأنماط المرض. ويقودنا ذلك إلى استخدام المؤشرات الأساسية لدراسة النتائج المترتبة عن ظروف الحرب والنزاع على الصحة والرفاه، وإلى الكشف عن الأزمة الإنسانية التي يعانيها الفلسطينيون، حيث «جبهة المنزل هي جبهة القتال»، وخصوصا في قطاع غزة.

ثانياً- وجهات ومؤشرات: تداعيات الأزمة

الخصوبة مرتفعة بشكل غير اعتيادي، لكنها آخذة في الانخفاض

يشير الجدول الأول إلى أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفع، في عقد واحد، من ٢,٩ مليون إلى ٣,٨ مليون، وذلك انعكاس لارتفاع معدل الخصوبة، وللانخفاض الحاد في معدل وفيات الرضع لما قبل العام ١٩٩٧. وفي حين أن معدل الخصوبة الإجمالي انخفض من ٦,١ في العام ١٩٩٧ إلى ٤,٦ في ٢٠٠٧، إلا أنه لا يزال أعلى مما هو متوقع بالنظر لارتفاع مستويات التعليم نسبياً لدى النساء الفلسطينيات، وبالمقارنة مع معدلات الخصوبة في البلدان العربية الأخرى المجاورة؛ إذ يبلغ معدل الخصوبة الإجمالي في الأردن ٣,٧، وفي لبنان ١,٩، وفي سوريا ٣,٨، وفي مصر ٣,١ (Abdul-Rahim et al, ٢٠٠٩). وقد يكون هذا الانخفاض مؤشراً على تحسن صحة المرأة على مر الزمن. ذلك أن هناك ارتباطاً بين مستويات الخصوبة المرتفعة ووفيات الأمهات؛ كما قد يكون لتزايد الأعباء التي تتكبدها النساء بسبب كبر حجم العائلات آثار سلبية على صحتهن. وهذا سؤال هام يستدعي البحث في المستقبل.

كذلك، انخفض متوسط حجم الأسرة جزئياً نتيجة الانخفاض في معدل الخصوبة الإجمالي من ٦,٤ فرد للأسرة الواحدة في العام ١٩٩٧ إلى ٥,٨ فرد في العام ٢٠٠٧. ويتأثر حجم الأسرة بنسبة الأسر النووية إلى الأسر الممتدة بين السكان. ويبين الجدول أن نسبة الأسر النووية ارتفعت قليلاً خلال السنوات العشر الماضية، من ٧٣٪، في العام ١٠٠٩، إلى ٧٨٪ في العام ٢٠٠٧. وفي حين أن التوجه نحو الأسرة النووية قد يرفع منزلة النساء واستقلالهن الذاتي في الأسرة، إلا أنه قد يضطر المرء أيضاً، في سياق الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى إثارة مسألة تأثيراته السلبية المحتملة. فكما لوحظ، محلياً، أن دعم الأسرة الممتدة، الذي عموما تقدمه النساء أثناء الولادة وفي رعاية الأطفال وإعداد وجبات الطعام، هو شكل أساسي من أشكال الدعم الذي يتيح للنساء العمل خارج المنزل، نظراً للغياب الكامل تقريباً للدعم العام والدعم المؤسسي للمرأة العاملة. وربما يكون تزايد القيود المفروضة على التنقل لأسباب جيوسياسية ومالية وتزايد انتقال المتزوجين صغار السن من ديارهم الأصلية للبحث عن عمل في المدن، لا سيما في وسط الضفة الغربية (Taraki, L ed, ٢٠٠٦) قد تسبب جزئياً في نووية الأسر، وأدى إلى تقلص نظام هذا الدعم الحاسم الأهمية للنساء، لا سيما للنساء العاملات اللاتي لديهن أطفال صغار.

وفيات الرضع: دلالات استقرارها على ما هي عليه

يشير الجدول أيضاً إلى أن معدل وفيات الرضع لم يتغير كثيرا خلال العقد الماضي. فقد انخفض، خلال فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، لكنه

في الصفحة السابقة: فلسطينيون يمرّون قرب برج حراسة عند الجدار. تصوير: رُلى حلواني

الجدول ١ - المؤشرات الديموغرافية ومؤشرات الصحة

المؤشر	١٩٩٥- ٢٠٠٠ الضفة الغربية	٢٠٠٥-٢٠٠٧ الضفة الغربية	١٩٩٥-٢٠٠٠ قطاع غزة	٢٠٠٥-٢٠٠٧ قطاع غزة	١٩٩٥- ٢٠٠٠ المجموع الكلي للضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٥-٢٠٠٧ المجموع الكلي للضفة الغربية وقطاع غزة
مجموع السكان	١,٨٧٣,٤٧٦	٢,٣٥٠,٥٨٣	١,٠٢٢,٢٠٧	١,٤١٦,٥٤٣	٢,٨٩٥,٦٨٣	٣,٧٦٧,١٢٦
معدل الخصوبة الكلي	٥,٦	٤,٢	٦,٩	٥,٤	٦,١	٤,٦
متوسط حجم الأسرة	٦,١	٥,٥	٦,٩	٦,٥	٦,٤	٥,٨
الأسر النووية	٪٧٤	٪٨٠,٧	٪٧١,٨	٪٧٣	٪٧٣	٪٧٨
معدل النمو السكاني سنوياً				++	٪٣,٨	٪٢,٨
معدل وفيات الرضع	٢٥	٢٣	٢٧	٢٩	٢٥,٥	٢٥
فتيان						٢٧
فتيات						٢٣
العمر						
أشخاص دون سن ١٥	٪٤٥,١	٪٤١,٣	٪٥٠,٢	٪٤٨,٣	٪٤٧	٪٤٥
أشخاص في سن ١٥- ٢٩						٪٢٧
أشخاص فوق سن ٣٠						٪٧٢
أشخاص في سن ١٥- ٦٤	٪٥١,١	٪٥٥,٣	٪٤٦,٩	٪٤٩		
أشخاص في سن ٦٥ فما فوق	٪٣,٨	٪٣,٤	٪٢,٩	٪٢,٧	٪٣,٥	٪٣
رجال في سن ٦٠ فما فوق	٪٣,١		٪٢,٤		٪٢,٩	
نساء في سن ٦٠ فما فوق	٪٤,١		٪٣,٢		٪٣,٧	
نسبة الذكور/الإناث	١٠٣,٢	١٠٣,١	١٠٣,١	١٠٣		١٠٣
متوسط العمر المتوقع						
نساء					٧٢,٢	٧٣,٢
رجال					٧٠,٧	٧١,٧
العمر الوسيط عند الزواج الأول- نساء					١٨	١٨
الزواج من ابن العم	٢٦,٨	٢٦	٣١,٥	٣٢	٢٨,١	٢٨,١
سوء التغذية: توقف نمو معتدل أو شديد (انخفاض الطول بالنسبة للعمر) بين الأطفال دون سن ٥	٪٦,٧	٪٧,٩	٪٨,٢	٪١٣,٢	٪٧,٢	٪١٠,٢
معدل وفيات الأمهات					١٠٠	
الإعاقة					٪١,٩	٪٢,٧

السلطة الوطنية الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (آب/أغسطس ٢٠٠٨). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧. تعداد النتائج النهائية في الضفة الغربية. ملخص (السكان والمساكن).

السلطة الوطنية الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧. تعداد النتائج النهائية في قطاع غزة. (السكان والمساكن).

بيان صحفي. (٢٠٠٨). رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧. الضفة الغربية.

بيان صحفي (٢٠٠٨). رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧. قطاع غزة.

السلطة الوطنية الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). سلسلة التقارير الإحصائية عن الرجال والنساء (التقرير التحليلي رقم ٣). المرأة والرجل في فلسطين. قضايا وإحصاءات ٢٠٠٨، العدد ٣.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١). المسح الصحي ٢٠٠٠. التقرير النهائي.

السلطة الوطنية الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧). المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، ٢٠٠٦. التقرير النهائي.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المسوح الديمغرافية والصحية للأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٠، ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ومجموعات بيانات المشروع العربي لصحة الأسرة.

Abdul Rahim, HF., Wick, L., Halileh, S., Hassan-Bitar, S., Chekir, H., Watt, G., & Khawaja, M. (٢٠٠٩). *Health in the Occupied Palestinian Territory ٢. Maternal and child health in the occupied Palestinian territory. The Lancet*; ٣٧٣: *pp.* ٩٦٧-٧٧.

استقر أو تباطأ تغيره منذ ذلك الحين، وظل على مستوى مستقر نسبياً، هو ٢٥ وفاة لكل ألف ولادة حيّة. وهذه ظاهرة ديموغرافية غير اعتيادية تشير إلى تباطؤ التحسينات الصحية، أو إلى زيادة ممكنة في تفاوتات العناية الصحية، أو قد تكون مؤشراً على تدهور أوضاع السكان جميعاً وليس الأطفال فحسب (Giacaman et al, ٢٠٠٩). بل إن تحليل بيانات المسح العربي لصحة الأسرة للعام ٢٠٠٦ يشير إلى أن معدل وفيات الرضع يتزايد في قطاع غزة، حيث بلغ ٢٩ وفاة لكل ألف ولادة حيّة في تلك السنة، ومن المرجح جدا أن يكون قد زاد منذ ذلك الوقت، وخصوصاً منذ الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، من ٨ كانون الأول/ديسمبر إلى ٩ كانون الثاني/يناير، واستمرار الحصار، ومعاناة السكان من الإغلاقات الصارمة.

تضخم فئة الشباب

كذلك الأمر في ما يخص تغير التوزيع العمري للسكان. فهناك انخفاض في نسبة الأطفال دون سن ١٥ من ٤٧٪ عام ١٩٩٧ إلى ٤٥٪ عام ٢٠٠٦. مقابل ذلك، زادت نسبة الأشخاص في الفئة العمرية ١٥–٦٤ سنة، أي حدث انخفاض في الإعالة وارتفاع في عدد الأشخاص المؤهلين للمشاركة في قوة العمل. ولا تزال تداعيات ذلك موضع تكهن، بالنظر إلى سياسة الفصل والخنق الاقتصادي الإسرائيلية، وارتفاع المعدلات الحالية لمستويات البطالة والفقر، وخاصة مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب.

وفي حين أن نسبة الأطفال دون سن ٥ آخذة في الانخفاض، فإن نسبة الشبان والشابات في الفئة العمرية ١٥–٢٩ آخذة في التزايد، وتشكل نحو ٢٧٪ من السكان، جاعلة نسبة ممن هم دون سن ٣٠ عاماً أكثر من ٧٠٪ من مجموع السكان. ومن حيث المعايير الديموغرافية، يبدو أن هذه الأرقام تشير إلى بداية نشوء وجهة جديدة، هي ‹تضخم فئة الشباب›، ناجمة عن انخفاض معدل وفيات الرضع وارتفاع مستويات الخصوبة. ويزيد وجود فئات كبيرة من الشباب بين السكان من احتمال أن تتعرض الدول لعنف سياسي (Urdal, ٢٠٠٦). ويقول من يؤيد هذه المقاربة: «إن العنف يتمركز ‹ضمن› فئة الشباب، وخصوصاً الفتيان الذين يبدون ضيقهم عبر عدوانية متزايدة وتغيير سلوكي، بالمقارنة مع الفتيات اللاتي يبدين ضيقهم عبر مستويات أعلى من الشكاوى الجسدية» (Giacaman et al, ٢٠٠٧). بالمقابل، يمكن القول إن تزايد العنف قد يكون نتيجة لسوء المعاملة والافتقار إلى الحريات الشخصية، وإلى المجال الذي يتيح المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي كلها تؤدي بدءاً إلى إثارة هذا العنف، أي بمعنى آخر، السبب هو الافتقار إلى الاندماج في المجتمع والاستلاب.

وقد يكون ظهور التلفزيون والإنترنت والهواتف المحمولة أيضاً قد كثف الصراع ما بين الأجيال؛ إذ أتاحت التقنيات الحديثة للشرق أوسطيين (ومن بينهم الفلسطينيون) الشباب مشاهدة ما يحدث في أماكن أخرى من العالم، والاتصال بعوالم كانت مجهولة لآبائهم. ويعتقد أن ذلك يكثف من رغبة الشباب في التغيير، بدلاً من تقليد طريقة الحياة القديمة، والسعي إلى التمتع بالحريات الشخصية التي يتمتع بها الشباب الآخرون. وينبغي علينا التأمل أيضا في آثار انتهاكات الجيش الإسرائيلي المتعاظمة التي تعاني منها غالبية السكان يومياً، ومنهم الشباب.

التحدي الذي تشكله الشيخوخة

خلال العقد الماضي، تغيرت، قليلاً، نسبة فئة السكان في سن ٦٥ أو أكثر، فانخفضت من ٣٫٨٪ عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٣٪ عام ٢٠٠٧. وربما لا يكون ذلك انخفاضاً حقيقيا، بل انعكاساً للزيادة في نسبة الشباب، علماً بأن العدد المطلق للمسنين ازداد خلال تلك الفترة. ويبدو أن متوسط العمر المتوقع آخذ أيضاً في الارتفاع، من ٧٢٫٢ سنة للنساء عام ١٩٩٧ إلى ٧٣٫٢ سنة عام ٢٠٠٧، ومن ٧٠٫٧ سنة للرجال عام ١٩٩٧ إلى ٧١٫٧ سنة عام ٢٠٠٧. غير أنه ينبغي الحذر عند تفسير بيانات متوسط العمر المتوقع هذه، ذلك أنها لا تتوافق مع الوجهات العالمية، حيث يبلغ الفرق في متوسط العمر المتوقع بين الرجال والنساء عادة ٤ سنوات على الأقل. وعلى الأرجح يعود هذا التباين جزئياً على الأقل إلى أنه، حتى الآن، يجري احتساب متوسط العمر المتوقع عن طريق الإسقاط، انطلاقاً من معدلات وفيات الرضع، التي انخفضت على مر الزمن، لتظهر، نتيجة لهذه الطريقة في الاحتساب، زيادة موازية في متوسط العمر المتوقع؛ بينما يستند الأسلوب الأكثر دقة لحساب متوسط العمر المتوقع إلى معدلات الوفيات المحددة بالسن، لكن هذه لا تزال غير متوفرة حتى الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يستدعي تضافر الزيادة التدريجية للتشيخ في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع تزايد نووية الأسر طرح سؤال: من الذي يقوم الآن، ومن الذي سيقوم في المستقبل برعاية المسنين، وكيف، بالنظر إلى الغياب شبه الكامل للرعاية المؤسسية للمسنين بدلاً من الأسرة؟ إن مسألة مصير المسنين، والطريقة التي يعتنى بهم في الأسر النووية، التي تفتقر إلى الدعم المادي والعاطفي والاجتماعي الذي يحتاجه كبار السن، والذي يقدمه عادة الراشدون الأصغر سنا في العائلة، مسألة لا يمكن التقليل من شأنها. ونظراً لفارق السن لدى الزواج، وارتفاع متوسط العمر المتوقع للنساء مقارنة بالرجال، فإن عدد النساء الأرامل أكثر من عدد الرجال الأرامل، ما يجعلهن منكشفات على المخاطر بشكل خاص في سن الشيخوخة. وعموماً، ينبغي أن تحث الوجهة الديموغرافية، التي لوحظت في السنوات العشر الماضية، على جعل مسألة رعاية المسنين أولوية من أولويات البحث وصياغة السياسات والتدخل في المستقبل.

الزواج المبكر وتزايد العزوبية

تدل البيانات المتعلقة بالأعوام ١٩٩٦–٢٠٠٤ إلى ارتفاع طفيف في سن المرأة عند الزواج الأول (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الديموغرافي والصحي، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤) إذا ما حكمنا على الأمر من تغير نسب من تزوجن وهن دون سن ١٨ مع مرور الوقت. ولكن، في الواقع، الطريقة الأسلم لترسيم الوجهات الزمنية تعتمد على تتبع التغيّر الزمني لوسيط السن عند الزواج الأول. وقد ظل هذا الوسيط ثابتاً على سن الـ ١٨ كما كان عام ١٩٩٥. وهناك ضرورة لإجراء تحليل إضافي للبيانات لتقييم هذه المسألة على نحو أكثر شمولا. مع ذلك، يبدو أن تحليلاً أولياً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للأعوام ١٩٩٧–٢٠٠٧، يشير إلى احتمال تزايد نسبة الزيجات دون سن ١٨، في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه نسبة العزوبية. وتختلف هذه النسب في مناطق الأراضي الفلسطينية المحتلة المختلفة، فمستويات الزواج المبكر الأعلى توجد في منطقة الخليل، بينما توجد مستويات العزوبية الأعلى في منطقة رام الله/البيرة (Abu Rmeileh and Hammoudeh، معلومات غير منشورة). ولا بد لهذه التغيرات من أن تؤثر على الوضع الصحي للمرأة. فمن ناحية، يشكل كل من الزواج المبكر والحمل المبكر عوامل خطر على الصحة وغير ذلك من المضاعفات. ومن ناحية أخرى، يترافق مع العزوبية المتزايدة افتقار إلى خدمات الرعاية الصحية، بالإضافة إلى مشاكل

في الواقع، الطريقة الأسلم لترسيم الوجهات الزمنية تعتمد على تتبع التغيّر الزمني لوسيط السن عند الزواج الأول. وقد ظل هذا الوسيط ثابتاً على سن الـ ١٨ كما كان عام ١٩٩٥. وهناك ضرورة لإجراء تحليل إضافي للبيانات لتقييم هذه المسألة على نحو أكثر شمولا. مع ذلك، يبدو أن تحليلاً أولياً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٧، يشير إلى احتمال تزايد نسبة الزيجات دون سن ١٨، في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه نسبة العزوبية.

اجتماعية وعائلية محتملة أخرى، ذلك أن معظم الخدمات الصحية الحالية، إن لم يكن كلها، يلبي احتياجات صحة الأم والطفل، كما لو أن الاحتياجات الصحية للمرأة تتعلق فقط بالتكاثر، مما يلغي الاحتياجات الصحية للنساء العازبات والمتزوجات غير الحوامل. وذلك مجال آخر يتطلب المزيد من البحث وتجزئة البيانات أثناء التحليل.

كذلك ظل الزواج من ابن العم أو ابن الخال ثابتاً بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. فقد لوحظ، في كل من عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٦، أن حوالي ٢٨٪ من الزيجات كانت من ابن العم/الخال. وتظل هذه الظاهرة غير مفهومة إلى حد كبير، لكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها الفلسطينيون، ولا سيما تزايد عمليات الإغلاق والحصار والتداعيات السلبية لهذه الأوضاع على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، قد تقدم تفسيرا جزئياً لهذه الظاهرة (انظر: Johnson في Taraki, ٢٠٠٦). ومن الواضح أن هناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث لفهم استمرار هذه الظاهرة وآثارها على حياة الأسرة والصحة، بما في ذلك أنماط الخصوبة.

الموت والإصابة والإعاقة والسَجن

منذ بداية الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، زاد قصف الجيش الإسرائيلي للمناطق المدنية واستخدامه النار من مقتل المدنيين، بحيث بلغت نسبته أعلى بكثير منها خلال الانتفاضة الأولى. فقد قتل من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نتيجة الأعمال العسكرية الإسرائيلية، ما يقرب من ٥٠٠٠ فلسطيني، من بينهم حوالي ١٠٠٠ طفل، معظمهم من المدنيين (B'tselem, ٢٠٠٩). وأدى الهجوم على قطاع غزة، الذي دام ٢٢ يوماً، من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وحده إلى وفاة حوالي ١٤٠٠ شخص وجرح حوالي ٥٠٠٠ (Amnesty International, ٢٠٠٩). ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، احتجز أكثر من ٧٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، معظمهم من الرجال، ولكن كان من بينهم أيضاً نساء وقُصّر (B'tselem, ٢٠٠٩). وقد وضعت المستويات المرتفعة للإصابة والوفاة والإعاقة بسبب الإصابة (قدّرتها المؤلفة من أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بنسبة ٦٪ من إجمالي الإعاقات، بمعدل انتشار بلغ حوالي ٣٪، أو حوالي ٧٠٠٠ شخص) والسجن عبئاً ثقيلاً على الأفراد والخدمات الصحية وخدمات المجتمع، وخصوصاً على الأسر التي فقدت مصدر رزقها بوفاة أو إعاقة أو سجن معيليها؛ وعلى النساء لأنهن الراعيات الأساسيات لأفراد الأسرة، بما فيهم المعوقون. ولأننا لا نعرف سوى القليل جداً عن مصير هذه الأسر، فلا بد من بذل كل جهد ممكن للبحث في الآثار المترتبة عن عنف الموت على حياوات ورفاه باقي أفراد الاسرة.

الأمراض: مؤشرات موضوعية: توقف نمو الأطفال ووفيات الأمهات

يشير استقرار معدل وفيات الرضع إلى تدهور الأوضاع بشكل عام، وإلى أن سوء التغذية بين الأطفال دون سن ٥ سنوات آخذ في الارتفاع أيضا. ويبين الجدول (١) أن نسبة الأطفال دون سن ٥ سنوات الذين توقف نموهم (انخفاض الطول بالنسبة للعمر) ارتفعت من ٧,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٠,٢٪ عام ٢٠٠٦، وأن مستويات توقف النمو بين الأطفال في قطاع غزة أعلى، وربما تكون آخذة في الارتفاع منذ العام ٢٠٠٦. ومستويات توقف النمو مؤشر آخر على تدهور الصحة العامة للسكان. ويرتبط توقف النمو أيضا بتزايد المرض والوفاة وبضعف التطور المعرفي والأداء التعلمي (Walker et al, ٢٠٠٥) وبالسمنة والأمراض المزمنة في مرحلة البلوغ (Sawaya et al, ٢٠٠٣).

قدر معدل وفيات الأمهات (وهو العدد السنوي لوفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية) بحوالي ١٠٠ في العام ١٩٩٧ ((Abdul-Rahim et al, ٢٠٠٩. ولسوء الحظ، لا يزال هذا المؤشر الهام غير متوفر عن طريق المسح أو منقوصاً ومنخفضاً إلى درجة الاستحالة عندما يستند في الحسابات إلى سجلات وزارة الصحة الفلسطينية. ففي العام ٢٠٠٥، قدر معدل وفيات الأمهات في تقارير الوزارة بـ ١٥,٤، لكن الوزارة اعترفت بأن هذه التقديرات لا يحتمل أن تكون صحيحة، مشيرة إلى أن جزءاً من المشكلة هو احتمال أن يكون التبليغ عن الوفيات منخفضا (وزارة الصحة، ٢٠٠٦).

التحول الوبائي: النساء والأمراض المزمنة

يمر سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة بمرحلة تحول وبائي. فقد تجاوزت الأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والشرايين وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان، الأمراض المعدية كأسباب رئيسية للاعتلال والوفيات. وتتجه الأمراض المزمنة لأن تصبح، بسرعة، مشكلة صحية عامة رئيسية. فهي تشكل أكثر من نصف مجموع الوفيات، في حين تسبب الأمراض المعدية أقل من ١٠٪ (Husseini et al, ٢٠٠٩). وعلى النقيض مما يرد في الأدبيات العالمية، حيث الرجال عموما أكثر عرضة للأمراض المزمنة والوفاة، تشير دراسات مختلفة، أجريت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى أن معدلات اعتلال النساء الفلسطينيات بأمراض مزمنة مماثلة لمعدلات اعتلال الرجال بهذه الأمراض أو أعلى، وأن خطر وفاتهن من أمراض مزمنة مماثل لخطر وفاة الرجال؛ وأن لديهن مستويات من السمنة وفقر الدم أعلى. (Abu-Rmeileh et al, ٢٠٠٨; Husseini et al, ٢٠٠٣; Abdul-Rahim et al, ٢٠٠١)).

وبالرغم من تغييرات يبدو أنها مماثلة للتغييرات في البلدان الأكثر تقدماً، لا تزال مستويات فقر الدم بين النساء مرتفعة، إذ أن مستويات فقر الدم بين غير الحوامل أعلى قليلاً مما بين الحوامل، بنسبة ٣٥٪ و٣١٪ على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢)، ويتناقض ذلك أيضاً مع ما في الأدبيات العالمية، حيث معدلات انتشار فقر الدم لدى الحوامل أعلى مقارنة بغير الحوامل. وإذا ما جمعنا هذه المعلومة إلى معرفتنا بأن خدمات الرعاية الصحية الفلسطينية تعنى أكثر بخدمات ما قبل الولادة وصحة الأم والطفل، متجاهلة احتياجات غير الحوامل والعازبات ومن هن في مرحلة انقطاع الطمث والمسنات، ومع استمرار التركيز على أن الأمراض المزمنة هي مصدر قلق كبير بين الرجال فقط، لا يمكننا إلا أن نخلُص إلى ضرورة وجود أولوية ملحة للبحث

والتدخل لمعالجة الوضع الصحي للنساء واعتلالهن في إطار الصحة العامة الواسع، وليس الاقتصار فقط على صحة الأم والطفل، ما سيلبي احتياجات النساء الفلسطينيات جميعاً، بغض النظر عن حالتهن بالعلاقة مع الزواج والحمل.

الصحة : مؤشرات ذاتية تكشف تدني نوعية الحياة والضيق والخوف

يتزايد الاعتراف اليوم بأن للدخل المنخفض، وعدم ملاءمة المساكن، وأماكن العمل غير المأمونة، والافتقار إلى فرص الحصول على التسهيلات، بالإضافة إلى النزاعات والحروب، آثاراً سلبية على الصحة. وبالإضافة إلى الوفاة والإصابة والإعاقة والتشرد والافتقار إلى الخدمات الصحية، تؤدي الصراعات والحروب إلى التعرض المستمر لوضعيات تهديد للحياة، ما قد يؤدي إلى إجهاد، ثم ضيق، ثم مرض (Watts et al, ٢٠٠٧).

من هنا، يمهد إطار الأمن البشري المجال لاستخدام مقاييس ذاتية – إفادات الناس أنفسهم بشأن انعدام أمنهم، والتهديدات التي يواجهونها، وحالتهم الصحية الخاصة، مثل التصنيف الذاتي لصحتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها ورفاهم – لتتكامل مع المقاييس الموضوعية وتقييم النتائج الصحية (Schalock, ٢٠٠٤). وفي حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمكننا هذه المقاييس من تقييم تأثير الظروف الشبيهة بالحرب على الوضع الصحي للسكان بوسائل لا توفرها المقاييس الموضوعية وحدها.

لتقييم نوعية حياة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، استخدم مؤشر نوعية الحياة الذي تبنته منظمة الصحة العالمية في مسح أجري عام ٢٠٠٥، وشمل عينة تمثل البالغين من السكان عامة. وقد أثبت هذا المسح أن نوعية الحياة في هذه الأراضي أسوأ من نوعية الحياة في البلدان الأخرى التي شملتها دراسة منظمة الصحة العالمية جميعها تقريبا (Mataria et al, ٢٠٠٩). وأظهرت الدراسة أيضا أن المشاركين في المسح يعانون من مستويات عالية من المخاوف والتهديدات: لسلامتهم الشخصية وسلامة عائلاتهم، ومن فقدان الدخل والمنازل والأراضي، وعلى مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم، وأن لديهم مشاعر همّ، وقلقاً، وعجزاً، وحرماناً (الجدول ٢). وأفاد معظم الناس أنهم تضرروا من الانتهاكات المستمرة التي يقترفها الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ومن الإغلاق والحصار الذي يفرضهما ومن العنف بين الفلسطينيين أنفسهم.

ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن نوعية حياة النساء أفضل بصفة عامة من نوعية حياة الرجال (Mataria et al, ٢٠٠٩). وتستدعي هذه النتائج الاستغراب، لأن النساء الفلسطينيات أكثر حرماناً عموماً مقارنة بالرجال بسبب النظام الاجتماعي الأبوي، الذي يميز ضدهن ويقيد حرياتهن، وهي تثير مسألة الأثر المتناقض المحتمل للحماية التي يوفرها النظام الأبوي، فهو يقيد حركة المرأة خارج المنزل، بينما يدفع بالرجال إلى البحث عن سبل رزق الأسرة في المجال العام. وهذا المجال، أي عالم الرجال، مليء بمخاطر الانتهاكات والمضايقات التي يتعرضون لها عند عبور الحواجز يومياً، إذ يحتجزون، ويجردون من ملابسهم، ويعتقلون، ولا يسمح لهم بالعبور، ويتعرضون للإذلال، ما قد يفسر النتائج المتناقضة.

وكشفت دراسات، عن الضفة الغربية، عن ارتفاع حالات الضغط النفسي، من مثل الضيق الشديد، والأرق، والخوف الذي لا يمكن السيطرة عليه، والتعب، والإكتئاب، واليأس، لا سيما خلال اجتياحات الجيش الإسرائيلي (Giacaman, ٢٠٠٤). ووجدت دراسات أخرى أن للتعرض الجماعي للعنف والإذلال آثاراً سلبية كبيرة على الصحة. وكشفت دراسة عن المراهقين، في منطقة رام الله، أن التعرض للإذلال ارتبط بشكاوى صحية ذاتية (Giacaman, ٢٠٠٧)، في حين كان للتعرض الجماعي للعنف آثار سلبية على الصحة النفسية، حتى بعد الأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي، والسكن، والعوامل الأخرى ذات الصلة.

الجدول ٢: المشاعر والمخاوف والقلق والتهديدات المبلغ عنها في عينة عشوائية تمثل السكان الراشدين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (مشتقة من مجموعة بيانات جودة الحياة الفلسطينية – معهد الصحة العامة والمجتمعية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥)

يخشى فلسطيني واحد من بين كل فلسطينيين اثنين على نفسه في حياته اليومية.
يخشى الفلسطينيون جميعهم تقريباً على سلامة عائلاتهم في حياتهم اليومية.
يشعر فلسطينيان اثنان تقريباً من بين كل ثلاثة فلسطينيين أنهما مهددان بفقد المنزل أو الأراضي أو بالاقتلاع قسرياً أو نزع الملكية.
الفلسطينيون جميعهم تقريباً قلقون على مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم.
يعيش فلسطيني واحد من بين فلسطينيين اثنين في ضائقة وقلق وهمّ وحزن.
يشعر فلسطيني واحد تقريباً من بين كل ثلاثة فلسطينيين بأنه عاجز.
يشعر أكثر من فلسطيني واحد من بين كل ثلاثة فلسطينيين بالحرمان.
يشعر أكثر من فلسطيني واحد من بين كل ثلاثة فلسطينيين أن المعاناة هي جزء من حياته.
يشعر أكثر من فلسطيني واحد من بين كل ثلاثة فلسطينيين بالسأم من الحياة.

وهذه الدراسات مهمة أيضاً لأنها تظهر التباين بين الفتيان والفتيات من حيث التعرض للعنف وظهور أعراض مرضية. ففي حين تعرض الجنسان كلاهما لمستوى مرتفع جداً من العنف، أشار الفتيان إلى تعرض أكبر للعنف من مثل الضرب، والإذلال، والاستخدام كدرع بشري، والتعرض للغاز المسيل للدموع، والتفتيش الجسدي، والاحتجاز والاعتقال، وغير ذلك من الانتهاكات التي يقترفها الجيش الاسرائيلي؛ بينما أشارت الفتيات إلى أعراض مرضية أكثر، بما في ذلك الأعراض الشبيهة بأعراض الاكتئاب. وتتفق هذه النتائج مع دراسات أخرى، أجريت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها، ويمكن أن تفسر، جزئياً، بالاختلافات بين الجنسين الناجمة عن الطريقة التي تتم بها تربية الفتيان والفتيات اجتماعياً. إذ تتيح التقاليد الاجتماعية للفتيان قدراً أكبر من الحريات، وخصوصا خارج المنزل أو المدرسة، ما يؤدي، بالتالي، إلى تعرضهم للعنف أكثر مما تتعرض له الفتيات (ربما بسبب التأثير المتناقض لحماية السلطة الأبوية للبنات).

وكشفت دراسات، أنجزت في قطاع غزة عام ٢٠٠٨، عن نتائج مماثلة لتلك التي في الضفة الغربية: ارتفاع حالات الضيق والمخاوف، خصوصا بين الأطفال. فقد أفيد أن الأطفال تعرضوا لأحداث صادمة للغاية، مثل مشاهدة قريب يقتل، ورؤية جثث مشوهة، ومنازل تدمر. وأشارت هذه الدراسات إلى مشاكل نفسية عديدة، بما في ذلك مشاكل سلوكية، ومخاوف، وصعوبات في النطق، وقلق، وغضب، وعدم القدرة على التركيز في المدرسة، وصعوبة في إتمام الواجبات المنزلية (United Nations, ٢٠٠٨).

ثالثاً– قضايا وجهات فاعلة وفرص: التحديات المقبلة

يثير هذا العرض الموجز تحديات رئيسية، ويطرح توجهات للبحث والعمل في المستقبل. وتتعلق النتيجة الكلية الأهم بضعف البحث العلمي المحلي، والقدرات التحليلية المحلية. وفي حين قطع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني شوطاً كبيراً في إنتاج مجموعات بيانات من نوعية رفيعة تغطي طيفاً من القضايا، لا تزال مجموعات البيانات هذه دون تحليل إلى حد كبير. ويقتصر معظم التقارير التي تستخدم بيانات هذا الجهاز على مجرد عرض نسب مئوية بسيطة، دون إجراء مزيد من التحليلات، وكأن البيانات تفسر نفسها بنفسها. وعلاوة على ذلك، لوحظ، في عملية البحث عن مؤشرات لتغيرات الأنماط الزمنية، انعدام الاتساق حتى في تقارير النسب المئوية البسيطة، ما استلزم أن يقوم الباحثون، أحياناً، بتحليل البيانات نفسها، مستخدمين مجموعات بيانات الجهاز، كي يمكنهم التوصل إلى تقديرات معقولة تعكس الواقع.

ويحتمل أن يكون سبب هذه المشكلة هو الافتقار إلى اهتمام الجامعات والحكومة، على حد سواء، بأهمية بناء قاعدة بحوث في البلاد، وأهمية تقديم الأدلة للتخطيط والسياسات والتدخلات. ويحتمل أن يكون هناك سبب آخر هو الافتقار إلى مراجعة نظراء للأدبيات الرمادية المنتجة. إذ تنشر التقارير دون أن تراجع نقدياً من أفراد ملمين الموضوع، يمكنهم أن يوجهوا الكتاب، ويساعدوهم على تحسين قدراتهم، وإعداد تقارير ذات جودة. وأخيراً، يتطلب تحليل بيانات إحصائية ذات نوعية قدراً جيداً من التدريب، ترافقه ممارسة على مدى فترات طويلة من الزمن. فلا يكفي القيام ببرنامج تدريب مرة واحدة دون المتابعه عن كثب والتوجيه، خصوصاً عندما تكون قاعدة البحوث المحلية ضعيفة جداً، وعندما لا تكون فرصة استكمال التحليلات عادة جزءاً من العمل الرسمي، حتى في الجامعات.

إن السجلات ذات الجودة ضرورية للتخطيط ورسم السياسات، وليس فقط لمعالجة وفيات الأمهات، كما أشير أعلاه، بل وللحالات المرضية الأخرى جميعاً كذلك. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على السجلات الصحية لجمع معلومات ذات جودة وبناء نظام الصحة هما وسيلتان لجمع البيانات أرخص بكثير من إجراء مسوح دورية. ولذلك، بالضبط، لا يزال بناء القدرات وتحسين نظام حفظ السجلات في وزارة الصحة والوزارات الأخرى يشكلان أولوية ملحة للعمل، إذ أن الاعتماد على مسوح دورية مسعى مكلف. وفي نهاية المطاف، يظل تحسين نوعية أنظمة المعلومات القائمة، الذي قد يستغرق بعض الوقت والجهد، أرخص وأكثر فعالية.

وتتعلق إحدى النتائج الرئيسية لهذا التقرير بما قد لاحظته، بالفعل، جماعات محلية متنوعة. إذ لاحظت أن هناك تحولاً في الوجهات الديموغرافية نحو تزايد كبير في نسبة الشباب والمسنين بين السكان عموما. وتحتاج هاتان الفئتان كلتاهما، وبشكل ضروري وملح، إلى اهتمام السياسات والتدخلات في المستقبل القريب، إن لم يكن الآن. وإن لم نقدم للشباب ما يخدم احتياجاتهم وتطلعاتهم، نكون، على الأغلب، قد انتهكنا حقوقهم، وبالتالي هيّأنا لهم المجال ليصبحوا عنيفين. ومن الواضح، كما يوصي آخر تقرير للتنمية البشرية العربية، أن تناول مسألة الشباب بشكل جدي وتلبية احتياجاتهم، التي لم تلبَ، والاستثمار فيهم أمور ضرورية كلها لتعزيز الأمن البشري. ويمكن النظر إلى الشباب بوصفهم عاملاً من عوامل التغيير والتقدم إذا ما تم استثمارهم من خلال توفير تعليم ذي نوعية ينطوي على المهارات وعلى تكوين القدرات القائمة على المعرفة، يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد المحلي والعالمي؛ وإذا ما وجهت الاستثمارات في مجالات الصحة والإسكان وأسواق العمل لتلبية احتياجات الشباب كقوة عاملة، وتزويدهم بما هو مطلوب لزيادة الإنتاجية (Arab Human Development Report, ٢٠٠٩). ويتناقض ذلك مع الاستثمارات التي تركز على توفير الأنشطة والترفيه للشباب 'لإبعادهم عن الشارع'، كما نلاحظ أحياناً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهكذا، فإن الاستثمارات السياسية والتشغيلية في الشباب ليست فقط مسألة تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، إذ يمكن أن تكون لها أيضاً فوائد اقتصادية محتملة، كما يمكن أن تزيد من الأمن المجتمعي.

بما أن أعداد من يشيخون آخذة في التزايد، فلا بد من أن يتطلب ذلك توفير خدمات متنوعة لهم، لا خدمات صحية فحسب، بل أيضاً جوانب أخرى مثل: الرعاية المنزلية، والرعاية الاجتماعية، وحتى تقديم وجبات تصلهم إلى منازلهم ‹وجبات على عجلاتMeals on Wheels - ›. وهذه مسألة لا تتعلق فقط بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة، بل أيضا بالتخفيف من العبء الذي يتكبده الشباب، وخصوصاً الشابات، في رعاية المسنين، كي يتمكنوا من المشاركة بفعالية أكبر في قوة العمل إذا ما تمأسس الدعم المركزي والمؤسسي للمسنين والأطفال. ومن شأن ذلك أيضاً أن ينشط الاقتصاد، ويحسن من الاستقلال الذاتي للنساء والمسنين، ومن نوعية حياتهم، وكرامتهم، وثقتهم بالنفس.

من ناحية أخرى، في حين لا يمكن، ربما، عمل الكثير في ما يتعلق بالانتهاكات العسكرية الإسرائيلية اليومية والمزمنة التي يتعرض لها السكان، من المهم'عدم إلحاق أي ضرر' إضافي على الإطلاق. فللانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني جذور في الأسباب الاجتماعية– السياسية؛ ولذا، فإنها تتطلب حلولاً اجتماعية– سياسية، لا وصفات من الأدوية المهدئة والعلاج النفسي، أو تصنيف الصدمات وحالات الضيق كأمراض، ما قد يشكل خطراً، هو خطر إضفاء صفة المرض على المعاناة الاجتماعية للحرب، وهو ما يؤدي، بدوره، إلى إضافة مزيد من الأعباء على الضحايا. وبالفعل، كانت دراستنا لمؤسسات الصحة النفسية– الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال ذروة الانتفاضة الثانية قد

أشارت إلى الميل إلى التركيز على العلاج، واستبعاد الدعوة إلى إزالة الأسباب الجذرية لضائقة الناس ومعاناتهم (Giacaman, ٢٠٠٤). ولئن كان صحيحاً بالتأكيد أن بعض السكان يلزمه أدوية وعلاجات، إلاّ أن نسبة هؤلاء ضئيلة جدا. فالغالبية العظمى من الفلسطينيين تعيش على الخط الذي يصل ما بين الصحة والمرض، تتأثر يوميا بتعرضها للصدمات والعنف والشدة. وعلى الرغم من أنهم يظهرون أعراضاً مرضية هي نتيجة طبيعية لهذا التعرض، إلاّ أنهم ليسوا بمرضى. إنهم منتهكون، ويدعون إلى الحد من الانتهاك وتحقيق العدالة.

أخيراً، توضح هذا المقالة جدوى الجمع بين مقاييس موضوعية – طبية وديموغرافية– ومقاييس ذاتية مأخوذة من إفادات الناس لتقييم الوجهات الديمغرافية والوضع الصحي، ووضع الصحة في إطار منظور الصحة العامة الواسع، الذي يشمل المحددات الاجتماعية للصحة. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الأمن البشري والمعاناة الاجتماعية والإطار السببي للأعراض هو الإطار الأنسب، ليس فقط للكشف عن معضلة الشعب الفلسطيني وصحته وفهمهما، ولكن أيضاً للكشف عن صحة ورفاه غيرهم وفهمهما، خصوصاً في حالات النزاع.

المراجع

Abdul-Rahim, HF., Husseini, A., Bjertness, E., Giacaman, R., Gordon, NH., & Jervell, J. (2001).The Metabolic Syndrome in the West Bank Population: an Urban-Rural Comparison, Diabetes Care 24 (2), pp. 275-279.

Abu-Rmeileh, NME., Husseini, A., Abu-Arqoub, O., Hamad, M., & Giacaman, R. (2008). Mortality Patterns in the West Bank, Palestinian Territories, 1999-2003. Preventing Chronic Disease 5(4), pp. 1-8.

B'tselem. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Palestinian Territory. (year). Statistics. http://www.btselem.org/english/statistics/Index.asp (retrieved on October, 20, 2009).

Caballero-Anthony, M. (2004). Human security and primary health care in Asia: realities and challenges. In: Chen L. (ed). Global health challenges for human security. Boston. Harvard University Press, pp. 234-255.

Das, V. (2006). In: Darby P. (ed). Security, spaciality and social suffering. Alternatives; 31: p. 466.

Fattah, H. (2002). The Middle East Baby Boom. American Demographics, pp. 55-60.

Giacaman, R. (2004). Psycho-social/mental healthc are in the occupied Palestinian territories: The embryonic system. Institute of Community and Public health, Birzeit: Birzeit University.

Giacaman, R., Husseini A., Gordon, NH., & Awartani, F. (2004). Imprints on the consciousness. The impact on Palestinian civilians of the Israeli army invasion of West Bank towns. European Journal of Public Health ; 14: pp. 286-290.

Giacaman, R., Abu-Rmeileh, N. ME., Huseini, A., Saab, H., & Boyce, W. (2007). Humiliation: the invisible trauma of war for Palestinian youth. Public Health; 121: pp. 563-571.

Giacaman, R., Shannon, HS., Saab, H., Arya, N., & Boyce, W. (2007). Individual and collective exposure to political violence: Palestinian adolescents coping with conflict. European Journal of Public Health; 17(4): pp. 361-368.

Giacaman, R., Khatib, R., Shabaneh, L., Ramlawi, A., Sabri, B., Sabatinelli, G., & Khawaja, M. (2009). Health in the Occupied Palestinian Territory 1. Health status and health services in the occupied Palestinian territory. The lancet; 373: pp. 837-849.

United Nations. (2008). Gaza Strip inter-agency humanitarian fact sheet. http://domino.un.org/pdfs/GSHFSMar08.pdf (retrieved on October, 18, 2009).

Urdal, H. (2006). A clash of generations? Youth bulges and political violence. International Studies Quarterly; 50: pp. 607-629.

Walker, SP., Chang, SM., Powell, CA., & Granthan-McGregor, SM. (2005). Effects of early childhood psychosocial stimulation and nutritional supplementation on cognition and education in growth-stunted Jamaican children: prospective cohort study. Lancet; 366: pp. 1804-1807.

Watts, S., Siddiqi, S., Shukrallah, A., Karim, K., & Serag, H. (2007). Social determinants of health in countries in conflict: the Eastern Mediterranean perspective Draft Version 2. Health Policy and Planning Unit, Division of Health Systems, Eastern Mediterranean Regional Office, World Health Organization, Cairo.

Wilkinson, I. (2006). Health, risk and 'social suffering'. Health, Risk and Society; 8: 1.

Husseini, A., Abu-Rmeileh, N. ME., Mikki, N., Ramahi, T., Abu Ghosh, H., Barghuthi, N., Khalili, K., Bjertness, E., Homboe-Ottesen, G., & Jervell, J. (2009). Health in the Occupied Palestinian Territory 3. Cardiovascular diseases, diabetes mellitus and cancer in the occupied Palestinian territory. The Lancet; 373: pp. 1041-1049.

Husseini, A., Abdul-Rahim, H., Giacaman, R., Jervell, J., & Bjertness, E. (2003). Selected Factors Associated with Diabetes Mellitus in a Rural Palestinian Community. Medical Science Monitor 9 (5), pp. CR 181-185.

Israel/Gaza. Operation 'cast lead': 22 days of death and destruction. (2009). Amnesty International, International Secretariat, London.

King, G., & Murray, CJL. (2001-02). Rethinking human security. Political Science Quarterly; 116: pp. 585-610.

Mataria, A., Giacaman, R., Stefanini, A., Naidoo, N., Kowal, P., & Chatterji, S. (2009). The quality of life of Palestinians living in chronic conflict: assessment and determinants. European Journal of Health Economics; 10: pp. 93-101.

Ministry of Health. (2006). Health Status in Palestine 2005. Annual report. Palestine: Ministry of health.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2003). Birzeit University. Nutrition Survey – 2002. Analytical Report. Ramallah.

Quesnel-Vallee, A. (2007). Self rated health: caught in the crossfire of the quest for 'true' health. International Journal of epidemiology; 36: pp. 1161-1164.

Ruble, BA., Tulchin, JS., Varat, DH., Hanley, LS. (edts). (2003). Youth explosion in developing world cities. Approaches to reducing poverty and conflict in an urban age. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Comparative Urban Studies Project.

Sawaya, AL., Martins, P., Hoffman, D., & Roberts, SB. (Year). The link between childhood undernutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil. Nutrition Review; 61: pp. 75-168.

Schalock, RL. (2004). The concept of quality of life: what we know and do not know. Journal of Intellectual Disability Research; 48(Pt3): pp. 203-216.

Taraki, L. (2006). Living Palestine. Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation. Syracuse University Press.

التعليم تحت الاحتلال

منظور جنسوي

آيلين كتاب

التعليم تحت الاحتلال
منظور جنسوي

آيلين كتاب

أولاً- المقدمة والسياق: التعليم تحت الاحتلال

حوّل الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وسيطرة الإدارة العسكرية الاسرائيلية الشاملة على قطاع التعليم الفلسطيني، على مدى أكثر من أربعين عاماً، التعليم من أداة للتنمية المستدامة إلى أداة للقضاء على الهوية الوطنية. وكانت السياسة الإسرائيلية تجاه التعليم الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تقوم على استغلال منهجي للمناهج الدراسية، وفرض رقابة وسيطرة منهجية عليها، وإقحام جغرافيا سياسية جديدة وتاريخ سياسي جديد. وقد ترافق ذلك مع نقص مستمر في تمويل قطاع التعليم، وإهمال صيانة وتطوير البنية التحتية البشرية والمادية على حد سواء. (Abu Nahleh et.al., ١٩٩٩)

ودعّمت إجراءات السلطات الإسرائيلية الأخرى، من مثل حظر التجول والقيود المفروضة على التنقل من خلال نقاط التفتيش والحصار واعتقال الطلاب والمعلمين، فرض السيطرة الإسرائيلية على قطاع التعليم وتقويض أسسه.

وفي الوقت نفسه، وبسبب الحركات الطلابية ونقابات المعلمين القوية في المؤسسات الأكاديمية المختلفة التي كافحت من أجل تقرير المصير الوطني والحرية الأكاديمية، حوّلت إسرائيل المدارس والجامعات إلى فضاءات للنضال السياسي والمواجهة السياسية.

وخلال تصاعد القمع السياسي، وخصوصاً خلال الانتفاضتين الوطنيتين، التي بدأت إحداهما عام ١٩٨٧ والثانية عام ٢٠٠٠، اشتمل تكثيف النشاط السياسي الفلسطيني والمقاومة السياسية الفلسطينية تعزيز فضاءات بديلة للتعلم. وخصوصا أثناء عمليات الإغلاق الطويلة للمؤسسات التعليمية خلال الانتفاضة الأولى.

اتخذت المقاومة الفلسطينية للتقويض المنهجي لعملية التعليم والمؤسسات التعليمية أشكالاً مختلفة. فعلى المستوى الرسمي أنشأت الجامعات نظم تعليم ميدانية بديلة عن الحرم الجامعي في أماكن عامة وفي مناطق جغرافية مختلفة. ونجحت عملية التعليم اللامركزية هذه من جهة في تحدي سياسة العقاب الجماعي التي فرضها الاحتلال، ومن جهة أخرى في ضمان ممارسة الحق في التعليم من خلال تقديم الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأكاديمية. وعلى المستوى غير الرسمي، عبأت القيود التي فرضتها إسرائيل على التعليم مختلف قطاعات المجتمع والمنظمات الجماهيرية الممثلة للسلطة الشعبية. وهكذا تحوّل إغلاق إسرائيل للمدارس إلى فرص للتعلم غير النظامي، كما أدت جهود منظمات المجتمع المدني واللجان الشعبية والجهود الأهلية إلى ظهور مبادرات تعلم بديلة شعبية في الأحياء، في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، للتعويض عن التعطيل المتواصل للتعليم النظامي. وعلى الرغم من محدودية هذه التجربة إلاّ أنها أثبتت أنها أكثر راديكالية في سد الثغرات الحاسمة في المناهج الدراسية من خلال تصديها للأبعاد المفقودة المتعلقة بالهوية الوطنية، وتقديم معارف بديلة عن التاريخ والجغرافيا الفلسطينيين الأصيلين. وكانت هذه المعارف بمثابة منهج بديل غير رسمي ساهم في خلق فضاء هام للتبادل النقدي بين الطلاب والمعلمين، وإعادة بناء الواقع، وتعزيز النظرة الانتقادية إلى نظام التعليم الموجود، بما في ذلك المناهج الدراسية. غير أن هذه التجربة انتهت عندما حظرت القوات الإسرائيلية اللجان الشعبية، واعتقلت معظم أعضائها بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، (Taraki, ١٩٩١; Kuttab, ١٩٩٣).

وعندما سيطرت السلطة الوطنية الفلسطينية على إدارة نظام التعليم في آب/أغسطس ١٩٩٤، لم تكن السياسة الإسرائيلية قد تمكنت فحسب من جعل قطاع التعليم متهالكاً ومستلباً وغير متطور، بل إنها تمكنت أيضاً، وبفعالية، من تقييد إنشاء نظام تعليمي بديل من شأنه أن يعزز التفكير النقدي، وفهم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد، ويعزز الهوية الفلسطينية، أو حتى ينتج معرفة نقدية.

ثانياً- وجهات ومؤشرات

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في عام ١٩٩٤، أنشئت وزارتان

وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي. ودمجت هاتان الوزارتان، في وقت لاحق، في وزارة واحدة، هي وزارة التربية والتعليم العالي، وذلك في محاولة لإعادة بناء القطاع التعليمي، ومراجعة وتقييم المشاكل والتحديات والاحتياجات المتعلقة بتطوير نظام تعليمي يمكن أن يعزز التنمية المستدامة.

واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية مهمة استعادة وإعادة بناء قطاع التعليم بعد غياب طويل لوجود هيئة وطنية تدير قطاع التعليم. وقد شكّل الافتقار إلى العدد الكافي من الصفوف الدراسية والمرافق الملائمة، من مثل المختبرات والمكتبات، في ظل التوسع السريع في الجسم الطلابي ونطاق العمل الكبير تحدياً خاصاً بالنظر إلى القدرات المالية والإدارية المحدودة للسلطة الفلسطينية (لمزيد من التفاصيل، Abu Nahleh, ١٩٩٩). وفي هذا السياق، اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية تطوير بنية تحتية مادية وإصدار منهاج وطني كأولوية أولى.

على صعيد الرؤية، أعدت الوزارات تقارير تقييم مختلفة وخططاً خمسية متتالية ووثائق استراتيجية تحدد فلسفة ورؤية النظام التعليمي الفلسطيني، مؤكدة مبادئ أساسية تشمل "التعليم كحق من حقوق الإنسان" و"التعليم

في الصفحة السابقة: طالبتان تشقان طريقهما فوق كومة من الأنقاض تشكل واحدًا من مئات الحواجز التي أقامها جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. تصوير: رُلى حلواني

للجميع". واعتبرت السلطة الوطنية التعليم أساساً للمواطنة وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحقيق الدولة الديمقراطية المستقلة (Abu Awad, ٢٠٠٥). ورغم أن هذه كانت مبادئ من المهم تبنيها، إلاّ أنه ينبغي علينا أن نسأل ما إذا كانت هذه المبادئ قد تحققت خلال العقدين الماضيين، وإلى أي مدى عولجت أنواع التحديات والمشاكل الناشئة خلال هذه الفترة.

عموماً، تُقرّ تقارير دولية ووطنية مختلفة، معتمدة على بيانات إحصائية تصدرها الوزارات المختلفة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتحقيق إنجازات هامة في قطاع التعليم. ويقدّم هذا القسم مؤشرات كمّية مختارة للاطلاع على التقدم المحرز بالعلاقة مع المسألة الجنسوية، في حين يجري التركيز أساساً على فهم وفحص الرؤية والرسالة وصلتهما بالدور التنموي المفترض الذي يهدف إلى صنع الـ"مواطن". أما القضايا الأخرى المتعلقة بأثر النظام التعليمي على أدوار الجنسين وطبيعة الفجوة القائمة بين الجنسين وعلاقة القطاع التعليمي بمجتمع المانحين ونوع نفوذ الأجندات الخارجية على النظام التعليمي ومحتوى المناهج، فهي جميعا قضايا تحتاج أيضاً إلى المعالجة. وعلى الرغم من أن هذه القضايا لم تبحث على نطاق واسع، إلا أن هناك مؤشرات مختلفة تتيح إجراء بعض التقييمات الأولية.

يتناول هذا التحليل نوع التحديات التي تواجه النظام التعليمي، ويسعى أيضاً إلى تعزيز النقاش بشأن نوع التغييرات المطلوبة، خصوصاً على مستوى التعليم العالي في سياق القرن الحادي والعشرين وتميز الوضع الفلسطيني. وبالتالي، من المهم التصدي للتحديات التي تواجه المُربين والمؤسسات الفلسطينية في الوقت الحاضر، ودراسة انعكاسات ذلك على الخيارات المختلفة المتعلقة بوضع وجهات ورؤى للتعليم العالي، وكيف تؤثر هذه على عملية بناء الدولة، وتساهم في تطوير المواطنين القادرين على إعادة تفسير واقعهم الاجتماعي والاقتصادي بشكل حاسم، وإحداث التغييرات الضرورية لتهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة.

على الرغم من الظروف السياسية غير المواتية والتحديات الاقتصادية، تحققت تحسينات كبيرة في قطاع التعليم عموماً، وفيما يتعلق بسد الفجوة بين الجنسين خصوصاً. وتبين المؤشرات الكمّية التقدم المحرز خلال العقد الماضي، وكذلك العقبات التي تحول دون تحقيق مبادئ أساسية مثل التعليم للجميع أو تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث.

على الرغم من التحديات والظروف الصعبة، فإن نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي شبيهة بالنسب العالمية، وتتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية ٨٠٪. كذلك فإن الحصول على التعليم الأساسي والثانوي إنصافي بالنسبة لنوع الجنس والموقع (الريف والحضر ومخيمات اللاجئين) ودخل الأسرة (البنك الدولي، ٢٠٠٦). وتضع هذه المؤشرات الضفة الغربية وقطاع غزة في المقدمة في المنطقة العربية. أما الالتحاق بالتعليم العالي فمرتفع أيضاً، حتى بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، إذ تبلغ نسبته أكثر من ٤٠٪ للأعمار بين ١٨ و٢٤ (المرجع السابق). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات لكل من الجنسين. فبالنسبة للذكور، قد تلعب الظروف الاقتصادية دوراً في زيادة نسبة مستوى الانقطاع عن التعليم بسبب الضغوط التي يتعرضون لها، والتي تدفعهم إلى العمل. وبالنسبة للإناث، هناك الزواج المبكر، أو وجود عقبات كبيرة تحول دون التحاقهن بالمدارس، من مثل عدم توفر مدارس ثانوية في المناطق الريفية، أو الممارسات القمعية التي يمارسها الجنود الإسرائيليون الذين يستهدفون الطالبات. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك تحسن كبير خلال السنوات الخمس الماضية في إمكانية التحاق البنات في مناطق جغرافية مختلفة بالمدارس، ويعود ذلك إلى التزام الوزارة بتحقيق مبدأ "التعليم للجميع".

على الرغم من أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أعلى للرجال، ففي عام ٢٠٠٩، بلغ ٩٧,٤٪ مقارنة بـ ٩١,٧٪ للنساء، إلا أنه بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ ازداد للإناث بنسبة ٧٪ مقارنة بـ ٣,٥٪ للذكور (انظر الشكل ١). وتتركز الأمية، في المقام الأول، بين الفئات العمرية الأكبر سناً، كما أن الإحصاءات تشير إلى ازدياد أهمية وقيمة تعليم البنات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠).

تشير البيانات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى زيادة مستمرة في عدد الطلاب الملتحقين بالمرحلتين الابتدائية والثانوية (انظر الشكل ٢).

الشكل ١: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء والرجال في عمر ١٥ سنة فما فوق (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

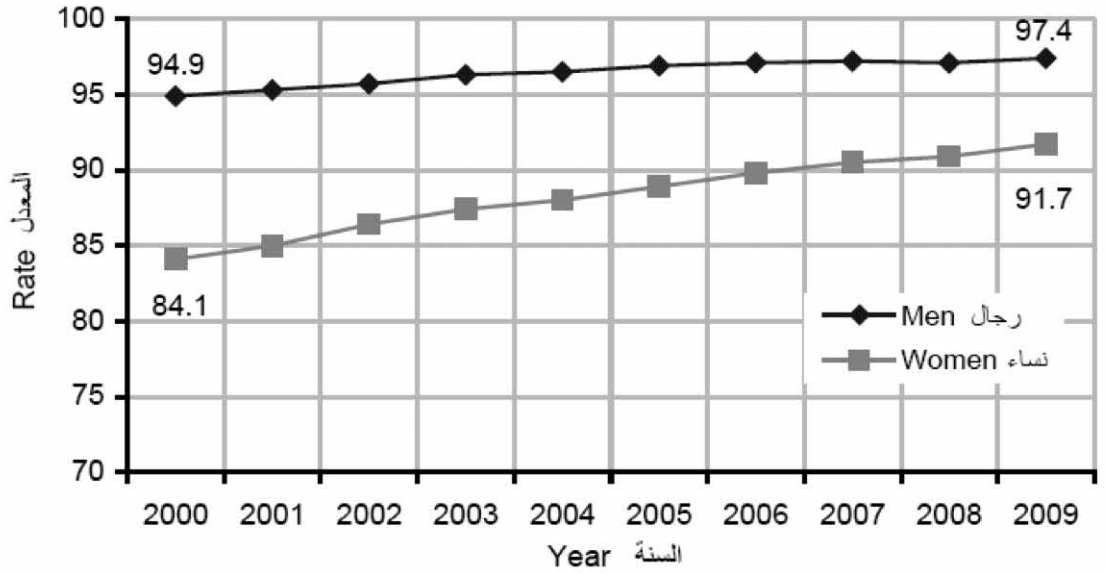

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات.

الشكل ٢: متوسط الالتحاق العام حسب الجنس والمرحلة التعليمية لسنوات مختلفة

المرحلة التعليمية	السنة الدراسية	متوسط الالتحاق العام			متوسط الالتحاق الصافي		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أساسي	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٩٥,٥	٩٦,٦	٩٦,٠	٩١,٥	٩٢,٥	٩٢,٠
	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨٨,٤	٩٠,٠	٨٩,٢	٨٤,٧	٨٣,١	٨٣,٩
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٠,٦	٤٩,٤	٥٠,٠	--	--	
ثانوي	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٩,٩	٦٨,٦	٦٤,١	٤٨,٢	٥٤,٠	٥١,٠
	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٠,٣	٨١,٦	٧٥,٩	٥٩,٥	٦٨,٦	٦٤,٠
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٥,٩	٥٤,١	٥٠,٠	--	--	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معلومات غير منشورة، ٢٠٠٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. (رقم

ازداد عدد الطلاب في التعليم الأساسي، وشكّلت الطالبات ٤٩,٤٪ من الطلاب جميعاً، وتوازي هذه النسبة تقريباً نسبة النساء في هذه الفئة العمرية من السكان. ولكن، كان هناك انخفاض في معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي، من ٩٦,٠٪ في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٨٩,٢٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وانخفضت معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي من ٩٢,٢٪ إلى ٨٣,٩٪ للفترة ذاتها. وهذا يمثل أدنى معدل التحاق بالمدارس منذ إنشاء وزارة التربية والتعليم. ويعود ذلك إلى انخفاض عدد الطلاب الذين يلتحقون بالصف الأول، ويمكن تفسيره بعوامل من مثل انخفاض معدلات الخصوبة، بالإضافة إلى تزايد معدلات الهجرة في الفترة ذاتها (DSP, ٢٠٠٤). ووفقاً للبيانات، وخلافاً للنمط المألوف، كانت الفجوة بين الجنسين لصالح الإناث، إذ كان معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الفتيات أعلى منه بين الفتيان.

وعلى مستوى المدارس الثانوية، ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من ٥١٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٦٤٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ما يشير إلى ارتفاع نسب التحاق الطلاب، وخاصة الطالبات، إذ أننا عندما ننظر إلى توزيع الجنسين نرى أن معدلات التحاق الإناث في مختلف السنوات المختارة كانت أعلى من معدلات التحاق الذكور (انظر الشكل ٢).

وفي الوقت نفسه، تشير بيانات ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى استمرار النمط ذاته. فلا يزال التحاق الذكور والإناث بالمرحلة الأساسية متساوياً، بينما لا يزال التفاوت في معدلات التحاق الطلاب والطالبات بالتعليم الثانوي لصالح الطالبات، إذ تبلغ نسبة التحاق الإناث ٥٤٪ مقارنة بـ ٤٦٪ للذكور (انظر الشكل ٢).

وتدل معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية الأعلى بين الطالبات مقارنة بمعدلات التحاق الذكور على تزايد أعداد الذكور في سن الدراسة الذين ينضمون إلى قوة العمل، إما بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية للأسرة و/أو الهروب من المدرسة بسبب تدني التحصيل الأكاديمي. وقد ظهرت هذه الوجهة في غزة قبل ظهورها في الضفة الغربية، حيث بدأ الآباء ينظرون، وبشكل متزايد، إلى أن تعليم أبنائهم لا يضمن لهم مستقبلاً اقتصادياً مجدياً، خصوصاً بسبب ارتفاع نسبة البطالة (Hammami, ٢٠٠٩). ولكن، بالمقابل أصبح الآباء ينظرون، وبشكل متزايد، إلى أن تعليم بناتهم يؤمن لهن فرصاً أكبر للعمل، وبالتالي أصبحوا يميلون إلى الاستثمار في تعليم البنات، آملين أن يسهم ذلك في دخل الأسرة في المستقبل القريب، أو في توفير فرص أفضل للزواج، خاصة وأن الرجال أصبحوا يبحثون عن زوجات متعلمات أو عاملات، كبديل عن فقدان المعيل في المستقبل (المرجع السابق). واستناداً إلى هذه النتائج، ونظراً للعدد الكبير من الخريجين من الجامعات والمعاهد العاطلين عن العمل، يصبح غير واقعي تصور وجود صلة مباشرة بين إكمال الدراسة الجامعية وتوفر فرص العمل والافتراض بأن التعليم بوابة مضمونة إلى سوق العمل. وتتطلب هذه الصلة المفقودة إلقاء نظرة متعمقة أكثر على سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادية وخططها للتنمية للتأكد من أنها تعالج، بشكل أفضل، الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تراجع أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي، وأن تقوم بالخطوات اللازمة لمواءمة سوق العمل مع النهج التنموي بشكل أفضل، ما يمكّن من تعزيز النمو والصمود في وجه الاحتلال.

على الرغم من انخفاض معدل والفشل في السنوات الأخيرة، شهد النمط تغيراً خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. فقد ارتفعت نسبة الفشل بين كل من الجنسين في المرحلة الابتدائية. فكان ارتفاعها بين الذكور من ١,٥٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٤,١٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، في حين كان ارتفاعها خلال الفترة ذاتها بين الإناث أقل حدة: من ١,٢٪ إلى ٢,٥٪. ووفقاً لتقارير مختلفة، يمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض مستوى التحصيل الدراسي للطلبة نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الحصار المفروض على التجمعات السكانية الفلسطينية من جهة، وعدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الاستمرار في دفع رواتب المعلمين على مدى فترات طويلة من جهة أخرى. وقد سبب ذلك كله تعطيلات خطيرة في التدريس، إذ أثّر غياب المعلمين عن المدارس فترات طويلة نتيجة القيود المفروضة على الحركة، ونتيجة الإضرابات، سلباً على تحصيل الطلاب العلمي، وخاصة في المرحلة الابتدائية، عندما يحصل الطالب على أسس التعلم الحاسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠). وفي المرحلة الثانوية، كانت النسبة العامة لفشل الطلبة ١٪ في عام ٢٠٠٧، بينما ظل معدل الفشل بين الطالبات أدنى (٠,٧٪). ويعزى ذلك إلى تركيز الفتيات على التحصيل العلمي، لأن فرص الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية المتاحة لهن خارج المنزل محدودة أكثر، أو بسبب دور الإناث المحدود في الصراع السياسي مقارنة مع الفتيان نتيجة للقيود الاجتماعية.

أما بالنسبة لمعدلات الانقطاع عن الدراسة، فتشير البيانات إلى زيادة في نسبة الطلبة المتسربين من المدارس في كل من المرحلة الأساسية والثانوية على حد سواء. وكما هو مبين في الجدول (٣أ) و(٣ب)، زادت نسبة الطلبة الذكور المتسربين من التعليم الابتدائي من ٠,٩٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٠٧، في حين انخفضت نسبة المتسربات من ٠,٦ إلى ٠,٥٪. وفي الوقت نفسه، انخفضت معدلات الانقطاع عن الدراسة العامة في التعليم الثانوي من ٣,٧٪ إلى ٣,٤٪، ما يشير إلى توجه أكثر إيجابية نحو التعليم الثانوي في حالة الجنسين

كليهما. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن نسبة تسرب الطالبات في التعليم الأساسي انخفضت في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، إلاّ أن نسبة تسربهن في التعليم الثانوي ظلت أعلى من نسبة تسرب الذكور على الرغم من الانخفاض الكبير في الفجوة بين الجنسين. ويشير هذا إلى أن سياسات وزارة التربية والتعليم والتغييرات في التوجهات الاجتماعية المتعلقة بتعليم الفتيات ساهمت جميعها في الحد من معدل التسرب بين الفتياتالأكبر سناً، إلاّ أنها، حتى الآن، لم تنجح تماماً في سد الفجوة بين الجنسين. في الوقت نفسه، زادت عوامل أخرى،مثل الفقر والحاجة إلى توليد دخل إضافي للأسرة، من معدل التسرب بين الطلاب الذكور، وخاصة في المرحلة الثانوية. ولذا، تتطلب معالجة معدلات التسرب سياسة وطنية قادرة على حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الأسر المعيشية الفلسطينية، وأساساً تخفيف الضغوط التي تجبر الطلاب على ترك المدرسة. ويمكن لبرامج التدريب في المرحلة الثانوية أن تكون مفيدة في إعداد الطلاب لسوق العمل وتوفير الفرص لهم تدريجياً لكسب دخل مستدام.

وتشير التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، التي ترصد وجهات تسرب الطلبة الذكور والإناث، إلى أن الأسباب الرئيسية لتناقص أعداد الطلاب تعود إلى الطالبة نفسها/الطالب نفسه وإلى أسرتها/أسرته، أو إلى الأوضاع الأمنية التي تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الجنسين. فالأسباب الرئيسية بالنسبة للطلاب الذكور هي: أولاً، عدم الاهتمام بالتعليم؛ وثانياً، عدم القدرة على الدراسة والإنجاز؛ وثالثاً، العمالة. وبالنسبة للبنات، كان السبب الرئيسي هو الزواج؛ في حين كان عدم القدرة على الدراسة والإنجاز والعمالة السببين الثاني والثالث على التوالي. ولا شك أن لترتيب أسباب الفروق بين الجنسين مضامين اجتماعية، وكذلك أكاديمية (اليونسكو، ٢٠٠٧).

غير أن، بيانات الوزارة لا تشير إلى ما إذا كان عدم اهتمام الطلاب بالتعليم يرتبط بالافتقار إلى الحوافز، أو إلى أوجه قصور في النظام التعليمي والبيئة التعليمية، أو إلى الوضع الاقتصادي للأسرة، أو إلى الظروف الأمنية للطالب، و/ أو الأسرة، أو إلى عوامل أخرى.

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعقد الماضي، لا يزال توزيع الطلاب في مختلف التخصصات الأكاديمية والمهنية يعتمد على الأدوار المتوقعة للجنسين. فلا يزال الطلاب والطالبات، على حد سواء، يفضلون الانخراط في التخصصات العلمية والإنسانية على تخصصات أخرى. وفي الوقت نفسه، تسعى الطالبات نحو العلوم الإنسانية أكثر من الطلاب، بما يتوافق والأدوار المتوقعة للجنسين.

في مجال التعليم المهني، لم يتحقق هدف وزارة التربية والتعليم بأن تصل نسبة التحاق الطلاب به إلى ١٥٪ في المرحلة الثانوية، إذ لم يتجاوز معدل الالتحاق ٤،٤٪. ويعزى هذا الفشل إلى مجموعة متنوعة من العوامل، في مقدمتها النطاق المحدود لمجالات التدريب المهني، والصورة والقيمة الثقافية للتدريب المهني مقارنة بالتخصصات الأكاديمية، خاصة وأن الوظائف التي تتطلب مهارات يدوية لا تزال في منزلة متدنية، وتجذب الطلاب الأدنى قدرة من الناحية الأكاديمية. وبالنسبة لمن لديهم القدرة الأكاديمية، فإن ضيق صلة ونطاق ميادين التدريب المهني بسوق العمل تزيد الطلب على التعليم الجامعي. وتجعل فروع التدريب المهني المختلفة - أساساً الصناعة والزراعة والتجارة والفنادق والاقتصاد المنزلي – هذه المجالات غير مرغوبة بين الطلاب وأولياء الأمور على حد سواء؛ في الوقت الذي تحتفظ بطبيعتها الجنسوية، إذ تحبذ الفتيات في التعليم الثانوي الالتحاق بالفرع الأدبي في المرحلة الثانوية، ما يؤدي إلى تركيزهن في قطاع التعليم، حيث أكثر من نصف أعضاء هيئة التدريس في المدارس الحكومية من الإناث. هكذا فإن تأنيث القطاع العام، وخاصة في التعليم والصحة، يعيد إنتاج الوجهة الجنسوية لسوق العمل، إذ يعتبر هذان القطاعان امتداداً للأدوار الجنسوية للإناث، وخاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية والرعاية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠).

في النتيجة، تؤكد الوجهة أن أدوار الجنسين الثقافية والنمطية هي العامل الرئيسي الذي يؤثر على اختيارات الفتيات في التدريب الأكاديمي والمهني على حد سواء، فهن يتجنبن العمل اليدوي، ويخترن التعليم الذي يتناسب مع المعايير المقبولة. ويتيح الفرع الأدبي لهن خيارات التوظف في قطاع التعليم، ذلك أن العلوم الإنسانية وتدريب المعلمين تعتبر مجالات مقبولة للمرأة (اليونسكو، ٢٠٠٧). لكن انخفاض مستوى الالتحاق بالقطاعات العلمية والصناعية في التدريب المهني يؤدي إلى التوسع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مثل قطاعي الصناعة والزراعة اللذين يعرف أنهما يعززان فرص العمل ويقللان الاختلالات الهيكلية في سوق العمل. ويتمثل هذا في البنية التحتية غير المتطورة للقطاع المهني، حيث المختبرات والورش والمعدات غير معدة لاستيعاب التغييرات التي يتطلبها سوق العمل، ويشكّل ذلك أحد الأسباب التي تحول دون انخراط الطلاب في هذا القطاع.

الشكل ٣أ: معدلات الانقطاع عن الدراسة في المرحلة الثانوية ٢٠٠١/٢٠٠٠ و٢٠٠٧/٢٠٠٦

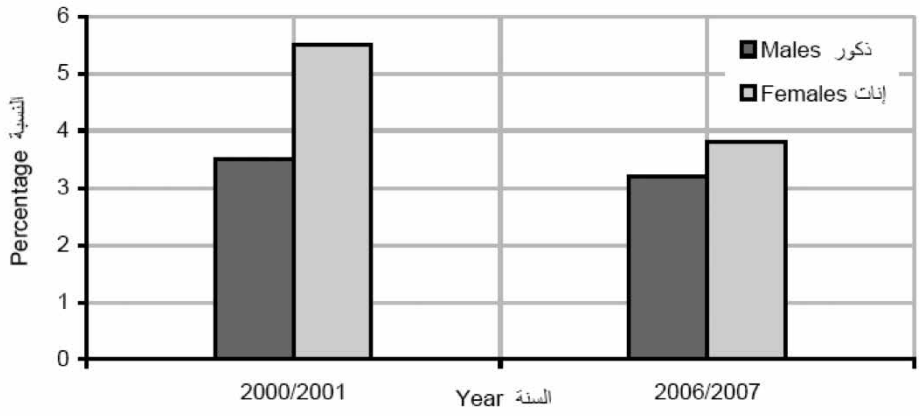

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاءالفلسطيني، ٢٠١٠. (رقم ٤الشكل ٣ب: معدلات الفشل/الرسوب والانقطاع عن الدراسة حسب المرحلة الدراسية ونوع الجنس

٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ و٢٠٠٦/٢٠٠٧

	٢٠٠٣/٢٠٠٢			٢٠٠٧/٢٠٠٦		
	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع
المرحلة الأساسية						
الفشل/الرسوب	١,٥	١,٢	١,٤	٤,١	٢,٥	٣,٣
الانقطاع عن الدراسة	٠,٩	٠,٦	٠,٧	١,٣	٠,٥	٠,٩
المرحلة الثانوية						
الفشل/الرسوب	١,٤	١,١	١,٣	١,٠	٠,٧	٠,٩
الانقطاع عن الدراسة	٢,٦	٤,٨	٣,٧	٣,٠	٣,٨	٣,٤

المصدر:

وفقاً لبيانات وزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٠، التحق ٥٥,٩٤٦ طالباً جديداً في برامج التعليم العالي في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ (٥٥,٤٪ إناث و٤٤,٥٪ ذكور)؛ فقد التحق ٥٠٪ بالجامعات التقليدية التي تقدم درجات بكالوريوس ودراسات عليا؛ و١٢,٤٪ بكليات جامعية تقدم درجات بكالوريوس ودبلوم ودبلوم مهني؛ و٨,٤٪ بكليات مجتمع تقدم درجات دبلوم فقط، في حين التحق ٢٨,٦٪ بالجامعات المفتوحة التي تقدم درجة بكالوريوس وغيرها من الشهادات المؤهِّلة. بشكل عام، ٤,٢٪ من الطلاب ملتحقون بدراسات عليا و٤٤,٦٪ ببرامج بكالوريوس و٠,٧٪ ببرامج دبلوم و٠,٦٪ ببرامج أخرى تقدم درجات (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠). هكذا، فإن التركيز على الجامعات التقليدية، بما في ذلك الجامعة المفتوحة، يدل على كيفية فهم الطلاب لسوق العمل.

في الوقت نفسه، تشير مراجعة بيانات وزارة التربية والتعليم المتعلقة بعدد الطلاب في سنوات دراسية مختارة إلى أن عدد الطالبات اللواتي التحقن بالجامعات التقليدية ارتفع من ١٣,٤٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ٩٢,٨٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، في حين ازداد عدد الطلاب الذكور من ١٦٪ إلى ٧٥,٣٪ خلال الفترة ذاتها (انظر الشكل ٥). وتشير هذه البيانات إلى أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين هو لصالح الإناث، إذ ازداد من ٠,٩٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. أما كليات المجتمع، فالالتحاق بها، بشكل عام، منخفض لا يتجاوز نسبة ٤,٩٪ للإناث و٨,٢٪ للذكور. وهذا يعكس تفضيل الطلاب الفلسطينيين، وخصوصا الإناث، للجامعات التقليدية كوسيلة لتعزيز فرص العمل. وتدعم هذا التفضيل، بوضوح، بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن العمالة التي تدل على أن لدى المرأة المتعلمة تعليماً عالياً فرص توظيف أكبر.

أصبحت برامج الجامعة المفتوحة وسيلة هامة للطلاب غير القادرين على الحصول على العلامات المطلوبة في امتحان الشهادة الثانوية لدخول بعض التخصصات. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي المرونة واللامركزية في نظام التعليم المفتوح إلى نتائج إيجابية بالنسبة للطالبات اللواتي يمكنهن الانخراط في صفوف مختلفة وفقا لجداولهن الزمنية الخاصة، وظروفهن الاجتماعية، ومناطقهن الجغرافية المختلفة. ولا يلتحق بكليات جامعية سوى ٤,٢٪ من الطلاب الذين يكملون تعليمهم الثانوي، ويلتحق ٧٪ بكليات المجتمع، ما يعكس قلة اهتمام الوزارة بتطوير هذين القطاعين على الرغم من أهميتهما في تأهيل الطلاب على المستوى التقني. والالتحاق ببرامج الجامعة المفتوحة أعلى بكثير في الضفة الغربية مما في قطاع غزة.

على الرغم من الوجهة الإيجابية المتمثلة بارتفاع معدلات الالتحاق في الجامعات، تؤكد القوالب النمطية الجنسوية الخفية، ذات الأهمية الاجتماعية، استمرار الفجوات بين الجنسين والتمييز ضد المرأة. على سبيل المثال، عادة تلتحق الطالبات بالجامعات المحلية بسبب الفرص المالية المحدودة والقيود الاجتماعية، وخصوصاً تفضيل الأسرة فيما يتعلق بسفرهن والعيش باستقلالية خارج البلاد وبقائهن تحت إشراف الأسرة المباشر.

من ناحية أخرى، فإن نسبة الطلاب الذكور أقل في الجامعات التقليدية المحلية وذلك لسببين. أولاً، يضطر بعضهم إلى العمل بسبب الظروف الاقتصادية للأسرة، في حين يسافر آخرون خارج البلاد لتحصيل تعليم أفضل، وذلك بدعم من أسرهم التي تعتبرهم المعيلين الرئيسيين.

على صعيد آخر، توزيع التخصصات مؤشر آخر على الفجوة بين الجنسين. فبشكل عام، لا يزال اختلال التوازن الهيكلي بين التخصصات الأكاديمية والمهنية موجوداً على مستوى التعليم العالي، إذ يتركز ثلثا الطلاب تقريباً في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والتعليم، وليس في التخصصات التقنية والعلمية مثل الهندسة والتصنيع والبناء والعلوم والزراعة. ويؤدي ذلك إلى زيادة البطالة بين الخريجين الجدد، بسبب عدم التطابق بين تخصصات خريجي التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وهذا هو الحال خصوصاً بالنسبة للطالبات اللواتي لا زلن يتابعن التخصصات "الأنثوية" التقليدية من مثل العلوم الإنسانية أو إدارة الأعمال أو التعليم أو العلوم الاجتماعية أو المجالات التي تمثل امتداداً لدورهن الجنسوي المتوقع، وذلك رغم جهود وزارة التعليم العالي على عدة مستويات، والرامية إلى تشجيع الفتيات على الالتحاق بجميع الفروع (اليونسكو، ٢٠٠٧) (انظر الشكل ٦).

هكذا، على الرغم من أن الفلسطينيين هم من بين الأكثر تعليماً في منطقة الشرق الأوسط، فإن القوة العاملة المتعلمة لا ترتبط بالإنتاجية الاقتصادية. وهناك عدم تطابق بين التعليم وسوق العمل، كما أن هناك اختلافات كبيرة بين الجنسين. وكما بحثنا سابقاً، مستوى الطلب الفعلي على خريج مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني ضعيف في معظم التخصصات، ما يؤدي إلى فائض في العرض في بعض المهن وإلى ارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام للمعرفة والمهارات المكتسبة من التعليم الرسمي. كذلك، فإن مشاركة المرأة في قوة العمل هي الأدنى في المنطقة، على الرغم من أن النساء يمثلن ٥٠٪ من الملتحقين في التعليم العالي. ذلك أن النساء يخترن من مجموعة محدودة من المواضيع في مجال التعليم العالي، وبالتالي، عدداً محدوداً من قطاعات سوق العمل. ويغذي ذلك مشاكل الفصل (الرأسي والأفقي على حد سواء) في سوق العمل على الرغم من المؤهلات العامة العالية للمرأة.

تشير مراجعة بيانات وزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى وجود فجوة واسعة بين الجنسين بين الذكور والإناث فيما يتعلق بحملة شهادة الدكتوراه في الهيئة التعليمية. فوفقاً لوزارة التعليم العالي، لا يوجد سوى ٢٢٩ من الإناث من حملة شهادة الدكتوراه بالمقارنة مع ٢٥٧٧ من الذكور، و٨٨٤ من حملة الماجستير بالمقارنة مع ٣٩٨٧ من الذكور. وتفعل هذه الفجوات بين الجنسين فعلها على مستويات مختلفة. أولاً، الإناث غير ممثلات ضمن هياكل صنع القرار في الجامعات، إذ يتطلب التعيين على أعلى مستويات صنع القرار مؤهلات معينة وأقدمية، وذلك يضعف الاهتمام بالشواغل الجنسوية أو السياسات الجنسوية المحددة في المؤسسات الأكاديمية. وبالإضافة إلى ذلك، إذا سألنا عن أسباب هذا التفاوت، نرى أنها أيضاً جنسوية. فلا تزال فرص التعليم العالي للمرأة محدودة؛ نظراً لدورها في الإنجاب ومسؤولياتها العائلية. وفي كثير من الأحيان لا يكون بوسع المرأة ترك الأسرة لمواصلة تعليمها خارج البلاد (لا توجد جامعات محلية تقدم درجة دكتوراه) أو لا يتاح لها الوقت اللازم لتطوير أبحاثها على النحو المطلوب للترقية إلى منصب أكاديمي أعلى. وهكذا تشكل الضغوط الثقافية والاجتماعية، مرة أخرى، حواجز كبيرة، إضافة إلى العوائق المالية، إذ يفضل الآباء دعم الذكور ليكونوا المعيلين في المستقبل.

في جامعة بيرزيت، وهي إحدى الجامعات الرائدة الفلسطينية والتي لعبت المرأة دوراً هاماً في تطويرها على مختلف المستويات، والتي يفترض أن الإناث أفضل تمثيلاً في التسلسل الهرمي، تبين بيانات عام ٢٠١٢ أن ٣٨٪ من العاملين فيها و٢٨٪ فقط من أعضاء هيئة التدريس من الإناث، و١٨,٣٪ من بينهن برتبة أستاذ كامل، و٣ فقط من بين ٣٥ إمرأة برتبة أستاذ مشارك، و٣١ فقط من بين ١٢٨ أستاذاً مساعداً هم من الإناث. والواقع أن انخفاض وموسمية تمثيل الإناث من أعضاء هيئة التدريس في مجلس الجامعة أو في المجالس الأكاديمية يشيران إلى غياب واضح للمرأة في عملية صنع القرار، وإلى سياسة عمياء تجاه توظيف وتأهيل وتمثيل المرأة في الجامعة ككل (Kuttab, ٢٠١٢).

ثالثاً- قضايا وجهات فاعلة وفرص

لا يمكن للمؤشرات الكمية وحدها أن تفكك وتفضح العقبات والتحديات الهيكلية الكامنة في منظومة التعليم أو تؤدي إلى وضع توصيات صحيحة في مواجهة التحديات. فعلى سبيل المثال، ينبغي تخطي مسألة الالتحاق لشمل شواغل أخرى من مثل نوعية التعليم، والقدرة على تكييف التعليم لسوق العمل، وإتاحة فرص حقيقية للمساواة بين الجنسين، وتوجيه التعليم نحو إحداث تغيير وتطوير إيجابيين. كما ينبغي أيضاً معالجة كيف يمكن للتعليم أن يعزز التنمية، ويساهم في تعميم المنظور الجنسوي، وكيف يمكن دفع التعليم إلى الأمام ليكون بمثابة عملية تعلّم تعزز التفكير النقدي، وتمكّن الطلاب من الجنسين كليهما من تعزيز قدراتهم على تشكيل واقع جديد، وجعل التحول الاجتماعي ممكنا (Ghali, ١٩٩٨:١٠; UNESCO, ٢٠٠٧; Kuttab, ٢٠١٠).

تاريخيا، ميّزت مؤسسات التعليم العالي، وخاصة الجامعات نفسها في الحياة العامة، وبررت التمويل العام لأنشطتها على أساس أنها تخدم الصالح العام. واعتمدت على ميراثها التنويري بصفتها راعية ومولدة للمعارف المنتجة لخير البشرية (Lynch, ٢٠٠٦).

ومع ذلك، وعلى مدى العقد الماضي، تحول التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً على نحو متزايد إلى شبكات مؤسسية قوية موجهة نحو المستهلك، وتم تحدي قيمها المتعلقة بالصالح العام بشكل خطير (Giroux, ١٩٩٩). فهناك مبادئ وممارسات في جامعة القرن ٢١ يجد النقاد أنها نحّت جانباً "الإرث التاريخي" للجامعة بوصفها "محيطاً عاماً حاسم الأهمية" لإفساح المجال لبروز جامعة "تعبر عن ذاتها الآن بمعايير أكثر ذرائعية وتجارية وعملية" (المرجع السابق، ١٩٩٩).

وقد بيّن المنظرون النقديون عواقب اجتماعية هامة للتحول في التعليم العالي في الغرب من القيم الأكاديمية إلى قيم السوق وإلى السلعية والتسويق. وتشمل هذه:

الشكل ٥: الطلاب في التعليم العالي لسنوات أكاديمية مختارة

(In thousand) (بالألف)

Academic year	Community Colleges كليات المجتمع				Universities* الجامعات*				العام الدراسي
	فجوة الجنس GPI	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	فجوة الجنس GPI*	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	
94/95	1.2	2.3	1.9	4.2	0.9	13.4	16.1	29.5	95/94
97/98	1.3	2.4	2.0	4.4	0.8	22.9	29.6	52.5	98/97
98/99	1.2	3.0	2.6	5.6	0.9	27.3	33.6	60.9	99/98
99/00	1.2	2.8	2.4	5.2	0.9	30.4	35.7	66.1	00/99
00/01	1.4	2.9	2.2	5.1	0.9	35.4	40.3	75.7	01/00
01/02	1.3	3.0	2.4	5.4	1.0	39.6	43.9	83.5	02/01
02/03	1.0	3.0	3.0	6.0	1.0	48.5	50.0	98.5	03/02
03/04	1.0	4.1	4.5	8.6	1.0	56.3	57.2	113.5	04/03
04/05	0.8	4.0	5.1	9.1	1.2	67.7	61.5	129.2	05/04
05/06	0.8	4.8	6.4	11.2	1.2	74.5	64.8	139.3	06/05
06/07	0.8	5.0	6.4	11.4	1.2	86.1	72.1	158.2	07/06
07/08	0.6	4.9	8.2	13.1	1.3	92.8	75.3	168.1	08/07

- بيانات الجامعات تشمل طلبة وخريجي الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات والكليات الجامعية.
- **Universities data include students and graduates of intermediate diploma, bachelor and higher education in universities and university colleges.**

الشكل ٦: توزيع الطلاب الملتحقين في التعليم العالي حسب التخصص ونوع الجنس ٢٠٠٧/٢٠٠٦

البرنامج	ذكور ٪	إناث ٪	٪ للطالبات
تربية	٢٢,٦	٤٤,٨	٦٩,٧
علوم إنسانية وآداب	٧,٩	١٣,٠	٦٥,٦
علوم اجتماعية وتجارة وقانون	٤١,٣	٢٣,٦	٣٩,٩
علوم	١١,١	٨,٢	٤٦,٣
هندسة وصناعة تحويلية وبناء	١٠,٠	٣,٦	٢٩,٦
زراعة	١,٠	٠,٢	١٧,٨
صحة وعمل اجتماعي	٥,٧	٦,٤	٥٧,٠
أخرى	٠,٤	٠,٢	٣٢,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	٥٣,٧

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

"تزايد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وفقدان الفرص للفئات المحرومة والمهمشة؛ وتراجع الدولة عن دورها السابق كمزود للرفاه الاجتماعي، بما في ذلك التعليم؛ وتشوه الأهداف والدوافع والأساليب التربوية ومعايير التميز وحرية التعبير؛ وتحييد وتدمير جيوب المقاومة المحتملة لتوسع الشركات العالمية؛ واستلاب الشباب مع تسليع جميع جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية. وقد فتحت التخفيضات في الإنفاق العام آفاقا لخصخصة النظام التعليمي. ونتيجة لذلك، أصبحت مفاهيم أساسية، مثل مفهوم المساواة موضع شك" (Hill and Kumar, ٢٠٠٨).

يفسر نقاد الليبرالية الجديدة أنه حالما تصبح أهداف وأولويات الليبرالية الجديدة جزءاً لا يتجزأ من طريقة تفكير ثقافة ما، فإن المؤسسات التي لا تنظر إلى نفسها على أنها جزء من الليبرالية الجديدة تنخرط مع ذلك في ممارسات تمثل وتوسع مبادئ الليبرالية الجديدة، من مثل الخصخصة واللامركزية والمنافسة غير المقيدة والتراجع عن التوجيه الاجتماعي وانتشار الأسواق. وفي هذا السياق، استجابت الجامعات عن طريق رفع الرسوم الدراسية وتمرير عبء التكاليف على الطلاب الذين أصبحوا مستهلكين ومدينين بدلاً من أن يكونوا منتفعين؛ والدخول في شراكات بحثية مع الصناعة، ما ينذر بخطر التحول من البحث عن الحقيقة إلى السعي وراء الربح من ناحية، وخطر تشويه المعرفة النقدية من ناحية أخرى؛ وأخيرا، التعاقد مع عدد أكبر من المساعدين الذين يعملون لجزء من الوقت ولفترات قصيرة فلا يكونون في وضع يسمح لهم بتحدي سياسات وممارسات الجامعة. باختصار، تبنت الجامعات الليبرالية الجديدة (المرجع السابق).

إلى جانب معاناة الوضع السياسي الفلسطيني من الاحتلال الاستعماري المستمر الذي حدد وأطّر معايير التعليم العالي الفلسطيني لمدة طويلة، عنت هذه الوجهات العالمية أنه في حين يطمح المشروع الفلسطيني التعليمي لأن يصبح حديثاً، فإنه يجسد، في خطابه وممارسته، انفصاماً ما بين التقليدية والحداثة. وينعكس ذلك في السياسات التعليمية والخطاب التعليمي والمناهج الدراسية والإجراءات الإدارية والحوكمة.

وكما في أماكن أخرى، أصبح "التكييف الهيكلي" لنظام التعليم الوطني محوراً رئيسياً في المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي المراحل الأولية لتنفيذ اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٤، أدخل البنك الدولي سياسات التكييف الهيكلي كمدخل لتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد سوق على النمط الليبرالي الجديد. وقد تجاهل هذا النهج الاحتلال الاستعماري لفلسطين، وفرض جدول أعمال ما بعد الصراع من خلال تشجيع ثقافة جديدة ونظام قيم جديد لبناء اقتصاد السوق؛ وكان كل من التعليم النظامي وغير النظامي أداة حاسمة في عملية التكييف هذه[١].

ينعكس تأثير الوجهات العالمية وخاصة دور مجتمع المانحين لما بعد أوسلو في إدخال قيم ومبادئ ليبرالية في إطار تطوير خطاب التعليم والتنمية انعكاساً واضحاً في الخطط الخمسية المختلفة وفي الوثائق الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية. يورد تقرير وزاري حديث عن "مستقبل التعليم العالي الفلسطيني" أهدافاً عريضة للتعليم العالي الفلسطيني وهي: "توفير المعرفة وتعزيز قدرات الطلاب الفكرية والقدرة على إجراء البحوث والتحقيقات، ... والحفاظ على الثقافة العربية/الإسلامية وتوطيد قيمها لغرس الموضوعية والديمقراطية واحترام الآخرين". ويضيف هدفاً حاسماً آخر محدداً، هو: "نعتبر أن من أهم أولويات التعليم العالي... [المساهمة في] التكامل الوطني الفلسطيني والتنمية". ويوصي التقرير أيضا أن تُعطى الأولوية لضمان الوصول إلى التعليم العالي على نطاق واسع، وزيادة كل من جودة وملاءمة البرامج وتطوير المؤسسات البحثية المناسبة التي يمكن أن تعالج الاحتياجات المجتمعية.

١ على الرغم من أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانا لاعبين رئيسيين في تحديد معالم ومضمون خطط التنمية الوطنية المختلفة، بما في ذلك السياسات التعليمية، تقاسمت جهات مانحة أخرى أيضاً، من مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، دعم وتنفيذ نموذج الليبرالية الجديدة التي تتبنى بناء القدرات كأداة لبناء الفرد المتسم بالليبرالية الجديدة (وليس المواطن) الذي سيكون وكيلا يعمل على تعزيز هذا النوع من الاقتصاد. وقد كان لكل من هذه المؤسسات دورها في تعزيز وتقوية قدرات المؤسسات. فعملت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجال القانون وتعزيز مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ومديري المحاكم، وغيرها من المؤسسات، مثل الجامعات، التي تتحمل مسؤولية الإعداد النظري لإطار المحامين لاعتماد قوانين وقيم أكثر ليبرالية والتكيف معها. وهناك مشروع بعنوان «نظام» (برنامج سيادة القانون والعدالة والإنفاذ)، تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وهو جزء من هذا البرنامج، وإحدى مسؤولياته الرئيسية هي تطوير برنامج تعليم القانون للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك إطلاق مساقات جديدة في كليات القانون، وتوسيع مكتبات القانون، والإشراف على جولات دراسية في الولايات المتحدة لتعلم أساليب تدريس حديثة وتحسين مناهج المساقات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أهداف المشروع هو تقييم منهاج التربية المدنية للصفوف من ١ إلى ٩، وتدريب معلمي التربية المدنية لتوعية الأطفال من اليوم الأول لدخولهم للمدارس بالثقافة الليبرالية الجديدة (USAID, ٢٠٠٩). أما اليابانيون والألمان، فيقومون بتعزيز التدريب المهني بشكل رئيسي، وهذه برامج لإنتاج رجال أعمال أو القوى العاملة المطلوبة للعمل في المناطق الصناعية المقترحة للمستقبل، التي يقصد بها أن تصبح المؤسسات الرئيسية لتوليد العمالة للفلسطينيين.

وبشكل مشابه، تورد الخطة الخمسية التي اعتمدتها الوزارة رؤية للتربية على المدى الطويل هي:

"التعليم هو إعداد بشر يفخرون بقيمهم الدينية وبجنسيتهم وببلدهم وثقافتهم العربية والإسلامية؛ ويساهمون في تنمية المجتمع؛ ويسعون بنشاط إلى المعرفة والإبداع؛ ويتفاعلون بإيجابية مع المتطلبات العلمية والتطور التكنولوجي؛ وقادرون على المنافسة في مجال العلوم والتطوير التكنولوجي وفي المجالات العلمية والتطبيقية؛ ومنفتحون على الثقافات الأخرى والأسواق الإقليمية والدولية وعلى مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين، وبناء نظام تعليم عالٍ متاح ومتعدد ولامركزي ومتنوع ومرن وفعّال وكفؤ ومستدام وتنافسي ونوعي"(وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨).

بل إن خطة التنمية الفلسطينية نفسها تلتزم بمبدأ أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وأداة حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولغرس القيم الأخلاقية والمسؤولية المدنية. ولذا، فإنها تلتزم بجعل حصة قطاع التعليم تزيد عن ٣٠٪ من الميزانية المقترحة لخطة الإصلاح والتنمية. وينصب التركيز على تحديث نظام التعليم الذي يُعد المواطنين الفلسطينيين وخاصة الشباب للمستقبل، وذلك يشمل تحديث المناهج الدراسية تماشياً مع رؤية السلطة الفلسطينية للدولة الفلسطينية المستقبلية، دولة قائمة على اقتصاد المعرفة، مرتبطة بالمجتمع العالمي، تحتضن القيم الإنسانية ومتسامحة.

يعكس مثل هذا الخطاب غياب الانسجام الداخلي، فهو يجمع ما بين المواقف التقليدية المستخدمة للاستهلاك المحلي والتعليل السياسي الرامي إلى تحييد القوى التقليدية، مثل عبارة "التعليم هو إعداد بشر يفخرون بقيمهم الدينية وبجنسيتهم وببلدهم وثقافتهم العربية والإسلامية"، ومبادئ حديثة تعكس الصفات الليبرالية الجديدة موجهة إلى الغرب ومجتمع المانحين. ما هو هام في هذا هو الصفات الليبرالية الجديدة التي ينظر إليها على أنها أساس لنظام تربوي حديث يركز على صفات ليبرالية-جديدة انتقائية، مثل المرونة والفعالية والكفاءة والقدرة التنافسية، مع الحفاظ على المفاهيم التقليدية والتشدق بالتراث الثقافي لاسترضاء المجتمع. ومن المشكوك فيه أن يكون بوسع نظام تعليمي أن يتطور من خلال هذا الثنائي المتناقض الذي يجمع ما بين التقليدية والحداثة.

ضمن هذا السياق، شملت الوزارة، إلى حد ما، البعد الجنسوي في سياساتها وخططها الإستراتيجية الجديدة. وقد شكّلت الوزارة لجنة تعنى بشؤون الجنسوية أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٣)، وكان هدفها تحقيق تعميم مراعاة المنظور الجنسوي في سياسات وخطط الوزارة جميعا. وعلى الرغم من أنه يمكن أن ينظر إلى هذا الأمر كبادرة إيجابية، إلاّ أن مراجعة للخطة أجراها، في عام ١٩٩٨، فريق من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت رأت بأن الجنسوية كأداة تحليل أو كمسألة شاملة عابرة للقطاعات لم تُضمّن من الناحية الهيكلية أو تستخدم في جميع أقسام الخطة، ولذا، يرجّح أن يكون أثر الجنسوية، في أحسن الأحوال، جزئياً وليس ذا طابع إستراتيجي. ولاحظت المراجعة أيضاً أن غالبية السياسات والتطبيقات في الوزارة كانت محايدة من الناحية الجنسوية، ولم تكن موجهة بالمنظور الجنسوي تحديداً، ما سيضمن استمرار الفجوة بين الجنسين.

ولقد ركّز خطاب الخطة أيضاً تركيزاً كبيراً على "بناء الدولة"، إذ بدت القيم والمبادئ الديمقراطية من مثل "بناء مجتمع مدني قوي" أو "حقوق الإنسان" أو "الديمقراطية" قوية كمفاهيم، إلاّ أنها لم تنعكس من الناحية الهيكلية أو العضوية، ولم تُدمج من الناحية التشغيلية في الوثيقة ككل. هكذا، على سبيل

وبالتستر بأجندة الليبرالية الجديدة ذات الطبيعة غير السياسية ظاهرياً، تُشوّه المعرفة وتصبح غير مسيسة، وتُخفى الأسس الأيديولوجية لليبرالية الجديدة في لغة الكفاءة الاقتصادية، وتُستعمر بصمت قلوب وعقول الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

المثال، على الرغم من أن استخدام مفهوم "الديمقراطية" يستتبع، بوضوح، أنه ينبغي إشراك المرأة على مختلف المستويات، بما في ذلك في صنع القرار وصياغة السياسات، كعنصر ضروري من عناصر الإنصاف والمشاركة وحقوق الإنسان، وكعامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه لم يكن فعّالا.

وهناك عقبة أخرى تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين هي التزام الخطة بخطة التنمية الوطنية الفلسطينية. فلتحبيذ الخطة لاقتصاد السوق والخصخصة كأدوات لتحقيق التنمية المستدامة آثار سلبية على الجنسوية وعلى الطالبات اللواتي سيُهمشّن وستضاءل فرص حصولهن على تعليم رفيع الجودة. وقد أعدّ معظم هذه الخطط خبراء قلّلوا من المدخلات من الموظفين المحليين والدوائر التي تملك خبرة طويلة ومن مشاركة هؤلاء. فنتجت عن ذلك عملية تخطيط من فوق إلى أسفل، ما حدّ من المشاركة الديمقراطية.

باختصار، في حين كان الالتحاق بالتعليم إنجازاً هاماً بالنسبة لردم الفجوة بين الجنسين، فإن مسألة تحقيق جودة التعليم أو المساواة باعتبارهما رؤية المجتمع الفلسطيني للمستقبل لا تزال موضع شك، ولا تزال تصعب الإجابة عليها دون إجراء استقصاء شامل.

بالقدر نفسه من الخطورة، حذّر الباحثون من أن المناهج الدراسية الجديدة التي وضعتها السلطة الفلسطينية تحت وصاية المانحين الدوليين في حقبة ما بعد أوسلو غير مسيسة، ما يضعف أسس الهوية الفلسطينية. فمناهج التربية المدنية تركز على أن الضفة الغربية وقطاع غزة هما المساحة الجغرافية للفلسطينيين، وتتجاهل النكبة، ملغية بذلك الذاكرة الجماعية؛ في حين تعزز مفاهيم المواطنة والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وسيادة القانون خارج الواقع السياسي. وبالتستر بأجندة الليبرالية الجديدة ذات الطبيعة غير السياسية ظاهرياً، تُشوّه المعرفة وتصبح غير مسيسة، وتُخفى الأسس الأيديولوجية لليبرالية الجديدة في لغة الكفاءة الاقتصادية، وتُستعمر بصمت قلوب وعقول الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وإذا ما قرأ طالب ما خارج فلسطين هذه النصوص، فقد يعتقد أن فلسطين بالفعل دولة مستقلة وديمقراطية تحترم سيادة القانون، إذ يجعلها التأكيد على إعلان الاستقلال تبدو وكأنها حقيقية. ومن شأن تحبيذ "المهنية" وتفضيلها على المسؤولية الاجتماعية ورفض اتخاذ مواقف من القضايا المثيرة للجدل أن يفصما الطلاب عن الفعل السياسي ويجعلاهم عاجزين عن اتخاذ موقف سياسي، ويشجعاهم على الامتناع عن القيام بذلك باسم المسؤولية الأكاديمية.

إحدى توصيات البنك الدولي التي تكتسب قبولاً هي خفض الإنفاق على التعليم أو "التوفير" من خلال زيادة عدد الطلاب في الصف الواحد. ويذهب البنك الدولي إلى أنه لم تحقق زيادة كبيرة في الأداء الأكاديمي عندما خفضت أحجام الصفوف من ٤٥ إلى ٣٥، وبالتالي فإن هذه التخفيضات مُكلفة وغير عقلانية وغير ضرورية. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن معظم مؤسسات التعليم

العالي اتخذ هذا النموذج في معظم السياقات الجامعية لضمان فعالية التكلفة، ما أدى إلى إهمال وعدم تطوير المحتوى والجودة ومهارات الاتصال وفضاءات النقاش والمنهجيات الأخرى التي تشجع التفكير النقدي وتنتج المعرفة النقدية، لأن ذلك كله يتطلب عدداً أقل من الطلاب في الصفوف الدراسية. وجرى التأكيد على إنتاج مهنيين ذوي توجه تجاري، بدلاً من مهنيين ذوي اهتمام بالمصلحة العامة (Giroux, ١٩٩٤). وفي السياق الفلسطيني، تجاوز بعض الجامعات مسألة عدد الطلاب في الصف الواحد، ونفذ استراتيجية لإلغاء أو تخفيض عدد المساقات التي تهدف إلى تطوير التفكير النقدي، من مثل الدراسات الثقافية، أو تهميش بعض دوائر العلوم الاجتماعية لأنها ليست موجهة نحو السوق.

وهناك اقتراح آخر من البنك الدولي لخفض نفقات التعليم هو تخفيض أجور المعلمين وزيادة إنتاجيتهم عن طريق إطالة يوم العمل وزيادة نسب الطلاب إلى المعلمين، ما يقوض، مرة أخرى، الجودة. وفي هذا السياق، يصبح من الهام أن تفهم نقابات المعلمين الصلة بين السياسات الهيكلية وعملية الليبرالية الجديدة الزاحفة، التي من شأنها أن تعرض للخطر نوعية وفعالية التعليم العالي في الحفاظ على أهدافه العامة.

في الوقت نفسه، يجري، بتزايد، اختزال "نوعية" التعليم إلى "مخرجات تعلم" موحدة تخضع لقياسات كمية، وقد حلت محل ثقافة الثقة في النزاهة المهنية وتنظيم الأقران ثقافة امتثال تمليها مؤشرات "الأداء". ومن شأن الضغوط المستمرة على الأداء أن تؤدي إلى انتشار واسع للإحساس بالاغتراب ولمشاعر الافتقار إلى الأصالة الشخصية، خاصة وأن نقاط المرجعية الموحدة أصبحت، بشكل متزايد، بمثابة أساس لتقدير قيمة عمل المرء، بغض النظر عن مدى بعدها عن السياقات والاحتياجات التعليمية وكفاءات الطلاب.

علاوة على ذلك، يقوض الاتجاه إلى التحديد الكمي للأنشطة البحثية في مؤسساتنا المحلية السعي إلى البحث الأصيل، إذ أصبح مقياس القيمة التعليمية والبحثية هو القدرة على خدمة ما هو قابل للقياس في السوق، كما أصبحت الجامعات تعتمد، بشكل متزايد، على بحوث متعاقد عليها، فلا يترك ذلك وقتاً يذكر لتطوير الأطر المفاهيمية الخلاقة النقدية أو الأبحاث الأصيلة التي تتبع الانتهاء من العقود. كذلك، فإن ذلك يضعف العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ أن معظم الأبحاث والتدريس في هذين المجالين لا يخدم القطاع الربحي، فمهمة هذه العلوم هي تثقيف الجمهور.

وبشكل أوسع، يشكل جعل التعليم "موجهاً نحو السوق" خطراً على وجود النقد والإبداع ذاتهما. فقد أنشئت الجامعات العامة لتعزيز استقلال الفكر وتمكين الدارسين من العمل خارج سيطرة جماعات المصالح الراسخة القوية، وهكذا تقاس المساهمة الرئيسية للجامعة في المجتمع من خلال نوعية المعرفة التي تولّدها ومأسسة عادات التفكير النقدي وقيم الانفتاح والحوكمة الديمقراطية التي تشجع عليها. وإذا لم تتم إعادة إنتاج ذلك والحفاظ عليه، فإن تعليمنا سيفقد دوره التاريخي وسيصبح سلعة موحدة ومنتظمة مع نظم تعليم أخرى منتزعة من الواقع السياسي والاجتماعي، وفي مواجهة نوعيات ومبادئ اقتصاد السوق، ينتفي الفعل وتنتفي المقاومة ويصبحان دون أهمية، ويتحول المزيد من الأشخاص إلى تكنوقراط وبيروقراطيين ومستهلكين مغتربين عن الأطر الإيديولوجية والنظرية المناسبة. وعندئذ سيخدم التعليم الخطاب المهيمن ويقوض، بدلاً من أن يعزز، المعرفة النقدية، وهي المنتج الوحيد الذي يمكنه إحداث التغيير الديمقراطي المطلوب وخلق نظام اقتصادي واجتماعي أكثر مساواة يتيح مجالات متساوية للأفراد المحرومين والمهمشين.

الفلسطينيون هم من بين الأكثر تعليما بين شعوب العالم. فهم، بسبب وضعهم السياسي وعدم الاستقرار المستمر، أعطوا التعليم قيمة كبيرة ولا يزالون ينظرون إليه على أنه سلعة ذات قيمة – سلعة يمكن نقلها تمكنهم من تعزيز بقائهم أينما ذهبوا، في سياق سياسات التهجير الإسرائيلية المستمرة. مع ذلك، يخلص المرء لدى مراجعة الدراسات المحدودة التي أصدرها باحثون محليون عن التعليم والإستراتيجيات والخطط الوزارية المختلفة، وخصوصاً الخطط الخمسية والخطة الإستراتيجية التي تغطي الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، إلى أن بذور ومبادئ الليبرالية الجديدة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياسات وممارسات التعليم العالي الفلسطيني، وغدت راسخة فيها تماماً. وإذا ما استمر هذا النهج، يمكن التكهن بأنه سيحوّل من ناحية - عندما يسمح الوضع بذلك- نظام التعليم إلى مشروع ليبرالي-جديد تجاري يؤدي إلى المزيد من الفوارق الطبقية الاجتماعية وإلى عزل الأهداف الحقيقية التاريخية الأصلية للتعليم، وذلك من خلال إنشاء نظام ثقافي جديد يعزز الفردية والمنافسة والاستهلاك على حساب الجماعية والتضامن والتعاون وإنتاج القيم الأساسية التي تقوم عليها المقاومة الفلسطينية والصمود الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، يمكننا توقع أن هذا النهج سيخلق وينتج "مواطنا" - إذا كان هذا المصطلح المناسب في السياق السياسي الفلسطيني– إما مستهلكاً أو رجل أعمال يتميز بدوافع وصفات السوق الحر (Manteaw, ٢٠٠٨)، أو ينتج «مواطنين»، يكونون بمثابة رأس مال بشري وقوى عاملة مستقبلية، ينبغي تزويدهم بمهارات مناسبة وبالرغبة في تشجيع الابتكارات العلمية والتكنولوجية للتنافس بكفاءة وفعالية في السوق الحر، وذلك بمساعدة مهندسي تعليم أو تقنية من الخارج، أو خبراء وتكنوقراط مدربين محلياً.

ينبغي، في هذه المرحلة، أن تقوم نقابات المعلمين بمزيد من أنشطة الدعوى حول آثار تسليع التعليم على دوره وجودته ومحتواه، وذلك لإحباط عملية إدخال الليبرالية الجديدة بغرض التوافق مع العالمي على حساب المحلي. وينبغي، في الوقت نفسه أيضاً، طرح أسئلة على مسؤولية الدولة عن قطاع التعليم.

المراجع

Abu Awad, N. (2005). "Education and Gender in the Palestinian Territory from 1994-1999". Institute of Women Studies. Birzeit University, Palestine.

Abu Nahleh, et. al. (1999). "Towards Gender Equality in the Palestinian Territories: A Profile of Gender Relations. Women's Studies Center, Birzeit University. Palestine.

Ghali, M. (1998). "Education and Gender in West Bank and Gaza Strip: Issues and Results", in Palestinian Women: Status Report. Women Studies Program. Birzeit University, Palestine.

Giroux, H. (Fall, 1999). "Vocationalizing Higher Education: Schooling and the Politics of Corporate Culture". College Literature 26:3. pp. 146-161.

Giroux, H. (1995). "Is There a Place for Cultural Studies in Colleges of Education?" The Review of Education/Pedagogy/ Cultural Studies 17:2. pp. 127-142. A revised version appears in "The Challenge of Cultural Studies to Colleges of Education", October, 1994. The International Journal of Educational Reform 3:4. pp. 464-469.

Hill, D. & Kumar, R. (2008). A Review of "Global Neo-liberalism and Education and its Consequences". Routledge.

Hammami, R. (2008). "Gender and Education: Immediate Shocks then Long Term Strategies", in "The Impacts of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007". Unpublished report, Institute of Women Studies, Birzeit University.

Kuttab, E. (1993). "Palestinian Women in the Intifada: Fighting on Two Fronts", in Ghada Talhami (ed). Arab Studies Quarterly 15: 2. (Spring 1993).

Kuttab, E. (2010). Unpublished paper presented in conference Geographies of Aid Conducted by Development Center, Birzeit University.

Lynch, K. (2006). "Neo-liberalism and Marketisation: the implications for higher education in European Educational Research Journal, vol. 5 no. 1.

Manteaw, Bob O. (2008). When Business Go to School: Neoliberalism and Education for Sustainable Development. (place) Sage Press.

Ministry of Education and Higher Education. (2006\2007). Annual Statistical Abstract of Higher Education Institutions, Ramallah, Palestine.

Ministry of Higher Education (MoHE). (2009). Statistical Yearbook 2008\2009. Ramallah, Palestine.

Ministry of Education and Higher Education (MoEHE). (2010). 2009\2010 Statistical Yearbook. Ramallah, Palestine.

Ministry of Education and Higher Education. (2008). Development Strategic Plan 2008-2012. Towards Quality of Education for Development.

(Mundy, K. (2002). Retrospect and prospect: Education in a Reforming World Bank. International Journal of Educational Development 22. Pp. 483-508.

PCBS. (2008). Women and Men: Issues and Statistics, no. 3, Ramallah Palestine .

PCBS (2010). Men and Women in Palestine: Issues and Statistics. Ramallah, Palestine.

العنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية:
عقد خطير

بيني جونسون

العنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية
عقد خطير

بيني جونسون

أولاً- المقدمة والسياق: أشكال العنف المترابطة

عندما طُلب من مجموعة من طلاب الصف الثالث في مخيم الأمعري للاجئين وصف أنواع العنف الذي يحيط بهم، تكلمت رانيا قائلة:

"الاحتلال ونقاط التفتيش وبين الفتيات في المدرسة والأطفال في الشوارع وبين الأسر التي يضرب أفرادها بعضهم دون داعٍ» (جونسون، ٢٠٠٦، ص. ٢١).

تعبر وجهة نظر الطفلة هذه عن أشكال متعددة من العنف تواجه الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تشكل نقطة انطلاق مفيدة للتحليل الذي سنورده. في عالم رانيا، يرتبط كل شكل من أشكال العنف هذه مع الأشكال الأخرى جميعاً ارتباطاً وثيقا؛ فالعنف الجسدي (الضرب) يرتبط بالعنف المنهجي (الاحتلال) الذي يرتبط، بدوره، بالعنف الهيكلي (نقاط التفتيش). ويشاركها في تصورها هذا الفلسطينيون عامة من جميع الأعمار، ويعني ذلك أنه لا توجد حدود محكمة تفصل بين عنف الاحتلال الإسرائيلي والعنف العام بين الفلسطينيين، والعنف في المنازل وبين أفراد الأسرة. في الوقت نفسه، من الواضح، أن العنف العام وانعدام الأمن لا يتحولان تلقائياً إلى عنف أسري: فلدى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل موارد أخلاقية واجتماعية وقانونية توفر لهم الحماية من العنف، وتحول دونه. ولكن في أية ظروف يمكّن العنف السياسي، وأبرزه عنف الاحتلال الإسرائيلي، أشكال العنف التي تمارس ضد النساء والفتيات في العائلات الفلسطينية، وبين الفلسطينيين، أو يزيد هذه الأشكال؟ ما هي الموارد القانونية والاجتماعية التي تملكها النساء والعائلات والمجتمع والنظام السياسي للحيلولة دون مثل هذا التحول، أو الموارد اللازمة لذلك؟ وما هي أشكال العنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، التي ازدادت خلال العقد الماضي؟ وكيف يمكن للنساء والفتيات – والرجال والفتيان – الحصول على العدالة والحماية؟

لا يمكن أن يقدم هذا الاستعراض الموجز استنتاجات حاسمة، لكنه سيتفحص الوجهات التي سادت العقد الماضي، الذي تميز بتعرض حياة وسبل عيش الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى انعدام الأمن وإلى تهديدات خطيرة. كما لا يمكن لهذا الاستعراض الموجز أن يشمل كافة أشكال عنف الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته للحقوق، وهي التي شكلت موضوع مجلدات من التقارير عن حقوق الإنسان. بدلاً من ذلك، **سيتم التركيز هنا على الحق في الحياة، والجرائم العنيفة ضد النساء والرجال، والعنف المنزلي.**

لكن من المفيد أيضا التفكير في ما لم يحدث نتيجة العنف والاضطهاد وعدم الاستقرار في هذه الفترة. فعلى الرغم من أنه من الواضح أن العائلات الفلسطينية تحملت أعباء وتوترات كثيرة، إلا أنها بقيت، على نحو ملحوظ، متكاتفة إلى حد كبير، على عكس المجتمعات الأخرى التي تعصف بها نزاعات طويلة الأمد. فلم يهجر غير عدد قليل من الذكور بيوتهم، وبقدر ما يمكن التحقق منه، لم يزدد كثيراً عدد الفلسطينيين ممن ارتكبوا جرائم قتل للنساء (على الرغم من أن الاقتتال الداخلي ألحق خسائر كبيرة بحيوات الذكور) أو عدد جرائم الاغتصاب أو غيرها من الجرائم الخطيرة ضد النساء والفتيات. غير أنه كانت هناك، في هذا العقد الخطير الذي عاشه الفلسطينيون، وجهات أخرى بارزة خطيرة لها تداعيات شديدة في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي. ففي السنوات الثلاث الماضية وحدها، زادت أعمال العنف الإسرائيلية الفتاكة ضد غزة والمدنيين فيها، ما أدى إلى تزايد الخلافات بين العائلات الفلسطينية، والتي نجم عنها أحيانا عواقب وخيمة، وإلى انتشار إحساس شامل واسع النطاق بين الناس بالتوترات العائلية والعنف المنزلي. وأكثر ما برز خلال العقد، تكرار فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته بحماية السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال، فضلاً عن بروز أزمة ثقة بالمؤسسات الفلسطينية والحكومة الفلسطينية، تلك الأزمة التي تفاقمت بسبب الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

عمليات قتل الفلسطينيين المباشرة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي أو المستوطنون (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

	غزة	منهم نساء وفتيات	الضفة الغربية	منهم نساء وفتيات
٢٠٠٨ (حتى ٢٦ كانون الأول)	٤١٤	١٧	٤٦	٠
٢٠٠٧	٣٠٠	٤	٨٤	٣
٢٠٠٦	٥٢٣	٤٧	١٣٤	٤
٢٠٠٥	١٠٧	١	٨٣	٠
المجموع	١٣٤٤	٦٩	٣٤٧	٧

المصدر: قوائم القتلى التي جمعتها منظمة بتسيلم.

في الصورة السابقة: امرأة فلسطينية تسلّم بطاقة هويّتها للجندي الاسرائيلي. تصوير رُلى حلواني

ثانياً - وجهات ومؤشرات

الوجهات الحديثة العهد في عنف الاحتلال الإسرائيلي: لا مكان آمناً في غزة

في الفترة إياها (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، ازداد عنف دولة الاحتلال الإسرائيلي المستشري، لا بل اتخذ أيضاً مناحي جديدة وخطيرة خلال الحرب على غزة. ففي السنوات الثماني، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قتل الجيش الإسرائيلي أو المستوطنون في غزة ٣٠٠٤ فلسطينيين (احتسبت من الإصابات التي سجلتها منظمة بتسيلم)، في حين أنه في ٢٢ يوماً من الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، ودامت من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قتل الجيش الاسرائيلي ١٤٣٤ فلسطينياً، منهم ٢٣٥ من المقاتلين و٢٣٩ من الشرطة المدنية و٩٦٠ من المدنيين، وعلى الأقل ٣٠٠ طفل. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، قتلت ١١٤ امرأة، وأصيب نحو ١٠٠٠ امرأة.

المنزل كساحة معركة

ثمة سمة بارزة لهجوم إسرائيل على غزة – نجدها في الهجمات الإسرائيلية الأخرى على غزة في السنوات ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ – هي محو التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبالتالي بين المنزل وساحة المعركة، مع ما يصاحب ذلك من تداعيات في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي. والواقع أن ما يزيد قليلا عن خمس جميع الفلسطينيين الذين قتلوا في حرب غزة ماتوا داخل منازلهم (مؤسسة الحق، ٢٠٠٨: ٧)، وهذه حالات موت نجمت عن سياسة مدروسة. وكما اقترح بشكل مقتضب، وإن تقشعر له الأبدان، الفيلسوف الإسرائيلي آسا كاشير من جامعة تل أبيب، الذي وضع مدونة قواعد ترشد سلوك الجيش الإسرائيلي في «الحرب العادلة على الإرهاب» (Harel, 2009b):

> «لماذا ينبغي إجباره [الجندي الإسرائيلي] على تعريض نفسه للخطر أكثر من ذلك كثيراً كي لا يقتل جار الإرهابي؟.... من وجهة نظر دولة اسرائيل، الجار أقل أهمية بكثير» (*Harel*, ٢٠٠٩*a*).

هكذا انتقلت المعركة إلى منازل «الجيران»، مع تداعيات مدمرة وواضحة على النوع الاجتماعي: ففي إحصاء القتلى من أهالي غزة في حرب إسرائيل، أصبح موت النساء والأطفال أمراً لا مفر منه، أو بمثابة « ضرر جانبي»، في حين أحصيت وفيات الذكور جميعها على أنها وفيات مقاتلين[1] (Johnson, ٢٠١٠). واستهدفت الطائرات المقاتلة والدبابات الإسرائيلية، خلال الحرب على غزة، منازل «الجيران» مراراً وتكراراً، فدمرت بيوت أكثر من خمسة آلاف من أهالي غزة، أو جُعلت غير صالحة للسكنى.[2] ولم يكن بمقدور معظم أصحاب البيوت إعادة بنائها بسبب الحظر الإسرائيلي المفروض على الإسمنت وغيره من مواد البناء؛ ويعيش معظم هؤلاء مع أقارب لهم في ظروف مزدحمة ومتوترة. وفي هذا السياق، ليس مستغرباً أن تشير نتائج مناقشات جماعة تركيز، أدارتها منظمة غير حكومية في غزة، إلى أن العنف المنزلي ارتفع بين العائلات النازحة ((Culture and Free Thought Association and UNFPA, ٢٠٠٩.

إن سياسة إسرائيل الفتاكة خلال الحرب على غزة هي استمرار لعدم اكتراثها بحياة المدنيين، والذي تجلى في الهجمات الإسرائيلية على غزة على مدى السنوات القليلة الماضية. وإذا نظرنا إلى عمليات القتل الإسرائيلية على مدى السنوات ٢٠١٠-٢٠١٣ (باستثناء الحرب)، يتبين، بوضوح، ازدياد تعرض أهالي غزة للعنف:

- **في السنوات الأربع السابقة للحرب، توفي من سكان غزة نتيجة العنف الإسرائيلي حوالي أربعة أضعاف (١٣٤٤) ما توفي من سكان الضفة الغربية (٣٤٧).**

وكان الرجال والفتيان أكبر ضحايا العنف الإسرائيلي الفتاك. ففي تلك الفترة، قتل ٣٤٠ من الذكور مقابل ٧ من الإناث في الضفة الغربية، و٦٩ من الإناث مقابل ١٢٧٥ من الذكور في قطاع غزة. ومن الجدير الإشارة أن:

- **نصف جميع وفيات الإناث كان من الطفلات اللواتي تراوحت أعمارهن بين أقل من سنة إلى ١٦ سنة، وكان المكان الأكثر شيوعاً الذي قتلت فيه النساء هو المنزل.**

وعموماً، كانت نسبة الإناث بين جميع الوفيات الناجمة عن العنف الإسرائيلي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حوالي ٦٪، ونسبتهن بين جميع السجناء حوالي ١٪، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومن هنا، فإن أثر قتل الذكور وسجنهم على النساء وعلى الحياة الأسرية هو الأكبر– إذ لا تحرم الأسرة من عزيز عليها فقط، بل تفقد، في أحيان كثيرة، أيضاً معيلها الرئيسي ومصدر حمايتها ورعايتها.

الحصول على العدالة

الأداة الأقوى للحصول على العدل – القانون الإنساني الدولي – هي الأقل استعمالا، بالرغم من أن اعتماد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجمعية العامة للامم المتحدة تقرير غولدستون للعام ٢٠٠٩ يمنح فسحة أمل في اتخاذ إجراءات فعّالة بشأن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال حرب غزة، والتي سنبحثها في القسم الختامي.

على الرغم من وجود حكم فلسطيني محدود، لا يزال الفلسطينيون يحاكمون في المحاكم العسكرية الإسرائيلية. غير أن الشكاوى الفلسطينية والقضايا التي ترفع ضمن نظام العدل الإسرائيلي يتم تجاهلها، بالرغم من أن للقانون الإسرائيلي، سواء الذي يتعلق بالأوامر العسكرية التي تحكم الفلسطينيين تحت الاحتلال أو قانون الإدارة البلدية الذي يحكم المستوطنين الإسرائيليين، آثاراً هائلة على حياة النساء والرجال الفلسطينيين. **فعلى سبيل المثال، يبين مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٤) الأخير عن المتضررين، أن ٥٧٪ من الجرائم التي بلغ عنها الأشخاص المتضررون ارتكبها جنود أو مستوطنون إسرائيليون.** ولا سلطة على هذه الجرائم لا للقضاء الفلسطيني ولا للشرطة الفلسطينية. **وكانت النساء (وخصوصاً النساء الريفيات) ممن تقدموا بشكاوى في قضايا ضد المستوطنين الإسرائيليين.**

---

١ أحصت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وأحصى المسؤولون في مجال الصحة مقتل ١٤٣٤ فلسطيني خلال الحرب، كان من بينهم ٢٣٥ من المقاتلين، و٢٣٩ من الشرطة المدنية، و٩٦٠ من المدنيين وما لا يقل عن ٣٠٠ طفل. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، قتلت ١١٤ امرأة واصيبت نحو ١٠٠٠.

٢ يفيد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٩) في غزة أن ٢٢١٤ منزل في غزة دمرت تماماً، وأصبح ٣٢٤٢ منزل غير صالحة للسكنى، ما يؤثر على ٥١٨٤٢ شخص. ومنذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، أنجز القليل جدا من إعادة البناء، وذلك بسبب القيود الاسرائيلية على دخول الإسمنت ومواد البناء الأخرى إلى قطاع غزة.

الوجهات السائدة في الانتهاكات الفلسطينية للحق في الحياة

هناك انخفاض في الوفيات الناجمة عن الاقتتال الداخلي، لكن الوفيات الناجمة عن النزاعات العائلية والثأر في الضفة الغربية والوفيات التي تسببها الأنفاق (انعدام السلامة العامة) في غزة آخذة في الازدياد.

وعلى الرغم من المخاوف الواسعة الانتشار التي يعبر عنها الفلسطينيون عامة تجاه تزايد الجريمة والعنف، انخفضت الجرائم التي ارتكبها جناة فلسطينيون وكان ضحاياها فلسطينيين بشكل كبير من ٥٨٥ عام ٢٠٠٧ إلى ١٩١ عام ٢٠٠٨؛ ويعود ذلك، أساسا، إلى انخفاض الاقتتال الداخلي، الذي تسبب بـ ٣٤٣ وفاة في قطاع غزة في عام ٢٠٠٧. وكان نحو ٦٥٪ من مجموع جرائم القتل في عام ٢٠٠٧ من الفئة العمرية ١٩–٣٥، ويعكس ذلك النسبة العالية للشباب ضحايا الاقتتال الداخلي. ومن المحتمل أن العائلات، بل المجتمع ككل، لم يتقبل هذه الخسارة الفادحة في الأرواح. كما قتلت عشر نساء أيضا نتيجة الاقتتال الداخلي في قطاع غزة في منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٧. وانخفضت جرائم قتل الإناث بشكل ملحوظ من ٤٥ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩ في عام ٢٠٠٨.

وبرزت جرائم القتل/جرائم قتل الإناث مرة أخرى في عام ٢٠٠٩، وإن لم يكن على مستويات عام ٢٠٠٧. فقد سجلت ثلاثون جريمة قتل للنساء من مجموع ٢٣٧، كما سجلت ٣٩ حادثة قتل فيها أطفال، وكان الإهمال وانعدام السلامة العامة أهم أسباب هذه الحوادث – وسجلت ٦٠ حادثة قتل في أنفاق غزة (جميعهم من الذكور)، وتلك مسألة هامة لا بد من معالجتها.

- **كانت نسبة النساء ضحايا القتل نحو امرأة واحدة من بين كل عشرة في كل من عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.**

هل جرائم «الشرف» هي السبب الرئيسي في مقتل النساء؟

كانت جرائم «الشرف» في كل من عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ السبب الرئيسي في مقتل الإناث. وبالفعل، يعتبر كثير من الناس أن لمقتل النساء علاقة بجرائم «الشرف» هذه، لكن الاقتتال الداخلي كان السبب الرئيسي في عام ٢٠٠٧. وعموماً، كانت أسباب مقتل الرجال والنساء، على حد سواء، في كل من عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ النزاعات العائلية، وسوء استخدام الشرطة والمواطنين للسلاح، وانعدام السلامة العامة (بشكل أساسي في غزة). وهذه كلها أسباب رئيسية جديدة ومثيرة للقلق.

وتعرف جرائم «الشرف»عموماً بأنها جرائم قتل الأقارب الذكور (عادة الأب أو الأخوة) قريبة لهم بسبب «تورطها أو الاشتباه بتورطها في ممارسات جنسية قبل الزواج أو خارجه» (Abu Odeh, ٢٠٠٠)، مع أن هناك نقاشاً هاماً جارياً يستهدف توسيع هذا التعريف. وفي حين أن جرائم الشرف يرتكبها أفراد الأسرة والأقارب، إلا أنها تختلف عن ممارسات العنف المنزلي الاعتيادية، لا فقط في خطورتها الشديدة ولكن في خصائصها أيضا. وقد وجدت أبو نحلة، في بحثها ملفات الحالات المقدمة لمنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، أن جميع جرائم الشرف التي «سجلت» في كل من عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ارتكبها أفراد من الأسرة المباشرة للضحية، وكانت الفئة الأكبر من مرتكبي هذه الجرائم من الأخوة، يليهم الآباء وأقارب الأب الآخرين، وهذا نمط مماثل لذلك الذي وجده باحثون آخرون في دراسات سابقة ((Kressel ١٩٨١, ١٤٦ ويتفق مع تعريفنا أعلاه لهذه الجرائم. وكان بعض النساء القتلى مسيحيات. وشهدت غزة وقرى الضفة الغربية النسبة الأعلى من هذه الجرائم.

وعلى الرغم من أن جرائم «الشرف»، في معظم السنوات التي توفرت فيها إحصاءات، تراوحت بين ١٠ و٢٠ جريمة، سجلت الهيئة الفلسطينية المستقلة

الجرائم التي ارتكبها فلسطينيون، ٢٠٠٧-٢٠٠٩

	٢٠٠٩		٢٠٠٨		٢٠٠٧	
	غزة	الضفة الغربية	غزة	الضفة الغربية	غزة	الضفة الغربية
خلافات عائلية/ ثأر	١٥	٦/٢٥	٢٣	٣٣ (انثى واحدة)	٣٩	٣٧
اقتتال داخلي	٢٨	٨	٤		٣٤٣	٣
سوء استخدام الشرطة للأسلحة	١	٤	٣٣	١	١٦	٨
سوء استخدام المواطنين للأسلحة	١١	٣	٢٤	٥ (انثى واحدة)	٣٧	٩
ظروف غير معروفة	٢٣	١٠	١٩	١٢	٥٣	١١
"شرف"	٥	٤	٢	١	٨	١٠
عملاء				٠	٠	٥
انعدام السلامة العامة/ وفيات الأنفاق	٦٠ (نفق) زائد ١١	١٣	٢٩			
وفيات في الاعتقال	٩	٣	٢	٥ (؟٣)	٦	٠
المجموع	١٦٢ /٣ ٦٨ (٧٠)		١٣٦	(٥٧) ٥٥ (١٠ إناث)	٥٠٣ (٥٠٢) ١٤ أنثى)	٨٢ (٨٣) ١٤ أنثى)
المجموع	٢٣٧ (٣٠ امرأة، ٣٩ طفل)		١٩١ (١٩ أنثى)		٥٨٥ (٤٥ أنثى)	

المصدر : اللجنة (الهيئة) المستقلة لحقوق المواطن، التقارير السنوية لأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩. هذه التقارير، مصدر معلومات ممتاز، وفي الواقع تقريباً فريد من نوعه، لكن فيها بعض الفوارق الداخلية الطفيفة في الأرقام، إذ لم يكن من الواضح ما إذا كانت حالات الوفيات في الاعتقال في عام ٢٠٠٩ قد حسبت في الأرقام النهائية.

لحقوق المواطن ثلاث جرائم «شرف» من أصل ١٩ حالة قتل للإناث في عام ٢٠٠٨. وهذا يشكل انخفاضاً مفاجئاً، نظراً إلى أنه في عام ٢٠٠٦ كانت هناك ١٤ جريمة «شرف» تم التبليغ عنها (من بين ٢٨ جريمة قتل للنساء). وفي عام ٢٠٠٥، كانت هناك ١٧ جريمة «شرف». وقد تمثل أرقام عام ٢٠٠٨ حالة شاذة، إذ أن جرائم قتل النساء ارتفعت مرة أخرى في عام ٢٠٠٩، إذ سجلت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن أربع جرائم «شرف» في الضفة الغربية وخمساً في قطاع غزة.

وأشار الباحثون في هذه الجرائم إلى أن بعض جرائم القتل التي سجلت كجرائم «شرف» قد تكون لها دوافع أخرى، اقتصادية مثلاً، (Abu Nahleh, ٢٠٠٦)، في حين أن حالات القتل التي تسجل على أن دافعها «غير معروف» قد تشمل جرائم يقوم مرتكبوها بالتستر عليها كحوادث. وتشير كيرفوكيان في دراسة أجريت في التسعينيات من القرن الماضي ١٩٩٠، إلى أن عدد وفيات الإناث التي عزي سببها إلى «القضاء والقدر» قد تضاعف بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨ (Kervokian ,٢٠٠٤ ,٥٧).

ملاحظة على الاغتصاب الذي لا يبلغ عنه إلاّ قليلاً

إن كان إحصاء جرائم القتل معضلة فإحصاء جرائم الاغتصاب معضلة أكبر بكثير. فمن المعقول جداً الافتراض بأنه لا يتم الإبلاغ عن العديد من جرائم الاغتصاب، ولا سيما تلك التي تحدث في أوساط الأسرة. وقد تتم أيضا تسوية جرائم الاغتصاب عن طريق القانون العرفي، حيث يجري في بعض الحالات، تزويج ضحايا الاغتصاب لمرتكبيها. وتشير حقيقة أنه لم يسجن سوى شخص واحد بتهمة الاغتصاب في عام ٢٠٠٦، وشخصان في عام ٢٠٠٥، ولم يسجن أي شخص في كل من عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وذلك وفقا لجداول الجرائم السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن الشرطة (التي كانت بالكاد موجودة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣) والمحاكم لم تكن قادرة على تقديم ملاذ لضحايا الاغتصاب. ولا تزال جرائم الاغتصاب المبلغ عنها منخفضة نسبياً، فقد تدنت الأرقام عن عام ١٩٩٩، وكانت في غزة أقل بكثير منها في الضفة الغربية، بالرغم من أنه ينبغي النظر إلى هذا التدني بحذر نظراً لضعف تواجد الشرطة في الفترة ما بين ٢٠٠١–٢٠٠٥. وفي مقابلة أجريت مع العميد الضميري في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩، أشار إلى أنه، **في عام ٢٠٠٨، تم التبليغ عن ١٢ اغتصابا في الضفة الغربية، خمسة منها في منطقة رام الله**. وتضمن التقرير السنوي للشرطة أيضاً ٥٠ حالة محاولة اغتصاب. كما أشار أيضاً إلى أن التبليغ عن مثل هذه الجرائم أقل في «المناطق المحافظة»، على الرغم من أنها ربما لا تكون أقل في الواقع.

ونادراً ما يُبلغ عن شكل من أشكال الاغتصاب هو اغتصاب المحارم أو اغتصاب الأطفال في الأسر، وربما تكون تلك مسألة لا تتطرق إليها البحوث التي تجري على المجتمع الفلسطيني إلاّ قليلاً. وتشير المناقشات مع موظفين في المحور، وهو أول مأوى لضحايا العنف الأسري، إلى أن بعض الشابات هناك عانين وهن طفلات أولاً من العنف الجنسي الذي ارتكبه أفراد من الأسرة.

وجهات الحصول على العدالة: نتائج متناقضة منذ عام ٢٠٠٥

وجهان لعمل الشرطة الفلسطينية

لقد زاد تعزيز قدرة الشرطة منذ عام ٢٠٠٥ في الضفة الغربية – بعد أن انهارت تماماً تقريباً في عام ٢٠٠٢ نتيجة للغزو الإسرائيلي وإعادة احتلال المدن الفلسطينية – وفعالية الشرطة في غزة في ظل حكومة الأمر الواقع منذ عام ٢٠٠٧ ما يمكن أن يدعى بالأمن «اليومي» لكثير من الفلسطينيين. فأصبحت الشوارع أكثر أماناً ويتم إلقاء القبض على المجرمين وتجرى تحقيقات، بالرغم من أن هذا ينطبق في الضفة الغربية بشكل رئيسي في المنطقة (أ) أو في المدن الفلسطينية الرئيسية. وكما قال رئيس جهاز الأمن الوطني في بيت لحم في مقابلة معه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨:

«ينتقل كل المجرمين أو الأشخاص المطلوبين إلى المنطقة (ب)، أو إلى التلال في المنطقة (ج). وبإمكان جميع من ينتهكون القانون الهرب. الإسرائيليون مهتمون فقط بشيء واحد – الأمن الإسرائيلي – وليس أمن الفلسطينيين».

تحتاج الشرطة الفلسطينية إلى «التنسيق» مع السلطات الإسرائيلية كي تتمكن من العمل في المنطقة (ب)، حيث معظم القرى الفلسطينية، ولا يمكنها دخول المنطقة (ج)، (التي تشمل أجزاء من البلدة القديمة في الخليل). وفي مقابلة مع رئيس التحقيقات الجنائية في مدينة الخليل، وصف حادثة اغتيل فيها طفل فلسطيني في خصومة نشأت بين عائلتين فلسطينيتين بالقرب من الحرم الإبراهيمي في البلدة القديمة، وبالرغم من أن الرجل بذل قصارى جهده، رفضت السلطات الإسرائيلية «التنسيق»، وأجبر على ان يذهب مرتدياً ملابس مدنية لأخذ إقرارات. وتوفي في وقت لاحق خمسة أشخاص آخرين في هذا النزاع.

وفي حين كان هناك تحسن واضح في أعمال الشرطة المدنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تصاحب ذلك مع نشاط متزايد للأجهزة الأمنية، وهو الوجه الآخر للشرطة الفلسطينية. فالأجهزة الأمنية تحصل على نسبة من المساعدات الدولية والتدريب أكبر بكثير مما تحصل عليه الشرطة المدنية، وتعمل هذه الأجهزة إلى حد كبير ضد من ينظر إليهم على أنهم أعداء سياسيون. وتُتهم الأجهزة الأمنية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتعذيب وإساءة معاملة السجناء واحتجاز سجناء دون محاكمة (الحق، ٢٠٠٩).

وقد تكون للحماية التي توفرها الشرطة عواقب سلبية على الحريات العامة للنساء والفتيات. وفي هذا الصدد، يبعث وجود شرطة للأخلاق في غزة على القلق، وكذلك أيضاً ممارسات الشرطة المعروفة في إحالة بعض الحالات إلى التحكيم العرفي بدلاً من إحالتها إلى المحاكم.

المحاكم والادعاء العام

لقد تحسنت ملاحقة القضايا الجنائية في المحاكم في العامين الماضيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بعدما أصيب نظام المحاكم تقريباً بالشلل في السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى. غير أنه يجري، في بعض الأحيان، إضعاف أسس نظام المحاكم المدنية باللجوء إلى المحكمة الأمنية/العسكرية العليا التي تستخدم قانون العقوبات الثوري الذي وضعته منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٩. والغالبية الساحقة للقضاة، في الوقت الحاضر، من الذكور، فـ ١٢٪ من القضاة و١١٪ من المدعين العامين فقط من الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨).

ولا يزال نظام المحاكم الشرعية، على الرغم من أنه عادة لا يتداول حالات العنف، هو الذي يحظى بثقة أكبر بين الناس، والأكثر استخداماً من النساء، بينما الأغلبية الساحقة من القضاة والمسؤولين في هذا النظام من الذكور. وقد كان تعيين أول قاضيتين في المحكمة الشرعية، واحدة في رام الله وأخرى في الخليل في آذار/مارس ٢٠٠٩، أمراً رائداً بالفعل.

القانون العرفي

يستخدم القانون العرفي في أماكن عديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة في حل النزاعات (والجرائم). وهو يحتوي مبادئ وتطبيقات، مثل التعويض والتبادل والوساطة الجماعية، تستثني، عموما، مشاركة النساء بالرغم من تعاملها معهن كضحايا. ويوظف القانون العرفي، ولذلك أهمية خاصة لموضوع بحثنا هذا، في أحيان كثيرة في جرائم القتل، وكذلك في الاعتداء على «الشرف» الذي يشمل الاغتصاب، إذ قد يقوم رجال المجتمع المحلي المحترمون (رجال الإصلاح) بإقناع المغتصب بالزواج من ضحيته لدرء النزاعات العائلية والمجتمعية. ويمكن تسوية قضايا جرائم القتل من خلال التعويض، أو إجراء مصالحة بين الأسر في وقت لاحق، ولذلك آثار واضحة على العدالة فيما يتعلق بجرائم «الشرف». وقد وجدت دراسة هامة عن نظام العدالة غير الرسمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (معهد الحقوق، ٢٠٠٦) أن «النظام» غير الرسمي ربما كان مستخدماً على نطاق واسع، يماثل نطاق استخدام النظام الرسمي، علماً بأن هذه الدراسة اعتمدت على المقابلات، بدلا من المسح، وأجري العمل الميداني في عام ٢٠٠٤، قبل إعادة إدخال الشرطة إلى مدن الضفة الغربية.

شلل البرلمان ووضع القوانين بأمر تنفيذي

للشلل الذي أصاب المجلس التشريعي الفلسطيني منذ الانقسام في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ في الحكم الفلسطيني آثار هائلة على حصول النساء (والرجال) على العدالة، إذ لا يزال الإصلاح القانوني الديمقراطي متوقفا. ففي غياب البرلمان، استمر وضع القوانين بأمر تنفيذي. لكن هذا الأسلوب مشكوك به من ناحية ديموقراطية، ومن المرجح أن يكون غير فعال أو غير ملائم بالعلاقة مع أية تشريعات جديدة تؤدي إلى تحسين وصول النساء إلى العدالة. فعلى سبيل المثال، طرح أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، في عام ٢٠٠٣، قانون عقوبات يوحد مجموعة القوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنه لا يزال مشروع قرار. ولا تزال المبادرات بشأن وضع قانون أسرة موحد بحاجة إلى المناقشة والبحث في برلمان تمثيلي فعّال يشكل منتدى لعامة الناس.

وجهات العنف القائم على النوع الاجتماعي

إن فهم ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني معقدان بسبب ما يصاحب هذا العنف من صمت أو تعريض مبالغ بهما. فمن ناحية، يتردد الفلسطينيون، وليس الجناة الذكور فقط، في جذب انتباه عامة الناس إلى الأسرة والمسائل «الخاصة»، وخصوصاً انتباه الشرطة والمحاكم، وهذا سلوك يتشارك فيه كثير من المجتمعات الأخرى. من ناحية أخرى، تقوم وسائل الإعلام الغربية والسياسيون الغربيون بتسليط الضوء على «العنف ضد المرأة» في المجتمعين الفلسطيني والعربي وفي «المجتمعات الإسلامية» وتهويله، بل إنه يوظف كذريعة للتدخل العسكري، كما حدث في العراق وأفغانستان. وفي فلسطين ذاتها، شملت جداول أعمال الجهات المانحة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاهتمام التمويلي لهذه الجهات ببرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي العنف الذكري الفردي، بينما أقصت، على ما يبدو في كثير من الأحيان، العنف الاستعماري المتفشي الذي عاشه الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيون وفي بعض الأحيان لاقوا حتفهم بسببه.

يقدم أول مسح وطني بشأن العنف المنزلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦)، بعض المعايير لتقييم وتيرة وحدة بعض أشكال العنف المنزلي في الحياة الأسرية المعاصرة في العقد الماضي. وتشير الإحصائية، التي كثيراً ما تتكرر في هذا المسح، إلى أنه، في عام ٢٠٠٥، أبلغ نحو ربع النساء الفلسطينيات المتزوجات (٢٣,٣٪) عن تعرضهن لحادثة عنف جسدي واحدة على الأقل، وأبلغت امرأة واحدة من بين كل عشر نساء (١٠,٩٪) عن تعرضها لحادثة إيذاء جنسي، وأكثر هذه الحوادث شيوعاً هو رفض الزوج استخدام وسائل منع الحمل رغم طلب الزوجة ذلك. وكما أشار معهد دراسات المرأة في عدة دراسات أجراها (معهد

النسب المئوية لتوزيع النساء المتزوجات اللواتي تعرضن لسوء معاملة جسدية مرة واحدة أوثلاث مرات أو أكثر، وتعرضن مرة واحدة، على الأقل، لعنف هدد حياتهن حسب المنطقة في عام ٢٠٠٥

	المناطق الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
تعرضن لأي فعل من أفعال سوء المعاملة الجسدية مرة واحدة على الأقل	٢٣,٣	٢٣,٧	٢٢,٦
تعرضن ثلاث مرات أو أكثر	٩,٤	٨,٨	١٠,٤
تعرضن لعنف هدد حياتهن	٣,١	٣,٣	٢,٨

النسب المئوية لتوزيع النساء غير المتزوجات فوق سن ١٨ عاماً اللواتي تعرضن مرة واحدة، على الأقل، لعنف هدد حياتهن حسب المنطقة في عام ٢٠٠٥

	المناطق الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
تعرضن لأي فعل من أفعال سوء المعاملة الجسدية مرة واحدة على الأقل	٢٥,٠	٢٥,٤	٢٤,١
تعرضن لعنف هدد حياتهن	٣,٩	٤,٠	٣,٨

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨. مسح العنف المنزلي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦): رام الله – فلسطين (بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني غير منشورة، قامت المؤلفة باحتسابها).

دراسات المرأة، ٢٠٠٩، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦)، فإنه من المهم مواصلة تحليل البيانات لفهم كل من تواتر وحدة سوء المعاملة الجسدية والجنسية. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن العنف النفسي هو الشكل الأكثر شيوعاً من أشكال العنف الأسري، إذ أفاد ثلثا النساء المتزوجات تقريباً عن حالة واحدة على الأقل. والأشكال الشائعة لسوء معاملة الأزواج هذه هي الصياح والشتم، وكذلك أيضاً الأشكال الأفدح من الإذلال اللفظي.

وقد وجدنا عند دراسة وتيرة العنف الجسدي وسوء المعاملة الجنسية اللذين خبرتهما النساء المتزوجات في عام ٢٠٠٥ أن:

- واحدة من بين كل عشر نساء متزوجات (٩,٤٪) خبرت ثلاث حالات أو أكثر من العنف الجسدي، وأقل من نصف في المئة (٠,٤٪) خبرن أكثر من ثلاث حالات من سوء المعاملة الجنسية.

- كانت حالات الأذى النفسي المتكررة أكثر شمولاً بكثير. ففي عام ٢٠٠٥، أبلغ ما يقرب من نصف (٤٧٪) النساء المتزوجات عن ثلاث حالات أو أكثر.

توضح بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أفعال العنف الجسدي الأكثر شيوعاً (وهي بالنسبة للنساء المتزوجات أفعال يرتكبها أزواجهن) هى دفع المرأة بقوة (الأكثر انتشاراً)، أو صفعها على الوجه، أو رمي غرض عليها، أو ليّ ذراعها، أو شد شعرها؛ في حين أشارت أقلية صغيرة من النساء (ولكن لا يمكن تجاهلها) إلى تعرضهن لاعتداءات هددت حياتهن. ولذلك، طلب معهد دراسات المرأة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إيجاد متغير جديد يمثل الأفعال التي يمكن أن تلحق ضرراً شديدا بالمرأة أو تشكل «تهديداً لحياتها». وكما يبين الجدول أدناه، في عام ٢٠٠٥، خبر نحو ثلاث نساء متزوجات من بين مائة فعلاً واحداً على الأقل من مثل هذا العنف.

أن تتعرض ثلاث من بين كل مائة امرأة متزوجة وأربع من بين كل مائة امرأة غير متزوجة لمستوى خطير من العنف (الإجرامي) أمر لا يستهان به بتاتاً، لكنه يؤكد، أيضاً، على ضرورة التمييز بين أشكال العنف الإجرامي وغير الإجرامي في صياغة استراتيجيات التدخل المناسبة.

- **النساء في البيوت التي تتعرض للعنف الإسرائيلي أو التي يعاني فيها الأزواج من بطالة طويلة الأمد أكثر عرضة لسوء المعاملة الجسدية**

يكشف تحليل بيانات المسح بوضوح أن النساء اللواتي فقد أزواجهن وظائفهم بسبب إجراءات الاحتلال أكثر تعرضاً لسوء المعاملة في جميع الأوقات؛ إذ يعاني ٣٠٪ من هؤلاء النساء حادثة واحدة من سوء المعاملة الجسدية، على الأقل، مقابل ٢١٪ من النساء اللواتي لم يفقد أزواجهن عملهم.

وأظهرت دراسة أجراها خمسة باحثين، استخدموا أساليب أكثر تعقيدا لتحليل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وجود علاقة واضحة بين التعرض للعنف السياسي والتعرض للعنف الزوجي (Clark et.al., ٢٠١٠).

وتؤكد مناقشات مجموعة تركيز في غزة (Qleibo and Mohanna, ٢٠٠٨) أن البطالة طويلة الأمد بين الذكور- أرباب الأسر والأبناء غير المتزوجين على حد سواء - ترتبط بتزايد التوتر الداخلي وأعمال العنف. غير أن هذه المناقشات تظهر أيضاً أن الظروف الصعبة قد تزيد من الشراكة والتعاون بين الأزواج والزوجات والبنات غير المتزوجات اللواتي يساعدن على الحفاظ على الأسرة من خلال الحصول على «كوبونات» (للأغذية واللوازم الأساسية). وتظهر أيضا أن الرجال، خصوصاً الأصغر سناً، يحاولون تجنب التنفيس عن غضبهم وإحباطهم على أفراد الأسرة بالبقاء خارج المنزل. وسيجري نقاش العوامل الأخرى التي تمكّن أو تعطل أعمال العنف في القسم الختامي من هذا البحث.

ملاحظة بشأن انتحار الإناث والشباب

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قامت دائرة التخطيط والبحوث في الشرطة الفلسطينية بدق ناقوس الخطر، محذرة من أن محاولات الانتحار في الضفة الغربية ارتفعت بالفعل بنسبة ٦٥٪ بالمقارنة مع أرقام عام ٢٠٠٨. وتعود هذه الزيادة، إلى حد كبير، إلى محاولات انتحار الإناث (وكانت حالات الانتحار الفعلي أقل بكثير. ففي عام ٢٠٠٨، سجلت ثمان منها مقابل ٣١٢ محاولة انتحار). وكان معظم المحاولات، على ما يبدو، بين النساء الشابات (والرجال الشباب). في زيارة إلى إدارة شرطة الخليل، حيث علق في مكان بارز رسم بياني لحالات الانتحار بين الشباب، أوضح رئيس التحقيقات الجنائية أن محاولات الانتحار ارتفعت في الصيف بين الشباب، مفسراً أن ذلك كان جراء ضغط الامتحانات او الخوف من الفشل فيها، وكذلك بسبب التوترات الأسرية والاجتماعية. ولذا، فإن العنف الذاتي صنف هام من أصناف العنف ينبغي تناوله في الحملات التي تشن ضد العنف. ويتساءل المرء عما إذا كان وجود مناخ من عدم اليقين وانعدام الأمن بشأن المستقبل، الذي يؤدي، بشكل خاص، إلى توترات عائلية، وكذلك الافتقار إلى الفرص وحرية التنقل، أموراً تساهم كلها في القلق واليأس اللذين قد يحفزان الشباب، الذكور والإناث على حد سواء، على العنف الذاتي.

النسب المئوية للنساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف عندما فقد أزواجهن وظائفهم بسبب الاحتلال حسب نوع العنف في عام ٢٠٠٥:

نوع العنف	فقد الزوج وظيفته بسبب إجراءات الاحتلال	
	نعم	لا
إيذاء جسدي	٣٠,٥	٢١,٤
إيذاء نفسي	٧٠,٢	٥٩,٦
إيذاء جنسي	١٤,١	١٠,٠

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨. مسح العنف المنزلي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦): رام الله - فلسطين (بيانات غير منشورة).

ثالثاً: قضايا وجهات فاعلة وفرص

العنف في كل مكان حولنا: إعادة تقييم للعنف العام والعنف المنزلي

إذا عدنا إلى رانيا، الطالبة في الصف الثالث في الأمعري وتصورها في أن «العنف» كله موجود حولنا، فكيف نفهم الأشكال المتعددة للعنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي استعرضت في هذا الفصل؟ من الواضح أن أكبر مصدر للعنف هو الاحتلال الإسرائيلي، وأن الواقع الذي يفرضه هذا الاحتلال يشكل أكبر عقبة تحول دون الحصول على العدالة. ومع ذلك، فمن الواضح أيضا، بقدر مساوٍ، أن كل شكل من أشكال العنف، وهذه تتراوح من سوء معاملة الأطفال، وجرائم «الشرف»، والتحرش في الشوارع، والنزاعات العائلية، إلى الهجمات الجوية الإسرائيلية، ونقاط التفتيش، يحتاج إلى أشكال محددة من الحماية والملاحقة والتعويض لمعالجة الأضرار التي لحقت بالنساء والرجال والأطفال والمجتمع ككل. لكن تحليلنا لأشكال العنف يحتاج أيضاً إلى الأخذ في الاعتبار العمليات المعقدة التي تحوّل هذه الأفعال وتربطها بعضها ببعض كي نفهم كيف يحدث ويمارس كل من العنف العام وانعدام الأمن والصدمات النفسية داخل البيوت والعائلات في جميع أنحاء فلسطين.

التصدي للعنف الإسرائيلي: الفرصة التي وفرها تقرير غولدستون

في عام ٢٠٠٩، وجد تقرير غولدستون الرائد أن هناك «أفعالاً ارتكبتها قوات الدفاع الإسرائيلية وصلت إلى حد جرائم حرب وربما، في بعض النواحي، إلى جرائم ضد الإنسانية» خلال هجومها على غزة، مشيراً أيضا إلى انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة قامت بها إسرائيل. واستشهد التقرير «بالاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين» بوصفه انتهاكاً للحق في الحياة. وقد وفر التقرير فرصاً جديدة وهامة للتصدي للعنف الإسرائيلي ولتوفير الحماية الدولية للنساء والرجال والأطفال الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، أظهر الجدل اللاحق والتدابير التي اتخذتها الدول، إثر صدوره، القيود السياسية على هذه الفرص. وفي حين أنه لا يمكننا بحث هذا الموضوع الهام هنا بتفصيل، يجدر ذكر أن الجهات الفاعلة الإيجابية، التي انتفضت احتجاجاً عندما أوقفت السلطة الفلسطينية التصويت على التقرير في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شملت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية والمجتمع المدني الفلسطيني. ويتعين على المنظمات النسائية الفلسطينية الانضمام بقوة إلى كافة الحملات التي ترمي إلى محاسبة إسرائيل والمنتهكين الإسرائيليين على جرائم الحرب المرتكبة، وأن تعمل على ضم المنظمات النسائية من مختلف أنحاء العالم إلى هذه الحملات.

معالجة الإصلاح القانوني والمحاكم والشرطة

يشكل الشلل الذي أصاب المجلس التشريعي الفلسطيني عقبة رئيسية أمام عملية الإصلاح القانوني. فكما ذكرنا أعلاه، ليس سن القانون بأمر تنفيذي أداة صالحة لتشريع يعالج القضايا الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني. «الفرصة» الوحيدة هنا هي استغلال فترة الانقطاع لتحضير مشاريع قوانين (مثل قانون العقوبات الجديد) تعالج مباشرة العنف القائم على النوع الاجتماعي. كذلك، فإن تشكيل «شرطة أخلاق» في غزة بأمر تنفيذي يتطلب رصداً دقيقاً لضمان عدم انتهاك حق المرأة في التواجد في الأماكن العامة وفي حرية التنقل. وتسلط هذه المسألة الضوء على أن وجود نظامين للشرطة المدنية الفلسطينية (والأجهزة الأمنية) يلحق ضرراً بتطور سيادة القانون. وفي الوقت نفسه، توفر نظم الشرطة المدنية التي تؤكد على السلامة العامة وسلامة وحماية المواطن وسيلة للدعوة من أجل توفير حماية أفضل من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

من الناحية الإيجابية، هناك فرصة مثيرة للاهتمام هي المبادرة بزيادة فرص حصول المرأة على العدالة والأمن – بشراكة ما بين الشرطة والمجتمع المدني – من خلال الوحدة الجديدة التي أنشئت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ في الشرطة المدنية (السلطة الفلسطينية) ومقرها بيت لحم لحماية الأسرة والطفل. وعلى الرغم من النقص الحاد في الموارد المتاحة لهذه الوحدة، فإنها تعمل في مجال القضايا الجنائية والاجتماعية على حد سواء، بما في ذلك تقديم المشورة والحماية بشراكة مع المنظمات غير الحكومية ومع محور، أول مأوى فلسطيني لضحايا العنف المنزلي. ولا شك أن المطالبة بإنشاء مثل هذه الوحدة في كل محافظة، ومنحها ما يكفي من الموارد، أمر بالغ الأهمية.

معالجة جرائم الشرف: استراتيجيات قائمة على المجتمعات المحلية

كما أشير أعلاه، لجرائم «الشرف» خصائص معينة. من بينها أنها، في كثير من الأحيان، تنجم عن قرار جماعي يتخذه أعضاء الأسرة الذكور، وتختلف بشكل ساطع عن أشكال العنف الأسري الأخرى. فقوانين الشرف بمثابة «قواعد مجتمعية وشرطة اجتماعية وقرارات جماعية وقوانين عقوبات» (Sen in Welchman and Hossain, ٢٠٠٥: ٤). وفي السياق الفلسطيني، تبين، بوضوح تام من مقابلات أجريت في مجتمعات محلية وقعت فيها جرائم كهذه، أن أعضاء المجتمع المحلي (خصوصاً النساء) يعربون عن عدم ارتياح لأن العقوبة لا تتناسب مع الجريمة (Abu Nahleh, ٢٠٠٦; Johnson, ٢٠٠٧).

يشير ذلك إلى أن أفراد المجتمع ربما يكونون على استعداد للبحث بجدية عن بدائل، وبأنه يتعين أن تتمحور مكافحة جرائم الشرف حول استراتيجيات قائمة على المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى الإصلاح القانوني (يسمح القانون في الوقت الحالي بتخفيف الأحكام في بعض الحالات) وإلى ملاحقة وحماية أكثر صرامة. وقد دعا منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة إلى تشريع جديد يعامل، بشكل لا لبس فيه، القتل دفاعاً عن الشرف على أنه جريمة قتل. ويمكن للمبادرات المجتمعية أن تعالج أيضا السياق الأوسع لما تدعوه كيرفوكيان «قتل الإناث» للدلالة على «جميع أعمال العنف التي تغرس عند النساء والفتيات خوفاً دائماً من التعرض للقتل تحت مبررات الشرف» (Kervokian, ٢٠٠٤, p. ١٠). وهناك حاجة إلى المزيد من النقاش والبحث لوضع استراتيجية واضحة، ولتحديد عوامل الخطر والحماية، وتطوير ردود قائمة على المجتمعات المحلية.

التصدي للعنف المنزلي

تتيح بيانات مسح العنف المنزلي لعام ٢٠٠٥، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البدء في تحديد العوامل التي تساهم في عنف الشريك والعنف الأسري، رغم أنه ليس بالمستطاع تحديد الوجهات اعتماداً على مسح واحد. والواقع أن الاستخدام الواسع النطاق لإحصائية واحدة من المسح – أن ٢٣٪ من النساء الفلسطينيات يتعرضن للعنف المنزلي – للتدليل، عموماً، على الظلم المتعلق بالنوع الاجتماعي يشكل معضلة، ومن المهم إجراء مزيد من البحوث وإلقاء نظرة فاحصة على وتيرة وحدة العنف. فعلى سبيل المثال، وجد تحليلنا أن ثلاث نساء متزوجات بين كل مائة عانين، على الأقل، مرة واحدة من

عنف «هدد حياتهن» في عام ٢٠٠٥. ومن هنا، فإن استهداف هذا المستوى من العنف ومساعدة ضحاياه ينبغي أن يعطى أولوية.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ازدياد تعليم المرأة يخفض العنف المنزلي، كما أن الزوجات الأصغر سناً أكثر عرضة لهذا العنف من الأكبر سناً، وأن النساء في جنوب الضفة الغربية يعانين بشكل واضح من مستويات أعلى من سوء المعاملة. وبالتالي، فإن القيام بحملات في تلك المنطقة أمر هام بشكل خاص، وكذلك الأمر بالنسبة للمبادرات المتعلقة بتعليم المرأة.

إن تغيير سلوك الذكور العدواني والغاضب – ولا سيما في صفوف الشباب والمتعلمين والعاطلين عن العمل – عنصر حاسم؛ إذ يحاول الشبان تجنب الغضب في البيت، وقد يتعاونون مع مبادرات تزودهم أملاً في المستقبل. ولا شك أن الشراكة والتضامن داخل الأسرة (وكذلك المجتمع المحلي) بالغا الأهمية.

أما ما إذا كانت المشاركة الاقتصادية للمرأة والفتاة تجلب لهما مزيداً من الأمن الشخصي فأمر مرهون بعدد من العوامل، بعضها عوامل شبه شمولية تتعلق بما إذا كان العمل بحد ذاته غير آمن ولائق، وبما إذا يزيد أعباء المرأة بمقدار الضعف أو ثلاثة أضعاف إلى درجة توصلها حدّ الانهيار. فالعنف يمكن أن يزداد بدلاً من أن ينخفض عندما تخرج النساء من المنزل للعمل بأجر قليل وفي مهن مهينة. وتلك مشكلة لا يمكن حلها إلاّ بالاستثمار في خلق فرص عمل أو مشاريع للنساء تدر دخلاً وتلبي متطلبات العمل اللائق الآمن.

وتبين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في عام ٢٠٠٥، أيضاً ارتفاعاً في مستوى العنف المنزلي من جميع الأنواع (وليس فقط ما يهدد الحياة) في الأسر التي فقد الأزواج فيها وظائفهم «بسبب الاحتلال». من هنا، يمكن للمبادرات الرامية إلى زيادة سبل معيشة الأسر، للمرأة والرجل على حد سواء، أن تخفض العنف المنزلي. وتشير مجموعات التركيز، بقوة، إلى أن العنف الأسري– العنف ضد النساء والفتيات في الأسرة – آخذ في الارتفاع، وأن العنف وانعدام الأمن يدفعان إلى هذه الزيادة.

لقد عانت فلسطين عقداً خطراً لا يزال عنفه يشكل عنصراً في هيكل الحياة اليومية لغالبية النساء والرجال والأطفال، كما أن استمرار هذا العنف قد يأتي بسنوات أخرى تتسم بانعدام الأمن والأزمات والقمع الإسرائيلي. في هذا الوضع المعقد، ينبغي للتصدي للعنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي حشد كل الموارد المتاحة – بما في ذلك سبل الإصلاح القانوني وإصلاح الشرطة «التقليدية» – ولكن أيضا التأكيد على تعبئة موارد المجتمعات المحلية الفلسطينية المعنوية والاجتماعية لجعل العنف موضع نقاش، ولرفع الوعي العام تجاهه، والعمل على معالجته.

المراجع

Abu Nahleh, L. (2007). *Crimes of Women's Killing in Palestine, 2004-2006*. Ramallah: Palestinian Non-Governmental Forum Against Violence Against Women,

Al Haq. (2009). *Operation Cast Lead: A Statistical Analysis*. Ramallah: Al Haq.

Al Haq. (2008). "Torturing Each Other: The Widespread Practice of Arbitrary Detention and Torture in the Palestinian Territory". Ramallah: Al Haq.

Clark, C. J., Susan Everson-Rose, Suglia, S., Btoush, R., Alonson, A., & Haj Yehia , M. (2010). forthcoming. "The Association Between Exposure to Palestinian Violence and Intimate Partner Violence in the Occupied Palestinian Territory. *The Lancet*.

Culture and Free Thought Association (CFTA) and UNFPA. (2009). *Gaza Crisis: Psychosocial Consequences on Women*.

Harel, A. (2009). "The philosopher who gave the IDF moral justification in Gaza." *Ha'aretz daily newspaper*.

Institute of Women's Studies. (2008). *The impact of Israeli mobility restrictions and violence on gender relations in Palestinian society, 2000-2007*. Unpublished background paper for the World Bank. Birzeit: Birzeit University.

Institute of Law. (2006). *Informal Justice: Rule of Law and Dispute Resolution in Palestine*. Birzeit University: Birzeit.

Johnson, P. (2010). "Displacing Palestine: Palestinian Householding in an Era of Aysmmetrical War", Politics and Gender 6 (2).

_____ .(2008). "Violence all around us": Dilemmas of global and local agendas addressing violence against Palestinian women, an initial intervention, Cultural Dynamics, 20(2): pp. 119-132. London: Sage Publications.

_____ .(2006). Towards New Horizons: Youth and Children in Amari Refugee Camp. Ramallah: Bisan Center for Research and Development.

Kervokian, N. (2004). *Mapping and Analyzing the Landscape of Femicide in Palestinian Society*. Jerusalem: Women's Center for Legal Aid and Counselling.

Mojab, Sh. (2002). "Honor Killing: Culture, Politics and Theory". Middle East Women's Studies Review. Volume xvii, Nos 1 and 2,

Spring/Summer 2002: 1-8. Association for Middle East Women's Studies.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2006). *Main Findings: Domestic Violence in the Palestinian Territory*. Ramallah: PCBS.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2006). *Domestic Violence in the Palestinian Territory: Analytical Study*. Prepared by Institute of Women's Studies, Birzeit University. Ramallah: PCBS.

Palestinian Centre for Human Rights. (2009). *Through Women's Eyes: A PCHR Report on the Gender-specific Impact and Consequences of Operation Cast Lead*. Gaza: Palestinian Centre for Human Rights.

Sen, P. (2005). "'Crimes of Honor', value and meaning" in Welchman and Hossain (ed.) *'Honour': Crimes, Paradigms and Violence Against Women*, pp. 42-63. London and New York: Zed Press.

UN Gender Task Force/Unifem. (2009). *Voicing the Needs of Women and Men in Gaza: Beyond the Aftermath of the 23 Day Israeli Military Operation*. Jerusalem: Unifem.

Interviews

Interview with Colonel Suleiman Umran, 22 December 2008. Headquarters of National Security, Bethlehem. (by author).

Interview with Brigadier Adnan Damiri, Director General of Media and Public Relations, Palestine Police, National Headquarters, Ein Munjed, Ramallah, 13 January 2008. (by author)

Interview with Mohammed Khalawi, Head of Criminal Investigations, Hebron. 25 May 2009. By author and Rema Hammami.

Interview with Imam Salameh and Major Wafa Darwish, Police Family and Child Protection Unit, Bethlehem. 25 May 2009. By author and Rema Hammami.